



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2019

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة مؤسستي سوناريك والشركة الفرعية سيريال قسنطينة للفترة
(2014-2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (م.م.د)
تخصص " إدارة مالية "

تحت إشراف:

- جمال

لطرش

إعداد الطلبة:

- رانيا فصيح

- نسيبة سويكي

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د.محمد بوطلاعة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د.جمال لطرش
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. فريد مشري



اللَّهُمَّ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ،

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْخَلِيمُ الْكَرِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ

رَبِّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،

اللَّهُمَّ كَاشِفُ الْغَمِّ مُفْرِجُ الْهَمِّ، مُجِيبُ دَعْوَةِ الْمُضْطَرِّينَ إِذَا دَعَوْكَ،

رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمَهُمَا فَارْحَمْنِي فِي حَاجَتِي هَذِهِ بِقَضَائِهَا

وَنَجَّاجِهَا رَحْمَةً تُغْنِيَنِي بِهَا عَنْ رَحْمَةِ مَنْ سِوَاكَ

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه العظيم، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعنا بعد إتمام هذا العمل إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذنا ومشرفنا الموقر "جمال لطرش" الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة فله منا عظيم الشكر والتقدير والعرفان والوفاء.

إلى جميع الأساتذة الذين ساعدونا على إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ "فريد مشري" والأستاذ "محمد بوطلاحة" والأستاذة "فريدة كاهي" والأستاذ "الوردي عواس".

كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى عمال مؤسسة سوناريك والشركة الفرعية سيريال قسنطينة وخاصة السيد مريج صالح من مؤسسة سوناريك.

وإلى كل من بذل معنا جهدا، ووفر لنا وقتا، ونصحا بقول، أسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما تبارك اسمه وجل ثنائه:

وقل لهما قولاً كريماً واخض لهما جناح الذل من الرحمة

إلى الذي لم يخنر جهداً لتربيتي... أبي الغالي صاحب العطاء الدائم ...

ونور البيت والنبع الذي نرتوي منه حباً وحناناً

إلى من علمتني أن الحياة عمل وحب ووفاء... إلى أمي الحبيبة النجمة التي تضيء حياتي ...

وبلسم جراحي وملجئي في أحزاني

إلى الذي يخاطبهم القلب قبل اللسان أعمدة البيت وسر نوره الساطع

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى رفيقة دربي في هذا العمل المتواضع

إلى روح عمي الطاهرة تغمذك الله بالرحمة والمغفرة

إلى كل من يعرفهم القلب ولم يذكرهم القلم

رانيا

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى النور الذي أنار دربي... والسراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا...

والذي بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح "أبي العزيز"

إلى التي طالما حلمت أن تبصر نجاحي... والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي...

إلى نبع الحنان الفيض إلى رمز الحب وبلسم الشفاء "أمي الغالية"

إلى من شملوني بالعطف، وأمدوني بالعون، وحفزوني للتقدم إخوتي وعاهم الله

إلى رفيقة دربي في هذا العمل المتواضع

إلى كل من جمعني معهم مشواري الدراسي وكانوا عوناً لي وسنداً

إلى من كانوا سدي في الحياة، إلى من زرعوا الأمل في قلبي وقاسموني أفراحي وأحزاني

نسبة

الفهرس

الصفحة	العناوين
I	البسمة
II	الدعاء
III	الشكر والتقدير
IV	الإهداء
VII	الفهرس
X	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
XV	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
2	الفصل الأول: التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية.
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.
3	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية (تعريف، خصائص، أهداف).
6	المطلب الثاني: وظائف وأنواع المؤسسة الاقتصادية.
11	المطلب الثالث: المخاطر التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية.
16	المبحث الثاني: أساسيات حول التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية.
16	المطلب الأول: مفاهيم حول التعثر المالي.
19	المطلب الثاني: أسباب و أعراض التعثر المالي.
23	المطلب الثالث: مراحل التعثر المالي.
25	المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن التعثر المالي وطرق علاجها.
25	المطلب الأول: الآثار المترتبة عن التعثر المالي.
26	المطلب الثاني: طرق علاج التعثر المالي.
32	خلاصة.
34	الفصل الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية
34	تمهيد
35	المبحث الأول: مدخل للتنبؤ بالتعثر المالي.
35	المطلب الأول: مفهوم التنبؤ وخطواته ومحدداته وأنواعه.
39	المطلب الثاني: أساليب التنبؤ وعوامل اختيارها.

42	المطلب الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي.
44	المبحث الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية
44	المطلب الأول: استخدام مؤشرات التوازن المالي للتنبؤ بالتعثر المالي.
46	المطلب الثاني: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي.
55	المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي.
55	المطلب الأول: نشأة وتطور النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي.
57	المطلب الثاني: عرض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.
74	خلاصة.
76	الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)
76	تمهيد
77	المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسستي سوناريك والشركة الفرعية سيريال قسنطينة.
77	المطلب الأول: تقديم عام حول مؤسسة سوناريك .
82	المطلب الثاني: تقديم عام حول الشركة الفرعية سيريال قسنطينة.
90	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسستين محل الدراسة خلال الفترة (2014-2017).
90	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية الخاصة بمؤسسة سوناريك للفترة (2014 - 2017).
109	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية الخاصة بالشركة الفرعية سيريال قسنطينة للفترة (2014 - 2017).
128	المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسستين باستخدام نماذج (Altman Z-score ، Kida، Springate) خلال الفترة (2014-2017)
128	المطلب الأول: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة سوناريك للفترة (2014 - 2017).
132	المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركة الفرعية سيريال قسنطينة للفترة (2014-2017).
138	خلاصة.
140	الخاتمة
144	قائمة المراجع
156	الملاحق
186	ملخص

قائمة الجداول

والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أهم الفروقات بين التعثر المالي والعسر المالي والفشل المالي والإفلاس	19
1-2	بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي	56
2-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman Z-Score سنة 1968	59
3-2	تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Altman Z-Score سنة 1968	60
4-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman Z-Score للفترة (1975-1969)	60
5-2	تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Altman Z-Score للفترة (1975-1969)	61
6-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman Z-Score سنة 1995	62
7-2	تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Altman Z-Score سنة 1995	62
8-2	العناصر الفرعية للمراحل المؤدية إلى التعثر بحسب نموذج Argenti	64
9-2	تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Argenti	65
10-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Taffler and Tisshow	66
11-2	تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Taffler and Tisshow	66
12-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Springate	67
13-2	تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Springate	67
14-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Kida	68
15-2	تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Kida	69
16-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Zmijewski	70
17-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Fulmer	71
18- 2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod	72
19-2	تحديد درجة المخاطرة اعتمادا على نتائج نسب نموذج Sherrod.	73
1-3	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الأصول" خلال الفترة (2017-2014)	91
2-3	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الخصوم" خلال الفترة (2017-2014)	94

97	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2014-2017)	3-3
101	حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)	4-3
102	حساب نسب السيولة لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)	5-3
104	حساب نسب النشاط لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)	6-3
106	حساب نسب المردودية لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)	7-3
107	حساب نسب الهيكل لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)	8-3
108	حساب قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)	9-3
110	الميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سيربال قسنطينة "جانب الأصول" خلال الفترة (2014-2017)	10-3
113	الميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سيربال قسنطينة "جانب الخصوم" خلال الفترة (2014-2017)	11-3
115	جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيربال قسنطينة خلال الفترة (2014-2017)	12-3
119	حساب مؤشرات التوازن المالي للشركة الفرعية سيربال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)	13-3
121	حساب نسب السيولة للشركة الفرعية سيربال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)	14-3
122	حساب نسب النشاط للشركة الفرعية سيربال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)	15-3
124	حساب نسب المردودية للشركة الفرعية سيربال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)	16-3
125	حساب نسب الهيكل للشركة الفرعية سيربال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)	17-3
126	حساب قدرة التمويل الذاتي للشركة الفرعية سيربال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)	18-3
128	يبيّن كيفية تطبيق نموذج Altman Z-Score على مؤسسة سوناريك للفترة (2014-2017)	19-3
129	تصنيف مؤسسة سوناريك حسب نموذج Altman Z-Score للفترة (2014-2017)	20-3
130	يبيّن كيفية تطبيق نموذج Springate على مؤسسة سوناريك للفترة (2014-2017)	21-3
130	تصنيف مؤسسة سوناريك حسب نموذج Springate للفترة (2014-2017)	22-3
131	يبيّن كيفية تطبيق نموذج Kida على مؤسسة سوناريك للفترة (2014-2017)	23-3

131	تصنيف مؤسسة سوناريك حسب نموذج Kida للفترة (2017-2014)	24-3
133	يبيّن كيفية تطبيق نموذج Altman Z-Score على الشركة الفرعية سيريل قسنطينة للفترة (2017-2014)	25-3
133	تصنيف الشركة الفرعية سيريل قسنطينة حسب نموذج Altman Z-Score للفترة (2017-2014)	26-3
134	يبيّن كيفية تطبيق نموذج Springate على الشركة الفرعية سيريل قسنطينة للفترة (2017-2014)	27-3
135	تصنيف الشركة الفرعية سيريل قسنطينة حسب نموذج Springate للفترة (2017-2014)	28-3
136	يبيّن كيفية تطبيق نموذج Kida على الشركة الفرعية سيريل قسنطينة للفترة (2017-2014)	29-3
136	يبيّن تصنيف الشركة الفرعية سيريل قسنطينة حسب نموذج Kida للفترة (2017-2014)	30-3

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	بيئة المؤسسة	12
2-1	أسباب التعثر المالي	20
3-1	مراحل التعثر المالي	23
1-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك	79
2-3	أهم وحدات سوناريك	81
3-3	الهيكل التنظيمي الفرعي للشركة الفرعية سيربال قسنطينة	85
4-3	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لشركة الفرعية سيربال قسنطينة	88
5-3	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الأصول" خلال الفترة (2017-2014)	92
6-3	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الخصوم" خلال الفترة (2017-2014)	95
7-3	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سيربال قسنطينة "جانب الأصول" خلال الفترة (2017-2014)	111
8-3	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سيربال قسنطينة "جانب الخصوم" خلال الفترة (2017-2014)	114



قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سوناريك لسنة 2013	156
2	الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سوناريك لسنة 2014	157
3	الميزانية المالية جانب الخصوم لمؤسسة سوناريك لسنة 2014	158
4	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك لسنة 2014	159
5	الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سوناريك لسنة 2015	161
6	الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سوناريك لسنة 2015	162
7	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك لسنة 2015	163
8	الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سوناريك لسنة 2016	165
9	الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سوناريك لسنة 2016	166
10	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك لسنة 2016	167
11	الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سوناريك لسنة 2017	169
12	الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سوناريك لسنة 2017	170
13	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك لسنة 2017	171
14	الميزانية المالية لجانب الأصول للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2014	173
15	الميزانية المالية لجانب الخصوم للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2014	174
16	جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2014	175
17	الميزانية المالية لجانب الأصول للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2015	176
18	الميزانية المالية لجانب الخصوم للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2015	177
19	جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2015	178
20	الميزانية المالية لجانب الأصول للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2016	179
21	الميزانية المالية لجانب الخصوم للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2016	180
22	جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2016	181

182	الميزانية المالية لجانب الأصول للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2017	23
183	الميزانية المالية لجانب الخصوم للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2017	24
184	جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2017	25

المقدمة

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي كونها الوحدة الاقتصادية الأساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد، والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، فهي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة والمرتبطة لخدمة وتحقيق هدفا رئيسيا يتمثل في البقاء والنمو، وبالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لزمته المالية وتسييرها الفعال لأنشطتها يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمراريتها، إلا أن المؤسسة الاقتصادية تنشط في محيط محفوف بالمخاطر الكبيرة والمتنوعة (الداخلية منها والخارجية) والتي تزيد من احتمالات التعثر المالي وعدم قدرتها على الاستمرارية في النشاط .

والتعثر المالي يهدد ديمومة المؤسسة الاقتصادية نتيجة ما ينتج عنه من آثار سلبية على مستوى المؤسسة بصفة خاصة وعلى مستوى الاقتصاد بصفة عامة، مما يقودها تدريجيا للتصفية لهذا يتحتم ضرورة الاعتماد على التنبؤ بالتعثر المالي الذي يساهم في إعطاء صورة أولية عن وضعية المؤسسة في المستقبل.

إن الاهتمام بعملية التنبؤ بالتعثر المالي يجنب المؤسسات الخسائر المادية، لذلك برزت عدة محاولات لتطوير نماذج وتقنيات يمكن من خلالها إعطاء تنبيه مبكر لحماية المتعاملين، وركزت هذه المحاولات على استخدام نسب مالية في تصميم نماذج رياضية يمكنها التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات، بما يسمح لها باتخاذ القرارات المناسبة وإتباع سياسات مالية جديدة تجنبها من الوقوع في الإفلاس في المستقبل.

1- إشكالية الدراسة:

انطلاقا من خطورة التعثر المالي على المؤسسة الاقتصادية، وقصد التعرف أكثر على الجوانب المختلفة المتعلقة به، ومن ثم التنبؤ به من خلال استخدام نماذج التنبؤ الموافقة لذلك، تتجلى لنا الإشكالية التالية من خلال السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن التنبؤ بالتعثر المالي لمؤسسة سوناريك والشركة الفرعية سيرال قسنطينة باستخدام نماذج (Kida، Springate، Altman Z-score) خلال الفترة الممتدة (2014-2017)؟

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية على التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد تعثر مالي في المؤسستين محل الدراسة حسب كل من نموذج (Springate، Altman Z-score) (Kida) خلال الفترة الممتدة (2014-2017)؟

- هل يوجد اختلاف في نتائج التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام كل من نموذج (Altman Z-score) (Kida، Springate) في المؤسستين محل الدراسة؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات نستند إلى الفرضيات التالية:

- لا يوجد تعثر مالي في المؤسسات محل الدراسة حسب كل من نموذج (Altman Z-score، Springate، Kida) خلال الفترة الممتدة (2014-2017).
- يوجد اختلاف في نتائج التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام كل من نموذج (Altman Z-score، Springate، Kida) في المؤسسات محل الدراسة؟

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على النقاط التالية:

- تبيان أهمية ودور التنبؤ بالتعثر المالي في اتخاذ القرارات المناسبة، وتجنب المؤسسة الوقوع في الإفلاس والمحافظة على سيرورة نشاطها.
- الإشارة لبعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي الأكثر استخداما في النظم الاقتصادية.
- تطبيق أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي داخل المؤسسات محل الدراسة.
- التعرف على وضعية المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية.

4- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في تناول موضوع التعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية لما له من تأثير على نمو وتطور المؤسسة ومدى ربحيتها واستمراريتها، لذا عملية الكشف المبكر عن هذا الخطر له دور كبير في تجنبها من مختلف الآثار السلبية.

كما تزداد أهمية البحث نظير الدور الكبير والفعال التي تلعبه نماذج التنبؤ بالتعثر المالي من خلال التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسات ومدى قدرتها على الاستمرار.

5- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تتمثل أهم الأسباب والدوافع التي أدت بنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- علاقة الموضوع وارتباطه بمجال تخصصنا وبالمواد المقررة خلال مسارنا الدراسي.

- قلة المواضيع التطبيقية التي تناولت نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وطرق استخدامه داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- محاولة تقديم موضوع جديد للإفادة والاستفادة وفتح أبواب المعرفة والبحث في مثل هذه المواضيع التي تخص الجوانب الاقتصادية للمؤسسات.

6- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل الإلمام بالموضوع وتغطية كل من الجانب النظري والجانب التطبيقي للدراسة قمنا بالاستعانة بالآتي:

- الجانب النظري:

قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض ظاهرة التعثر المالي (المفهوم، المراحل، الآثار، طرق العلاج)، بالإضافة إلى التطرق لأهم نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية، وهذا بالاعتماد على المصادر العربية والأجنبية من كتب ورسائل ومجلات ومراجع أجنبية.

- الجانب التطبيقي:

قمنا بالاعتماد في هذا الجانب على المنهج التحليلي بتطبيق ثلاثة نماذج على المؤسستين محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المحصل عليها من مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسستين محل الدراسة للفترة (2014-2017).

7- صعوبات الدراسة:

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي اعترضتنا عند إجراء الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعطيات الكاملة لبعض السنوات لإجراء الدراسة التطبيقية في الشركة الفرعية سيربال قسنطينة.

- اختلاف المصطلحات في المراجع، وقلة الكتب الجزائرية حول تلك المصطلحات.

8- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** اقتصرَت الدراسة على مؤسستين اقتصاديتين "مؤسسة سوناريك"، و"الشركة الفرعية سيريل قسنطينة" من خلال إجراء دراسة تطبيقية للحصول على البيانات المحاسبية.
- **الحدود الزمانية:** اقتصرَت الدراسة على الفترة الممتدة من سنة (2014-2017).
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرَت الدراسة على تطبيق بعض نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي التي تتوافق مع طبيعة ونشاط كل من مؤسستي سوناريك والشركة الفرعية سيريل قسنطينة والمتمثلة في كل من نموذج Altman Z-score، نموذج Springate، نموذج Kida.

9- الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية

- **دراسة عساوس موسى وآيت محمد مراد:** بعنوان: التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة عمومية اقتصادية دراسة حالة مؤسسة "جن جن"، جامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد الثاني، 2018.
- تطُرقت هذه الدراسة إلى التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة أقمصة "جن جن" كونها مؤسسة عمومية تتدرج ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم من خلالها تطبيق نموذج ألتمان ونموذج شيرود للتنبؤ بالتعثر المالي على البيانات المالية المستخرجة من ميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة للفترة الممتدة (2012-2016) بعد تسليط الضوء على الجانب النظري للنموذجين وعرض الإطار المفاهيمي للتعثر المالي والتنبؤ به، توصلت الدراسة إلى:
- التعثر المالي يمثل اختلال يواجه المؤسسة قد يكون مؤقتاً أو دائماً.
- يهدف التنبؤ المالي إلى مساعدة المؤسسة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية.
- هناك عدة نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي تركز على التحليل المالي من خلال توليفة من النسب المالية.
- أظهرت نتائج نموذج ألتمان أن مؤسسة "جن جن" تصنف ضمن المؤسسات المتعثرة في جميع سنوات الدراسة.

- **دراسة هاشم أحمد (محمد علي) الرفاعي:** بعنوان: التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام انموذج التمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.

هدفت الدراسة إلى معرفة إذا كان نموذج ألتمان لديه قدرة على التنبؤ بالتعثر المالي لشركات قبل حدوث التعثر بسنتين على الأقل، وتم إجراء الاختبار على الشركات المستمرة والتي تتوفر بياناتها المالية خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين عام (2011-2015) وتمثلت عينة الدراسة بـ (61) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان، بالاعتماد على البيانات الفعلية المستخلصة من التقارير المالية المنشورة في بورصة عمان للفترة الواقعة بين (2011-2015)، حيث اعتمد الباحث على نموذج Altman1968 لقياس قدرة هذا النموذج على التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية على مدار خمسة سنوات، وأظهرت نتائج الدراسة:

- قدرة نموذج Altman1968 على التنبؤ بتعثر الشركات خلال سنتين قبل حدوث التعثر في الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحتويات نموذج ألتمان المتمثلة بكل من (X_1, X_2, X_3, X_4) مجتمعة ومنفردة على الأداء الفعلي المقاس بالعائد على السهم للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

وأوصى الباحث بضرورة حث المستثمرين والمحللين الماليين ومدققي الحسابات على استخدام نموذج ألتمان لمعرفة الوضع المالي للشركات الصناعية واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

- دراسة عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفراء: بعنوان: أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت-دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت باستخدام نموذج Altman Z- 2000 score ونموذج Springate1978، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد السابع، 2017.

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة السعودية لصناعة الاسمنت من خلال استخدام نموذج Altman Z-score 2000، و نموذج Springate 1978، المعتمدة على بعض النسب المالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية المنشورة للسنوات 2013، 2014، 2015 وبما يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة لتصحيح مراكزها المالية، وتم التوصل في ختام الدراسة إلى:

- تقارب النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام نموذج Altman Z-score 2000 ونموذج Springate 1978 بدرجة كبيرة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت.

- أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثرات المالية للمنشآت الاقتصادية.

- نموذج Altman Z-score 2000 يغلب جانب الحيطة والحذر عند تطبيقه في الواقع العملي.

وكانت توصية الباحث على ضرورة تطوير نموذج أكثر كفاءة وفاعلية في التنبؤ بالتعثرات المالية للمنشآت الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ووجوب الاهتمام بتحليل نسب السيولة كونها تقيس مدى قدرة منشآت الأعمال على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة.

- **دراسة انتصار سليمان:** بعنوان: التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2016.

رغبت هذه الدراسة في تبيان أسباب وقوع بعض المؤسسات في التعثر المالي، وهل بإمكانها اتخاذ الإجراءات الضرورية في الوقت المناسب وهذا نتيجة لتفاهم مشكلة تعثر المؤسسات في العالم عامة و الجزائر خاصة، لهذا تم البحث عن نموذج مثالي يعتبر كحل ممكن لمشكلة التعثر في البيئة الجزائرية وهذا للتنبؤ بتعثر المؤسسات قبل فترة بغية إعادة النظر في القرارات المتخذة وتوضيح أسلوبين من أساليب التنبؤ بتعثر المؤسسات وهما أسلوب التحليل التمييزي وأسلوب الانحدار اللوجستي، لتتوصل الدراسة إلى:

- أن الخضوع والاستسلام للتعثر المالي من الأسباب الرئيسية المؤدية لفشل وإفلاس المؤسسة.
- تم بناء نموذج تمييزي يسمح بالكشف عن التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية قبل حدوثه بنسبة بلغت دقة التنبؤ المقترح 96,1%.
- قدرة النموذج اللوجستي على التمييز بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتعثرة وغير متعثرة ومقارنتها مع نموذج التحليل التمييزي لفيشر.

وتوصي الباحثة بإعطاء أهمية واسعة لموضوع التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الجزائرية وضرورة تقوية الأنظمة الداخلية للمؤسسة الجزائرية.

- **دراسة أحمد فارس القيسي:** بعنوان: هل تملك النماذج المبنية على النسب المالية قدرة تنبؤية على التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة؟ دراسة مقارنة بين نموذج مشتق من النسب المالية للشركات الصناعية الأردنية ونموذج ألتمان، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 43، العدد 01، 2016.
- هدفت الدراسة إلى بناء نموذج من النسب المالية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة للتمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة، باستخدام التحليل التمييزي الخطي لعينة مكونة من 38 شركة نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر خلال الفترة الزمنية (2008-2011)، ليتم بعد ذلك اختبار القدرة التنبؤية التمييزية للنموذج ومقارنتها مع القدرة التنبؤية لنموذج ألتمان على نفس العينة، ونتج عن هذه الدراسة:
- بناء نموذج يتكون من خمس نسب مالية تمثل نسب (ربحية، سيولة، سوقية).

• النموذج المشتق تمكن من التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة بسنة وسنتين وثلاث سنوات بدقة كلية بلغت (97,74%، 92,11%، 71,05%) على التوالي.

• دقة التصنيف الكلية لنموذج ألتمان خلال نفس الفترة السابقة بلغت (73,68%، 71,05%، 55,26%) على التوالي.

ويوصي الباحث بضرورة استخدام النماذج المالية للتنبؤ بتعثر الشركات لتكون أنظمة إنذار مبكر للشركات بالإضافة إلى ضرورة الاعتماد على مؤشرات أخرى.

- دراسة وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار: بعنوان: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 32، العدد 100، 2010.

سعت الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات تعرض الشركات للفشل قبل سنة من حدوثه على الأقل من خلال تطبيق أحد أهم نماذج التنبؤ بفشل الشركات، وهو نموذج ألتمان والتأكد من إمكانية استخدامه في الشركات المساهمة الصناعية العراقية، حيث تم تطبيق النموذج على عينة مكونة من 18 شركة مساهمة عراقية، وتم الوصول إلى:

• دقة نموذج ألتمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية وإمكانية تطبيقها واستخدام هذا النموذج على جميع شركات القطاع الصناعي.

• بينت نتائج تحليل المؤشرات المالية الرئيسية المكونة للنموذج أن هناك ضعفا في أداء الشركات عينة البحث من خلال المؤشرات السلبية الكثيرة التي ظهرت لديها، مما يؤكد فشلها أو الاقتراب الكبير من التعرض للفشل.

• أغلب نماذج التنبؤ بفشل الشركات تشترك في عدد من النسب المالية، والنماذج التي أثبتت قدرة عالية على التنبؤ تعتمد على المعلومات المالية التي تنشرها الشركات لتقييم وضع الشركة المستقبلي.

ويوصي الباحثان بتبني نموذج ألتمان للتنبؤ بفشل الشركات الصناعية العراقية كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في الشركات لتقييم الأداء.

ثانيا: الدراسة باللغة الأجنبية

- دراسة إدوارد ألتمان (Edward I. Altman):

Edward I. Altman and others , Financial distress prediction in an International context :A Review and Empirical Analysis of Altman's Z-Score Model , jornal of international Financial Managemen, vol 28, issue2, 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج رياضي مكون من مجموعة من النسب المالية بالاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي من أجل التنبؤ بالتعثر المالي، حيث قام بدراسة عينة مكونة من 66 شركة صناعية أمريكية مدرجة في البورصة نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر، ونتج عن الدراسة ما يلي:

- وجود خمسة نسب مالية هي الأفضل للتنبؤ بالتعثر المالي.

- بناء نموذج رياضي وفق الصيغة التالية:

$$Z\text{-score} = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.999X_5$$

- نسبة التنبؤ بالتعثر المالي وفق هذا النموذج هي 95% وهذا بسنة واحدة قبل التعثر.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

جاءت الدراسة الحالية بناء على ما طرحته الدراسات السابقة وما توصلت إليه من استنتاجات وما أوصت به، حيث ساهمت الدراسات السابقة في وضع إطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة والاستفادة من المصادر والمراجع الواردة فيها، مما ساعدنا على تحديد الإشكالية المرتبطة بهذه الدراسة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

- أنه تم تنفيذ الدراسة في مؤسستين اقتصاديتين في بيئة جزائرية.

- الهدف المنشود من الدراسة والمجال الجغرافي لها.

- استخدام ثلاث نماذج محل الدراسة.

10. هيكل الدراسة:

تتضمن الدراسة جانبين نظري وتطبيقي، حيث تضمن الجانب النظري فصلين الأول والثاني، فيما خصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي، فقد احتوى الفصل الأول على التعثر المالي في المؤسسة

الاقتصادية حيث نتطرق فيه لماهية المؤسسة الاقتصادية، أساسيات التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية، الآثار المترتبة عن التعثر المالي وطرق علاجها.

أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال تناول التنبؤ بالتعثر المالي كمدخل، التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية، النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي.

في حين تناول الفصل الثالث دراسة الوضعية المالية لكل من مؤسسة سوناريك والشركة الفرعية سيرال قسنطينة من خلال تقديم عام حول مؤسستي سوناريك والشركة الفرعية سيرال قسنطينة، تحليل القوائم المالية للمؤسستين عينة الدراسة خلال الفترة (2014 - 2017)، التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسستين باستخدام نماذج (Kida ،Springate ،Altman Z-score) خلال الفترة (2014-2017).

الفصل الأول:

التعثر المالي في

المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الخلية الأساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد ومراقبة إنتاج كل ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات خلال دورة حياة المؤسسة، فضلا على قيام هذه الأخيرة بمزاولة نشاطها والاحتكاك بمحيطها الخارجي مما يجعلها تؤثر وتتأثر بهذا المحيط، خاصة وأن البيئة الاقتصادية أصبحت في الوقت الراهن تسودها مخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد المؤسسات في تحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة في البقاء والنمو والتطور وزيادة الربح، وفي ظل الحديث عن التحديات والمخاطر التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية يستوقفنا خطر التعثر المالي وما ينتج عنه من سلبيات ومخاطر تقف في طريق تطور واستمرار المؤسسة الاقتصادية لعل أخطرها الإفلاس، وانطلاقا مما تم ذكره سنتطرق إلى ماهية المؤسسة الاقتصادية وأهم المخاطر التي تعترضها وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: أساسيات حول التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن التعثر المالي وطرق علاجها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

تشكل المؤسسة الاقتصادية بمختلف مرافقها عنصرا مهما في حياة المجتمعات، وقبل الحديث عن دورها وأهميتها وجب علينا عرض بعض التعاريف الخاصة بها وأهم الخصائص والأهداف والوظائف التي تحددها وتقوم بها، بالإضافة إلى مختلف التصنيفات التي تتخذها وأهم المخاطر التي تتعرض لها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية (تعريف، خصائص، أهداف)

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية وعرض خصائصها وأبرز أهدافها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

لقد تنوعت واختلفت تعريف المؤسسة الاقتصادية باختلاف الدراسات والأبحاث ويمكن عرض بعض التعاريف على النحو التالي:

- تمثل: "الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية اللازمة للإنتاج الاقتصادي".¹
- وتعرف على أنها: "الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها".²
- كما تعرف بأنها: "كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة".³
- وفي تعريف آخر هي: "منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ في القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني".⁴
- كذلك تعتبر: "تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي توجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه".⁵

ومن خلال التعريفات السابقة الذكر نستنتج أن:

- المؤسسة الاقتصادية عبارة عن وحدة اقتصادية؛
- تسعى المؤسسة إلى تحقيق الأهداف المسطرة من خلال القيام بمجموعة من الأنشطة؛

¹ نوري منير، تسيير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 14.

² عمري صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 24.

³ المرجع نفسه، ص 24.

⁴ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص 28.

⁵ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، دس، ص 10.

- المؤسسة كيان مالي مستقل؛
- تهدف المؤسسة إلى خلق قيمة مضافة؛
- تحتاج المؤسسة إلى مجموعة من الوسائل المادية والمالية والبشرية للقيام بأنشطتها وأعمالها.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:¹

- المؤسسة الاقتصادية ذو شخصية قانونية مستقلة من حيث الواجبات والمسؤوليات وكذلك الصلاحيات وامتلاكها للحقوق؛
- قدرة المؤسسة على القيام بمختلف الوظائف التي وجدت من أجلها؛
- قدرة المؤسسة على الاستمرار والتطور نتيجة توفر ظروف سياسية ملائمة وعمالة كافية، وتمويل كاف وقدرتها على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة؛
- تحديد الأهداف والبرامج وأساليب العمل من أجل ضمان تحقيق أهداف المؤسسة؛
- توفر الأموال لدى المؤسسة من أجل استمرار عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق التمويل الذاتي، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف؛
- يجب أن تكون المؤسسة مناسبة للبيئة التي وجدت فيها، فإذا كانت هذه الظروف البيئية مناسبة فهي تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياته الموجودة وتحقق أهدافها؛
- المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تساهم في توفير المنتجات ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

الفرع الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسة بصفة عامة إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، ولهذا تتداخل وتتشابك أهداف المؤسسة ونستطيع تلخيصها في الأهداف الأساسية التالية:

¹ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

أولاً: الأهداف الاقتصادية

تتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية:¹

- أ- **تحقيق الربح:** إن استمرارية المؤسسة تتعلق بمدى تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي، ومنه يعتبر الربح من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصادياً.
- ب- **تحقيق متطلبات المجتمع:** لتحقيق نتائج المؤسسة يتطلب بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به، سواء على المستوى المحلي الجهوي والوطني أو الدولي.
- ت- **عقلنة الإنتاج:** تسعى المؤسسة للاستعمال الرشيد لوسائل الإنتاج ورفع الإنتاجية بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

ثانياً: الأهداف الاجتماعية

تتمثل فيما يلي:²

- أ- **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يتقاضى العمال في المؤسسة أجوراً مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضموناً قانوناً وشرعاً وعرفاً، وهذا الأجر يسمح لهم بتلبية حاجاتهم والحفاظ على بقائهم.
- ب- **تحسين مستوى معيشة العمال:** يتم تحسين مستوى معيشة العمال عن طريق تنويع وتحسين الإنتاج، وتوفير الإمكانات المالية والمادية أكثر فأكثر للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.
- ت- **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** ويتم هذا عن طريق خلق وتطوير العلاقات وقيم التماسك والتعاون بين أفراد المجتمع، باعتبار الأفراد في المؤسسة جزء منها يؤثرون فيها بعدة طرق ووسائل.

ثالثاً: الأهداف التكنولوجية

تحدد في النقاط التالية:³

- أ- **البحث والتنمية:** إن تطور المؤسسات يتطلب توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علمياً. وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح ، وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طردياً معها.
- ب- **تؤدي المؤسسة الاقتصادية دوراً مسانداً للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي نظراً لما تمثله من وزن في مجموعها، وخاصة الضخمة منها من خلال الخطة التنموية العامة للدولة.**

¹ سهيلة بن الموفق، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير

المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص ص 8، 9.

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

³ المرجع نفسه، ص 21.

المطلب الثاني: وظائف وأنواع المؤسسة الاقتصادية

لكل مؤسسة اقتصادية وظائف وجب عليها القيام بها لتطوير عملها وإكمال أنشطتها دون حدوث صعوبات وعراقيل، وطبعاً هذا يختلف حسب أنواع المؤسسة في مختلف المجالات.

الفرع الأول: وظائف المؤسسة الاقتصادية

تختلف وظائف المؤسسة من حيث العدد من مؤسسة إلى أخرى لأسباب ترجع إما لحجم المؤسسة أو طبيعة نشاطها، ولكن المتفق عليه هو أن جل المؤسسات تتشابه في الوظائف الأساسية التي تعتمد عليها لبلوغ أهدافها والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: الوظيفة التسويقية

هي الوظيفة التي تشمل كافة النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتعرف على حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمرتقبين وترجمة ذلك إلى سلع وخدمات بأسعار مناسبة تلبي حاجات ورغبات العملاء لكسب رضاهم بهدف تحقيق عائد مناسب للمؤسسة.¹

ثانياً: الوظيفة الإنتاجية

"وهي الوظيفة المكلفة بالتصميم والتشغيل والرقابة على أنشطة النظم الإنتاجية، وذلك عن طريق ممارسة العملية الإدارية بعناصرها الأربعة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنمية الكفاءات البشرية والرقابة لجميع أنشطة النظم الإنتاجية، وينظر إلى هذه الوظيفة كونها النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى تحويل أنواع معينة من المدخلات إلى أنواع محددة من المخرجات."²

ثالثاً: وظيفة التموين

تشغل وظيفة التموين حيزاً كبيراً في نشاط المؤسسة، ووجودها يعد أساساً لنشاطها، فهي تهدف إلى توفير كل ما تحتاجه المؤسسة من وسائل إنتاج وبيع استهلاكية (مواد أولية وغيرها) بالكميات المطلوبة والنوعية المحددة في الوقت المناسب بأقل بتكلفة، وذلك من خلال مجموعتين من الأعمال المترابطة فيما بينها بحيث كل منها يكمل الآخر والمتمثلة في الشراء والتخزين.³

¹ زكريا الدوري وآخرون، وظائف وعمليات منظمات الأعمال، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 123، 124.

² محفوظ جوده وآخرون، منظمات الأعمال المفاهيم والوظائف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 30.

³ مهني بوريش، مساهمة في تخفيض تكاليف المؤسسة من خلال التحكم في وظيفة التموين دراسة حالة مؤسسة تصنيع وتوزيع الحليب - Tchir- Candia/Lait -جاية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 62.

رابعاً: وظيفة إدارة الموارد البشرية

تتمثل في التخطيط والتنظيم والتطوير والقيادة والتحفيز والترغيب وغير ذلك من الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة وتنمية قدرات العاملين والوصول بهم إلى أقصى إنتاجية ممكنة وتحقيق أهداف المؤسسة.¹

خامساً: الوظيفة المالية

"هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسكرون الماليون من وضع خطط للتمويل والحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة."²

سادساً: الوظيفة الإدارية

"تعمل الوظيفة الإدارية في المؤسسة على تنسيق وتوجيه جهود العاملين بها، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، وهي المسؤولة على تحقيق الفعالية والكفاءة في المؤسسة الاقتصادية، كما تعمل المؤسسات على إدخال الأساليب الحديثة في التسيير من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة المحلية والعالمية."³

الفرع الثاني: أنواع المؤسسة الاقتصادية

تختلف أنواع وأشكال المؤسسة الاقتصادية تبعاً لمجموعة من المعايير سواء كان المعيار القانوني أو المعيار الاقتصادي أو المعيار الحجمي ويمكن تفسيرها وفق النحو الآتي :

أولاً: المؤسسات الاقتصادية طبقاً للمعيار القانوني

تقسم المؤسسات الاقتصادية طبقاً لهذا المعيار إلى قسمين مؤسسات خاصة أي تخضع للقانون الخاص، وأخرى عمومية تابعة للدولة وتخضع للتشريعات الخاصة بها.

أ- المؤسسات الخاصة: تقسم المؤسسات وفقاً لهذا النوع إلى قسمين أساسيين هما مؤسسات فردية والشركات.

¹ مجيد الكرخي، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 23.

² إلياس بن ساسي ويوسف القريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2011، ص 25.

³ ربيعة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 57.

- **المؤسسات الفردية:** وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد، تتميز بالسهولة في التنظيم أو الإنشاء، صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة سواء كانت ربح أو خسارة، فهو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا ما يسهل عمل اتخاذ القرارات، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.¹

- **المؤسسات الشركات:** "الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة."²

ويمكن أن نعدد هذا النوع فيما يلي:

• **شركات الأشخاص (الأفراد):** "إن هذا الشكل القانوني هو المتعارف عليه منذ القديم، بل يمكن القول أنه السائد قبل الثورة الصناعية والازدهار منظمات الأعمال المتوسطة ثم الكبيرة بشكل شركات أموال مساهمة، وتمثل شركات الأفراد اليوم النسبة الأكبر من الأعمال الصغيرة في الدول الصناعية والنامية، وتأخذ مجموعة من الأشكال والأنواع بعضها مملوكة من شخص واحد أو عائلة والبعض الآخر تشاركية بين اثنين أو أكثر من الأفراد بصيغ عديدة."³

كما يشمل هذا النوع من الشركات شركة التضامن، وشركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة.

➤ **شركة التضامن:** تتطلب وجود عقد بين شخصين أو أكثر، مما يتطلب معه ضرورة توافر الشروط الموضوعية العامة والخاصة للعقد تسمى الشركة بأسماء الشركاء يسأل فيها الشريك عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية، ويكتسب الشريك صفة التاجر، وتعتبر حصة الشريك غير قابلة للانتقال للغير، ولا تنتقل هذه الحصة لورثة الشريك.⁴

➤ **شركة التوصية:** هي شركة تتكون من شخصين أو أكثر، شركاء متضامين وشركاء موصين، حيث أن الشركاء المتضامين هم المكلفون بديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون، بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال، أما الشركاء الموصين فتحدد مسؤولياتهم بقدر حصصهم. وهناك نوعان من شركة التوصية الأولى شركة التوصية العادية، حيث الشركاء الموصيين لا يمكن لهم تداول حصصهم، في حين أن الثانية وهي شركة التوصية بالأسهم، تتخذ فيها حصص الموصيين طبيعة الأسهم وهي قابلة للتداول أو التنازل عنها أو بيعها.⁵

¹ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² أكرم ياملي، القانون التجاري الشركات دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 15.

³ طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 139.

⁴ عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة في شركات الأشخاص والأموال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 8، 10.

⁵ ناصر دادى عدون، مرجع سبق ذكره، ص 56.

➤ **شركة المحاصة:** هي نوع خاص من الشركات، تتعقد بين شخصين أو أكثر يمارس أعمالها شخص ظاهر يتعامل مع الغير بحيث تكون الشركة مقتصرة على العلاقة الخاصة بين الشركاء، ولا تتمخض عن كيان قانوني مستقل عن الشركاء المكونين لها، بالإضافة أنها لا تتمتع بالشخصية القانونية ولا يعلن عنها ولا تسجل في أي سجل، ولذلك فإنها لا تظهر في التعامل كشركة، بل تبقى خفية مستترة وراء الشريك الذي يتعامل هو مع الغير كتاجر فرد وليس كمدير شركة أو وكيل عنها أو ممثلاً لها.¹

• **شركة ذات مسؤولية محدودة:** هي شركة قد تتكون من شخص واحد أو عدة أشخاص تحدد مهامهم ومسؤولياتهم حسب الحصة التي قدموها في رأس مال الشركة، حيث تتميز الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن مسؤولية الشريك فيها غير مطلقة، بل هي محدودة بقدر الحصة التي ساهم بها في رأس مال الشركة، بالإضافة على أنها اعتبرت تجارية حتى لو كان الموضوع التي تمارسه يدخل في النشاط المدني، ويجب أن تحمل هذه الشركة اسم الشريك.²

• **شركات الأموال (المساهمة):** هي شركات تتكون من مجموعة من الأشخاص يتكون رأسمالها من عدد من الحصص، يطلق على كل منها "الأسهم" وتكون متساوية القيمة وقابلة للتداول ويشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام، والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسائر إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك بها، حيث تكون المسؤولية محدودة بمقدار هذه الأسهم، وإن عائدات الأسهم تكون على شكل أرباح موزعة إن تحققت وتتغير بتغير نتائج المؤسسة.³

ب- **المؤسسات العمومية:** تنقسم هذه المؤسسات إلى نوعين وهما مؤسسات عمومية، والتي بدورها تأخذ شكلين وطنية أو تابعة للجماعات المحلية، أما النوع الثاني نصف عمومية أو مختلطة.

- **مؤسسات عمومية:** هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة أو الجماعات المحلية والأشخاص الذين ينيبون عن الحكومة، يقوم بتسييرها شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية.⁴ ويمكن التمييز بين نموذجين من هذه المؤسسات:⁵

- **مؤسسات تابعة للوزارات:** هي مؤسسات وطنية، تخضع للوزارات التي أنشأتها، و تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعينها تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.
- **مؤسسات تابعة للجماعات المحلية:** تتمثل هذه المؤسسات في البلدية أو الولاية أو تجمع بينهما، وتكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة ويشرف عليها منشئها عن طريق إدارتها.

¹ أكرم ياملكي، مرجع سبق ذكره، ص 121، 127.

² نادية فضيل، **شركات الأموال في القانون التجاري**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 26-29.

³ محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 06، 07.

⁴ أحلام مخبي، **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك-دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرق-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 27.

⁵ ناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 59، 60.

- مؤسسات مختلطة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

ثانيا: المؤسسات الاقتصادية طبقا للمعيار الاقتصادي

يمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية تبعا لهذا المعيار كما يلي:

أ- **المؤسسات الصناعية:** هي المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتجات، قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي، تحتاج هذه المؤسسات إلى رأس مال كبير وخبرات عالية وتكنولوجيا متطورة.¹

وتتقسم هذه المؤسسات بدورها تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

- **الصناعات التحويلية:** هي التي تعمل على معالجة أو إعادة معالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية مثل: صناعة تعدين المعادن السوداء والملونة، صناعة الأخشاب.²

- **الصناعة الاستخراجية:** تقوم على استخراج مختلف الخامات من باطن الأرض منها صناعة الفحم، الخامات الحديدية، واستخراج النفط والكبريت.³

ب- **المؤسسات الفلاحية:** وتمثل المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها، وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاث أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي.⁴

ت- **المؤسسات التجارية:** هي المؤسسات التي تقوم بالنشاط التجاري.

ث- **المؤسسات المالية:** تعد المؤسسة المالية منظمة أعمال كبقية منظمات الأعمال الأخرى التجارية والصناعية إلا أنها تختلف عنها في كون أصولها أصول مالية مثل القروض والأوراق المالية بدلا من المباني والآلات والمواد الخام.⁵

ج- **مؤسسات الخدمات:** وهي المؤسسات التي تقدم مختلف الخدمات لجميع فئات المجتمع أو فئة معينة من أفرادها كالمؤسسات الجامعية، مؤسسات النقل.

¹ ناصر دادى عدون، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 14.

³ المرجع نفسه، ص 15.

⁴ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁵ علاء فرحان طالب وآخرون، **إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 20.

ثالثا: المؤسسات الاقتصادية طبقا لمعيار الحجم

يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد، ولقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها، ويعتبر عدد العمال من أهم المعايير المعتمدة، حيث تصنف المؤسسات الاقتصادية وفقه إلى:¹

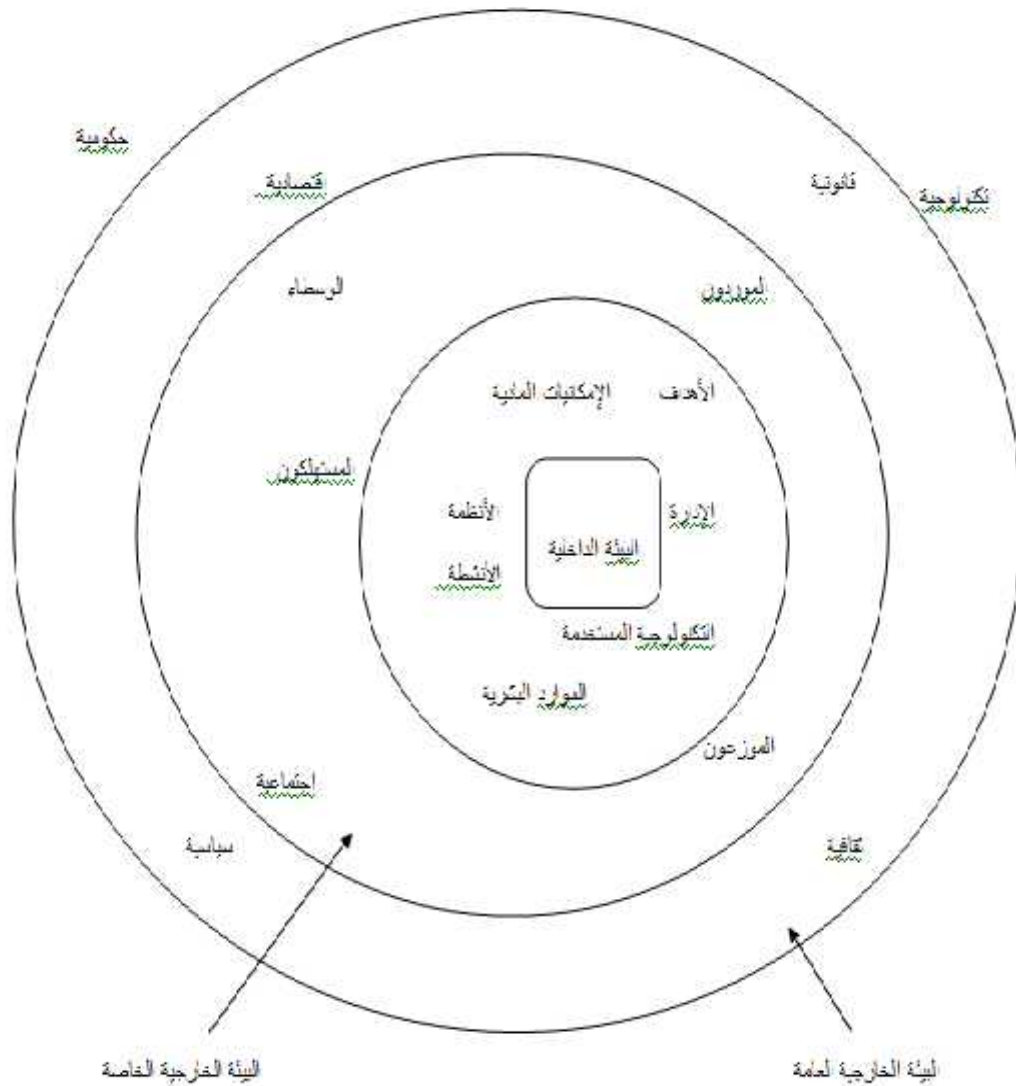
- المؤسسات المصغرة: يتراوح عدد عمالها من 0 إلى 9 عامل.
- المؤسسات الصغيرة: يتراوح عدد عمالها من 9 إلى 49 عامل.
- المؤسسات المتوسطة: يتراوح عدد عمالها من 50 إلى 499 عامل.
- المؤسسات الكبيرة: يتراوح عدد عمالها من 500 إلى 999 عامل.
- المؤسسات الكبيرة جدا: يتجاوز عدد عمالها 1000 عامل.

المطلب الثالث: المخاطر التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متقلبة مليئة بالمخاطر المتنوعة وهذا ما يهدد استقرارها وانجاز أهدافها و يؤثر سلبا على استمرارها، والشكل الموالي يبين أهم عناصر هذه البيئة:

¹ رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(1-1): بيئة



المصدر: عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 68.

الفرع الأول: مخاطر مرتبطة بالبيئة الداخلية

تتمثل المخاطر والأضرار المرتبطة بالبيئة الداخلية في المخاطر التالية:

أولاً: المخاطر الإدارية

تنشأ المخاطر الإدارية عن الأخطاء التي تتسبب إدارة المؤسسة بارتكابها أثناء القيام بمختلف مهامها وأعمالها، وهذه الأخطاء قد تكون نتيجة الغش والاحتيال، وقد تكون ناشئة عن ضعف في الإدارة وضعف أنظمة الرقابة المالية و الإدارية بما يحمل الشركة أعباء مالية إضافية.¹

ثانياً: المخاطر المالية

تواجه المؤسسات الاقتصادية مجموعة من المخاطر المالية، وهذه الأخيرة تشير إلى حالة عدم التأكد من تحقق نتيجة معينة، حيث ترتبط هذه المخاطر بمدى استعمال الديون لتمويل احتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى اتصالها بخطر العسر المالي أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية، حيث يجب على المؤسسة أن تقوم بإتباع مجموعة من الاستراتيجيات لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها أو تجنبها أو السيطرة عليها.²

ثالثاً: المخاطر الإنتاجية

تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المؤسسات في الحصول على المواد الأولية بأقل تكلفة هذا ما ينتج عنه مخاطر إنتاج منتجات معيبة أو ذات تكلفة عالية³، بالإضافة إلى وجود مخاطر ناجمة عن الخلل الفني الذي يطرأ على الآلات والذي يعيق عملية الإنتاج لفترة زمنية معينة لدى المؤسسات وفشل في حل هذه المشاكل الفنية.⁴

رابعاً: مخاطر الموارد البشرية

وهي المخاطر الناتجة عن حدوث خسائر مادية كبيرة وذلك راجع لعدة أسباب أهمها نقص كفاءة العمال، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب، عدم القيام بدورات تكوينية وتدريبية لتنمية مهارات العمال، وخروج المهارات والكفاءات البشرية من المؤسسة إلى الخارج أو نحو مؤسسات أكبر.⁵

¹ محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص ص 108.

² عبد الرؤوف أحمد على محمد، إدارة المخاطر والأزمات، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، مصر، 2016، ص ص 300، 306.

³ عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 70.

⁴ محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر تطبيقات على التأمينات العامة، زهران للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 15.

⁵ عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية

البيئة التي تعيش بها المؤسسة تعتبر المورد الأساسي لمدخلات عملياتها وأنشطتها، وباعتبارها بيئة متغيرة يصعب التحكم فيها، سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى مكونات البيئة الخارجية للمؤسسة بنوعيتها البيئة الخارجية العامة والبيئة الخارجية الخاصة.

أولاً: المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية العامة

يمكن تحديد المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية العامة من خلال ذكرها في المخاطر التالية:

- أ- **مخاطر البيئة الطبيعية:** وهو الخطر الناجم عن حوادث طبيعية أو جزء منه سببه طبيعي مثل العواصف والهزات الأرضية و الأعاصير التي تسبب الخسائر والأضرار.¹
- ب- **مخاطر البيئة السياسية:** وتعتبر المخاطر الناجمة عن الانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية والعلاقات التجارية ودرجة الانفتاح السياسي وغيرها من العوامل السياسية، وهذا بدوره يؤثر على حالة الاقتصاد وبالتالي يؤثر على مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.²
- ت- **مخاطر البيئة القانونية:** كثيراً ما تلجأ بعض الدول إلى تعديل أو تغيير في قوانينها فيما يتعلق بالتشريعات الاقتصادية والمالية، كأن تقوم بإصدار قوانين تقتضي بتأخير بعض المشاريع (...) ويظهر هذا النوع من المخاطر في حال توقف المؤسسة عن سداد التزاماتها التعاقدية، أو ديونها عندما يحدث هناك تغيير في سلامة مركزها المالي أو سوء التسيير الآلي للمؤسسة، كما أن ارتفاع الديون الخارجية بالنسبة للأموال المملوكة يؤدي إلى مشاكل السيولة في المؤسسة، فتضطر للتوقف عن السداد وبالتالي تكون معرضة لمخاطر فرض عقوبات عليها.³
- ث- **مخاطر البيئة الاقتصادية:** وهي المخاطر الناتجة على المتغيرات الاقتصادية مثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان، مخاطر القوة الشرائية، والتي من شأنها أن تؤثر على خلق قيم المضافة للمؤسسة.⁴
- ج- **مخاطر البيئة الاجتماعية والثقافية:** يتأثر الطلب على منتجات المؤسسة باختلاف البيئة الاجتماعية المحيطة بها، وهذا بدوره يؤثر على التدفق النقدي لها. بالإضافة إلى المحيط الاقتصادي والمتمثل في مجموعة المحددات العامة لأذواق المستهلكين والقيم السائدة في هذا المجال التي تصبغ طلباتهم لمنتجات المؤسسة وخدماتها ومستواهم الثقافي والتعليمي ونسبة الأمية في المجتمع الذي يعيشون فيه.⁵

¹ علاء فرحان طالب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 148.

² محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

³ عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 75.

⁴ عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁵ نسيم بوال، **إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011، ص 85.

ح- **مخاطر البيئة التكنولوجية:** وهي المخاطر الناتجة عن تقادم أساليب الإنتاج والمنتجات وضعف الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة، إلى جانب مخاطر ضعف الاستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات التي قد تسبب ضياع وتسرب المعلومات، كل هذه المخاطر تؤثر على المؤسسة الاقتصادية وتقرض عليها تبني منهجية واضحة للتعامل معها.¹

ثانيا: مخاطر مرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة

تتشكل المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة في المخاطر التالية:

أ- **مخاطر المستهلكين:** " نظرا لاعتبار المستهلكين الركيزة الأساسية لنشاط أي مؤسسة ونجاحها فإنهم يعتبرون سلاحا ذو حدين، وتتمثل مخاطرهم في إمكانية تغيير أذواقهم وتفضيلاتهم مما قد يسبب للمؤسسة خسائر ناتجة عن رفضهم منتجاتها لعدم تناسبها مع ميولهم ورغباتهم وهو ما يعرف بمخاطرة خسارة العملاء."²

ب- **مخاطر الموردين:** تتمثل هذه المخاطر في اعتماد المؤسسة على عدد محدود من الموردين مما يجعلها تابعة لهم، هذا ما يؤدي إلى ضعف مساومتهم وبالتالي فإنهم يشكلون خطر على أرباح المؤسسة، بالإضافة إلى إمكانية أن يكونوا منافسين لها في المستقبل.³

ت- **مخاطر المنافسين:** هي المخاطر الناتجة عن توسع حصة مؤسسة في السوق على باقي المؤسسات الأخرى لما تمتاز به ماديًا ومعنويًا، ويكمن هذا الامتياز بوضع سياسات توزيعية و تسعيرية قوية لتطوير المنتجات، بالإضافة إلى التميز في مجال الدعاية والإشهار الذي يختلف من مؤسسة إلى أخرى وهذا راجع للاختلاف في الإمكانيات والموارد.

¹ لمجد بوزيدي، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة (DOUDAH)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 140.

² المرجع نفسه، ص 70.

³ المرجع نفسه، ص 71.

المبحث الثاني: أساسيات حول التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

سنحاول في هذا المبحث عرض أهم الأسس المتعلقة بظاهرة التعثر المالي، وذلك من خلال تعريف هذا المصطلح والتعرف على أسبابه ومراحله وكذلك آثاره وطرق علاجه.

المطلب الأول: مفاهيم حول التعثر المالي

اختلف الباحثون في إعطاء تعريف موحد للاختلالات المالية التي تمس المؤسسة، حيث هناك تداخل كبير بين المصطلحات المتمثلة في التعثر المالي والعسر المالي، الفشل المالي والإفلاس، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى هذه المفاهيم.

الفرع الأول: التعثر المالي

يعرف التعثر المالي:

- كونه: "تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها اتجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها."¹
- كما يعرف بأنه: "اختلال مالي يواجهه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المؤسسة المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحققت أو تستحق السداد."²
- كذلك يعرف على أنه: "نقص العوائد أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها."³

وللتعثر المالي شقان أساسيان، الأول هو عدم القدرة على سداد الالتزامات في الأجل القصير والثاني هو نقص الموارد المالية وهو ما يعرض المؤسسة لمشكلة الاختلال وعدم التوازن خلال ممارستها لأنشطتها العادية.⁴

¹ عثمان عبد القادر حمد أمين وآخرون، أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة (دراسة ميدانية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة جامعة التنمية البشرية، الكلية التقنية الإدارية/جامعة السليمانية التقنية، العدد 03، دس، ص 195.

² محمد فيصل حسن، نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للمصارف (دراسة حالة قطاع المصارف والخدمات المالية)، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، جامعة الملك فيصل، السعودية، العدد 20، 2017، ص 216.

³ عثمان عبد القادر حمد أمين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 195.

⁴ سامي محمد أحمد غنيمي، دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر المالي والفشل المالي في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، دس، ص 18.

نستنتج من التعريفات السابقة للتعثر المالي النقاط التالية:

- التعثر المالي هو خلل مالي يصيب المؤسسة بسبب عدم توازن بين الموارد والالتزامات؛
- التعثر المالي هو نقص في العوائد المتحققة؛
- في حالة التعثر المالي تعجز المؤسسة عن سداد التزاماتها في المواعيد المحددة؛
- تصل المؤسسة إلى مرحلة الإفلاس في حالة عدم مقدرتها على علاج التعثر المالي.

الفرع الثاني: العسر المالي

- يتحدد مفهوم العسر لغة: "بالشدة، والضييق، الصعوبة".¹
 - أما المقصود بالعسر المالي هو: "الوضع الذي تكون فيه أصول المؤسسة عند تحويلها إلى سيولة نقدية لا تكفي لتغطية خصومها عند أجل استحقاقها".²
 - فضلا على أنه: "يرتبط بحالة الارتباك المالي الذي تعيب المؤسسة عندما تتعرض لصعوبات مالية، تجعلها عاجزة بصفة مؤقتة أو دائمة عن الوفاء بما عليها من التزامات اتجاه الغير في تواريخ استحقاقها".³
- ويظهر العسر المالي بشكلين عسر مالي فني وعسر مالي حقيقي:

- **العسر المالي الفني:** "يعبر عن عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، والتي تنشأ عن الانخفاض الجوهرى في الرصيد النقدي المتاح للمؤسسة واللازم لدفع العناصر المتعددة والمكونة لحالة العسر المالي الفني، والمتمثلة في قيمة الحسابات الدفع المستحقة والأجور والضرائب والفوائد وأقساط الديون".⁴
- **العسر المالي الحقيقي:** هو أحد المراحل المتقدمة لحالة الخطر المالي، حيث تكون القيمة الدفترية لإجمالي الخصوم أكبر من القيمة السوقية لإجمالي الأصول.⁵

وعليه فالعسر المالي يمثل عدم قدرة المؤسسة على تحويل أصولها الشبه النقدية إلى نقدية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها، ويظهر العسر المالي بشكلين عسر مالي فني وعسر مالي حقيقي.

¹ معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2001، ص 976.

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان، الأردن، 2011، ص 50.

³ بلقوم فريد وخليفة الحاج، **دراسة تطبيقية لأسلوب التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات السليمة باستخدام التحليل الإحصائي العاملي AFD حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، المجلد 05، العدد 09، 2015، ص 533.

⁴ عمر شريقي، **التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 المنشأة المستمرة والتشريع الجزائري**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 10، العدد التاسع عشر، 2016، ص 223.

⁵ بلقوم فريد وخليفة الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 533.

الفرع الثالث: الفشل المالي

- إن الفشل المالي هو: "تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني، التي تعني عدم قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المستحقة وسدادها للغير بكامل قيمتها، حيث تكون قيمة أصولها أقل من قيمة خصومها".¹
- ويعرف على أنه: "عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، ومن ثم فهي في طريقها إلى الإفلاس قانوناً والتصفية".²
- كذلك يعرف بأنه: "التوقف كلياً عن سداد الالتزامات مما يؤدي إلى الإفلاس وتوقف النشاط".³
- بالإضافة إلى أنه: "يعبر عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار في العمل في السوق وتقديم منتجاتها إلى المستهلكين".⁴

وعموماً نعتبر الفشل المالي أنه: المرحلة التي تلي مرحلة التعثر المالي فهو عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة المالية لسداد التزاماتها.

الفرع الرابع: الإفلاس:

- إن الإفلاس في الناحية اللغوية جاء من: مصدر أفلس يفس. ⁵
- حيث: "يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض لها المنشآت كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في موعد استحقاقها بحيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيداً لسداد هذه الديون".⁶
- أو كونه: "مخطر زوال وتصفية المؤسسة بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية".⁷

¹ الخموسي أحمد الحلوي وأحمد الشريف أحمد، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2015، ص 181.

² وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 32، العدد 100، 2010، ص 12.

³ علي شاهين وجاهد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، المجلد 25(4)، 2011، ص 859.

⁴ زهراء صالح الخطاط، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بفشل المصارف دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوى (2008-2009)، مجلة تنمية الرافدين، كلية الحداثة الجامعة، العراق، المجلد 37، العدد 115، 2014، ص 12.

⁵ جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، 2006، ص 49.

⁶ ياسر دلوان، استخدام النسب المالية في التنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على عينة من الشركات التجارية السورية، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على رخصة محاسب قانوني، جمعية المحاسبين القانونيين، سوريا، 2014، ص 41.

⁷ إلياس بن ساسي ويوسف القريشي، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 502.

- ويعرف على أنه: "حالة لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها."¹

- وكذلك يعرف بأنه: "أقصى درجات فشل المنشأة، ويمثل الإفلاس المرحلة الأخيرة ضمن دورة حياة المنظمة، والتي تحدث نتيجة لاستمرار حالة العسر المالي."²

وعليه يمكن القول بأن الإفلاس المالي هو عبارة عن إعلان قانوني بأن المؤسسة في أزمة مالية لا تستطيع مقابلة حقوق الغير لديها، أو توقف أنشطتها تمهيدا لتصفية أصولها وسداد الالتزامات المستحقة عليها، وتعتبر المحصلة النهائية لحالة الفشل المالي للمؤسسة، والجدول الموالي أهم الفروقات بين التعثر المالي والعسر المالي والفشل المالي والإفلاس.

الجدول رقم (1-1): أهم الفروقات بين التعثر المالي والعسر المالي والفشل المالي والإفلاس.

التعثر المالي	العسر المالي	الفشل المالي	الإفلاس
-عدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها -نقص في العوائد المتحققة	-العجز عن سداد الالتزامات إما بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة	-التوقف كلياً عن سداد الالتزامات -توقف نشاط المنشأة والوصول إلى حالة الإفلاس	-التوقف عن سداد الديون في مواعيدها -إفلاس بحكم في المحكمة المختصة للتصفية و البيع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التعاريف السابقة.

المطلب الثاني: أسباب وأعراض التعثر المالي

بعد حديثنا عن مفهوم التعثر المالي كونه عنصراً سلبياً يقف في سبيل تطور المؤسسة الاقتصادية، وجب علينا تسليط الضوء على أسباب وأعراض التعثر المالي.

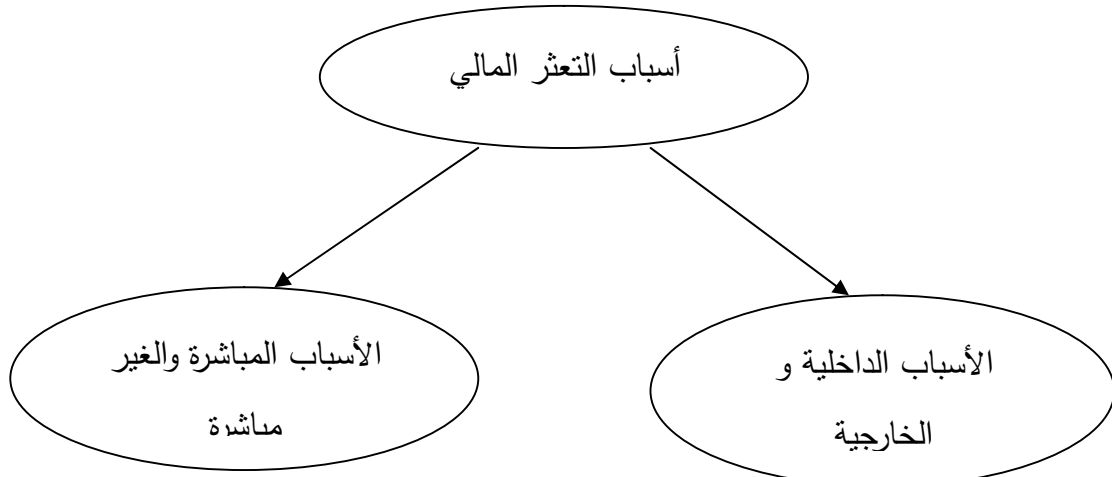
الفرع الأول: أسباب التعثر المالي

إن تعثر المؤسسات يعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل التي قد تظهر جميعها أو بعضها في المؤسسة، وسنوضح من خلال الشكل الموالي أبرز أسباب التعثر المالي:

¹ هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبيه بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004، ص 23.

² محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 241.

الشكل رقم (1-2): أسباب التعثر المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية- تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2016، ص ص 11-14.

أولاً: الأسباب الداخلية والخارجية

أ- الأسباب الداخلية: وتتمثل في النقاط التالية:¹

- عدم كفاءة السياسات التشغيلية في المؤسسة؛
- استخدام التكنولوجيا الغير متطورة؛
- الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الأجل لتمويل جزء من الأصول الثابتة للمؤسسة؛
- عدم قدرة إدارة المؤسسة على تحصيل المستحقات في الآجال المحددة؛
- عدم قدرة المؤسسة على السيطرة على مخزونها و تراكم خسائرها.

ب- الأسباب الخارجية: وتتمثل فيما يلي:²

- المنافسة الشديدة بين المؤسسات؛
- توقعات المستثمرين والمحللين؛
- القرارات الحكومية في ظل قوانين لا توفر حماية للمؤسسة؛
- ظروف اقتصادية عامة.

¹ أحمد فارس القيسي، هل تملك النماذج المبنية على النسب المالية قدرة تنبؤية على التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة دراسة مقارنة بين نموذج مشتق من النسب المالية للشركات الصناعية الأردنية ونموذج الثمان، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 43، العدد 01، 2016، ص 99.

² علي شاهين وجاهد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 859، 860.

ثانيا: الأسباب المباشرة وغير مباشرة

أ- الأسباب المباشرة: وتتمثل في الأسباب التالية:

- أسباب إدارية: "ضعف الإدارة، وغياب العناصر الإدارية المتخصصة، وجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا، وتغليب المصالح الخاصة بالمساهمين والملاك، والتوجهات الخاطئة للإدارة".¹
- أسباب مالية: تصل المؤسسة إلى حالة تراكم الديون والعجز عن تسديدها بسبب زيادة حجم الديون المتعثرة ووجود خلل في الهيكل التمويلي للمؤسسة وضعف السيولة النقدية، كل هذا من شأنه أن يؤدي للإفلاس.²
- أسباب تسويقية: تتمثل في سيطرة المنتجات الأجنبية على الأسواق، صغر حجم السوق المحلي، إعاقة بحوث التسويق، وقيام مدير التسويق بمهام أخرى كأعمال البيع بدلا من أعمال التحليل والمراقبة، وكذلك عدم التقدير الجيد لحجم المبيعات والأرباح المتوقعة.³
- أسباب فنية: تتمثل في استخدام وسائل تكنولوجية غير ملائمة، واستخدام مواد أولية سيئة الجودة مما يؤدي إلى ظهور منتجات ذات جودة منخفضة تؤثر في المبيعات وسوء التخطيط وأخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية.⁴

ب- أسباب غير مباشرة: تتمثل في النقاط التالية:⁵

- يتمثل من خلال وجود تضخم على مستوى الاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية الذي بدوره يؤدي إلى زيادة التكاليف ونقص الأرباح أو زيادة الخسائر؛
- التقلبات والتغيرات الحادة في أسعار الصرف الذي أدى إلى تصاعد قيمة مديونيات العديد من الشركات المقترضة بصورة أدت إلى اختلال التوازن في الهيكل التمويلي؛
- التقلبات في الحصص السوقية ومشاكل التعامل مع الجهات الحكومية، قد تؤدي إلى تأخر المنشآت الاقتصادية في تنفيذ خططها بالصورة الصحيحة.

¹ ماجد عبد المجيد أحمد وهلال يوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية 2012-2014، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 17(2)،

2016، ص 120.

² المرجع نفسه، 120.

³ هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁴ ماجد عبد المجيد أحمد وهلال يوسف صالح، مرجع سبق ذكره، ص 119.

⁵ عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمت- دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمت باستخدام نموذج -ALTMAN Z

دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمت باستخدام نموذج -ALTMAN Z، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد السابع، 2017، ص 750.

الفرع الثاني: أعراض التعثر المالي

إن بلوغ المؤسسة الاقتصادية لمرحلة الزوال يلاحظ من خلال ظهور بعض الأعراض المختلفة سواء كانت مالية أو غير مالية والمتمثلة فيما يلي:¹

أولاً: أعراض مالية

ينعكس التدهور المتزايد لوضعية المؤسسة على الصعيد المالي في مؤشرين أساسيين هما:

- أ- تدهور مردودية المؤسسة: تعتبر المردودية مقياس مناسب يعكس حالة أداء المؤسسة، حيث تعود أسباب تدني المردودية إلى زيادة تكاليف النشاط أو إلى ضعف أرباح المبيعات الناتج عن انخفاض حجمها.
- ب- أزمة الخزينة: يعبر الضعف في الخزينة عن حالة عدم التوازن المالي والإدارة السيئة للسيولة، هذا ما يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية في الآجال المحددة، واستمرار المؤسسة في هذا الوضع يؤدي إلى الإفلاس.

كما توجد أعراض أخرى للتعثر المالي تتفرع على المؤشرين السابقين الذكر، نذكر منها:

- اللجوء للاقتراض قصير الأجل لدفع الفوائد على القروض المتوسطة الأجل؛
- تأجيل سداد أوراق الدفع و أقساط القروض متوسطة الأجل؛
- توزيع الأرباح على المساهمين عن طريق القروض؛
- عدم تكوين الاحتياطات اللازمة لعمليات الإحلال والتجديد للأصول الثابتة؛
- استخدام القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول الثابتة.

ثانياً: أعراض غير مالية

تتمثل فيما يلي:

- أ- مناخ اجتماعي متوتر: يخلق تأخر المؤسسة عن دفع أجور العمال بسبب الصعوبات المالية جوا من الصراعات بين العمال والإدارة.
- ب- تدهور سمعة المؤسسة لدى الزبائن: يؤدي تدهور سمعة المؤسسة لدى الزبائن إلى انخفاض الطلب على منتجاتها، وهذا راجع لرداءة نوعية المنتجات أو الخدمات أو عدم مطابقتها لرغبات الزبائن.

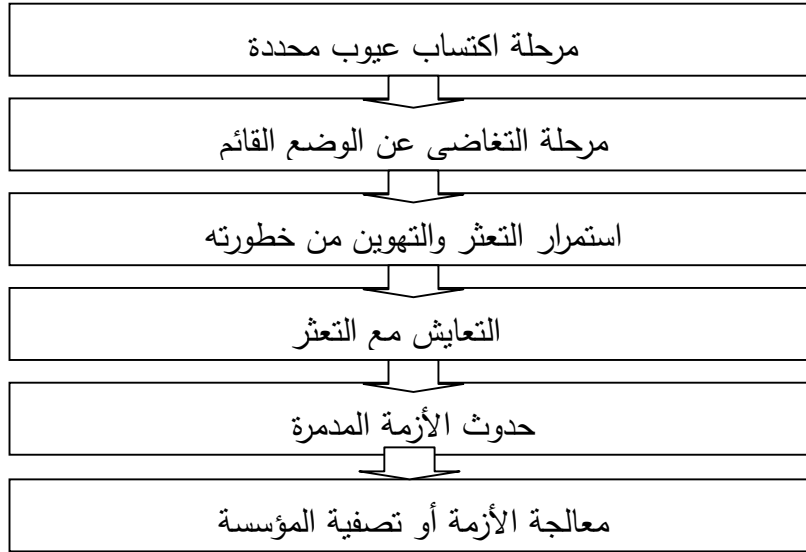
¹ أبت محمد مراد وعساوس موسى، التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة عمومية اقتصادية دراسة حالة مؤسسة "جن جن"، جامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد الثاني، 2018، ص ص 274، 275.

- ت- تدهور سمعة المؤسسة لدى الموردين: وهذا ما يؤدي إلى خلق صعوبات في التوريد نتيجة التباطؤ أو الامتناع عن أداء التزاماتهم نحوهم .
- ث- نشوء صراعات ومشاكل بين الشركاء أو المساهمين وإدارة المؤسسة.

المطلب الثالث: مراحل التعثر المالي

يمر التعثر المالي بستة مراحل أساسية والتي نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): يوضح مراحل التعثر المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية- تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2016، ص ص 17-19.

أولاً: مرحلة اكتساب عيوب محددة

وهي أولى مراحل التعثر المالي حيث تكتسب فيها المؤسسة عيوب محددة لكنها لم تنتج عنها أية أخطاء أو فساد في أداء المؤسسة، وبالتالي لن تكون ذات أية أهمية في كشف العيوب، وهذه الأخيرة تتمثل في ضعف على مستوى الإدارة المالية أو أن تكون غير قادرة على التكيف مع المستجدات من الظروف، بالإضافة أن يكون المدير العام ذي سلطة مطلقة تلغي وتهتمش بقية المدراء التنفيذيين¹.

¹ الشريف ربحان، التعثر المالي المراحل الأسباب وطرق وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عنابة، الجزائر، المجلد 08، العدد 16، 2007، ص 32.

ثانيا: مرحلة التغاضي عن الوضع القائم

في هذه المرحلة تبدأ المؤسسة بارتكاب أخطاء كارثية نتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة.¹ وفي هذه المرحلة يتم ذق جرس الإنذار مع عدم اكتراث الإدارة وعدم محاولة إيجاد حلول لإخراج المؤسسة من هذا الوضع.²

ثالثا: استمرار التعثر والتهوين من خطورته

في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقمًا نتيجة ارتكاب الأخطاء السابقة، لذا فإن المنشأة في هذه المرحلة تكون قد بدأت بالسير في طريق الانهيار وتكون أعراض الوصول إلى التعثر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح ومتزايد.³

رابعا: التعايش مع التعثر

وهي أخطر مرحلة على المؤسسة وأكثرها تدميرا، وهي أن يصبح التعثر ضمن نشاطها اليومي والتأقلم عليه مع توقف الأعمال وانعدام الطاقة الإنتاجية.⁴

خامسا: حدوث الأزمة المدمرة

في هذه المرحلة تنتسب المعلومات السلبية عن وضع المؤسسة إلى جميع الأطراف في المحيط الخارجي مما يدفع بالمتعاملين معها إلى المطالبة بحقوقهم، وهذا ما يؤدي إلى حدوث الأزمة المدمرة للمؤسسة.⁵

سادسا: معالجة الأزمة وتصفية المؤسسة

في هذه المرحلة تسعى المؤسسة إلى البحث عن الحلول التي تساعد على تجاوز الأزمة ومعالجة الوضع القائم من خلال مجموعة من الطرق كالاندماج مثلا، وإذا تعذر الوصول إلى حل لهذه الأزمة تصل المؤسسة إلى مرحلة التصفية.⁶

¹ الشريف ربحان، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² هاشم أحمد (محمد علي) الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج الثمان دراسة على حالة شركات الصناعة المدرجة في سوق بوضه عمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص 18.

³ ياسر دلوان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

⁴ هاشم أحمد (محمد علي) الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁵ انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2016، ص 18.

⁶ المرجع نفسه، ص 19.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن التعثر المالي وطرق علاجها

إن تعرض المؤسسة للتعثر المالي ينجم عليه آثار مختلفة وبذلك تختلف طرق معالجة المؤسسة التي تواجه مشاكل مالية بتجنب التعثر أو الإعسار أو غيرها من المشاكل، ولابد من علاجها وهناك العديد من الوسائل المستخدمة لعلاج التعثر المالي، وسوف نتطرق لأهم الآثار المترتبة عن التعثر المالي وطرق علاجها.

المطلب الأول: الآثار المترتبة عن التعثر المالي

كما قلنا سابقاً أن التعثر المالي يمثل مشكلة كبيرة ذات نتائج باهظة التكاليف ولها آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الوطني، الجهاز المصرفي والجانب الاجتماعي.

الفرع الأول: أثر التعثر المالي على الاقتصاد

للتعثر المالي آثار كبيرة على الاقتصاد القومي منها ما يلي:¹

- الإسراف في الموارد النادرة؛
- التبديد غير عقلاني في الإنفاق ، لعدم جدوى الاستثمار المستقبلي والاكتفاء بما تحققها للحظة الحاضرة؛
- ظهور الطاقات العاطلة واتساع نطاقها في مراكز الإنتاج، والتسويق في الوحدات الاقتصادية المختلفة؛
- ارتفاع التكاليف الإنتاجية والتسويقية المختلفة، واتساع نطاق المؤسسات الخاسرة على مستوى الاقتصاد القومي؛
- تضيق الفرص التسويقية الموجودة في السوق، واتجاه الزبائن والموزعين إلى منتجين آخرين في الخارج؛
- تدني الإنتاج وانخفاض الإنتاجية، وانتشار الفساد في الإدارة وتدهور قيم العمل.

الفرع الثاني: أثر التعثر المالي على الجهاز المصرفي²

تأتي خطورة التعثر المالي الائتماني في الآثار السلبية المترتبة عليه والتي في مقدمتها :

- تجميد جانب مؤثر في موارد البنك المالية داخل قروض وتسهيلات ائتمانية متعثرة صعبة الاسترداد؛
- انخفاض في إيرادات البنك لتجنب وتهميش العوائد الخاصة بالديون؛
- انخفاض القدرة التنافسية للبنك بسبب ارتفاع تكلفة الأموال عند تدبير موارد إضافية؛

¹ انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره ص ص 36، 37.

² عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية أزمة الرهن العقاري الأمريكي، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 84، 85.

- الأثر السلبي على جانب سيولة البنك الناتج عن عدم الائتمان المتمثل في شكل ديون متعثرة وبالتالي التأثير في قدرة البنك على مقابلة التزامات البنك تجاه الغير؛
- تراجع درجة تقييم البنك وتصنيفه ائتمانيا؛
- انخفاض قدرة البنك على تدعيم الاحتياطات لتأثر صافي الربح بانخفاض الإيرادات وارتفاع حجم المخصصات.

الفرع الثالث: الأثر الاجتماعي لتعثر المالي

مشكلة تسريح العمال تعتبر من أهم الآثار التي قد تتجم عن تعثر المؤسسة، وبدوره تسريح العمال له سلبيات كثيرة منها:¹

- يعتبر السبب الرئيسي لانتشار البطالة؛
- إن تفاقم الديون أدى إلى تزايد معدلات الجريمة من سرقة رشوة؛
- عجز بعض الأسر على توفير حاجاتها اليومية؛
- بروز الطبقة في المجتمع؛
- القلق الحاصل للموظفين الباقين من تسريحهم؛
- أضرار وخيمة على اقتصاد البلد وعلى المؤسسات نفسها.

المطلب الثاني: طرق علاج التعثر المالي

هناك العديد من الوسائل المستخدمة لعلاج التعثر المالي الحادث وقد تتداخل هذه الوسائل أو قد تستخدم أكثر من وسيلة للعلاج للحد من خطورة التعثر المالي وآثاره الوخيمة على المؤسسة الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه الوسائل يتم بعد دراسة جيدة لأسباب التعثر حتى يمكن أن توضع الوسائل الجيدة والنافعة للعلاج والتي سوف نتناولها بإيجاز فيما يلي:

الفرع الأول: إعادة الهيكلة

حيث تقوم المؤسسة بإتباع استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المؤسسة وتطبيق الاستراتيجيات الجديدة وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الاثنين معا في تحقيق نتائج فعالة لتغلب على الخلل المالي.² ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية :

¹ انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 38، 39.

² المرجع نفسه، ص 28.

أولاً: إعادة الهيكلة المالية

وتتضمن ما يلي:¹

أ- إعادة تقييم الأصول:

تقوم المؤسسة بإعادة تقييم أصولها جميعها أو بعضها لمعرفة القيمة السوقية، حيث أن زيادة هذه القيمة عن قيمتها الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، مما يتيح للمؤسسة مجالا أوسع للاقتراض.

ب- إعادة هيكلة الديون:

وتساعد المؤسسة في هيكلة الديون وأن تتفق مع أصحاب الديون المفروضة على المؤسسة من خلال بعض الأمور:

- تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون.
- وقف سداد أقساط الدين مؤقتا أو إعطاء فترة سماح جديدة ويساعد ذلك في تحسين أحوال المؤسسة وذلك من خلال وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية.
- التنازل عن الفوائد المستحقة أو تخفيض سعر الفائدة.
- ت- مبادلة المديونية بالملكية:

حسب هذه الطريقة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح وكذا الملكية.

ث- زيادة رأس المال:

تلجأ المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة، وعلى الأخص إذا كانت هذه المؤسسة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلا، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها:

- لا يمكن الاعتماد على هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي أو التعثر المالي المؤقت؛
- لا تجد الأسهم الجديدة إقبالا من قبل المساهمين لخوفهم من حالة المؤسسة وظروفها المستقبلية؛

¹ أوكاشي صونيا، دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي دراسة حالة شركة إنجاز المنشآت الأساسية INERGA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية جباية وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2016، ص ص 88، 89.

- إن حملة الأسهم يمثلون قيда جديدا على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمؤسسة من ظروفها الحالية.

ج- زيادة التدفقات النقدية الداخلية:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الإستراتيجيات التي تؤثر إيجابا على النقدية الداخلية، ومثل ذلك:

- زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة؛
 - تغيير إستراتيجيات التحصيل لديون المؤسسة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع؛
 - التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالقسط أو مبادلاته بآخر تحتاجه المؤسسة؛
 - بيع الأصول القليلة أو منعدمة القيمة؛
 - بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية .
- ج- خفض التدفقات النقدية الخارجية:

تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تأجيل بعضها لتغلب على بعض الصعوبات المالية ومن الوسائل الممكن استخدامها في ذلك :

- عقد اتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين؛
- الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين؛
- ترشيد مختلف بنود الاتفاق المباشرة وغير مباشرة؛
- تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل؛
- خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم ومحاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

ثانيا: إعادة الهيكلة الإدارية¹

تعتبر إعادة الهيكلة الإدارية جزء متمم لإدارة الهيكلة المالية رغم أنها بعيدة نسبيا عنها، حيث تتطلب عملية إعادة الهيكلة الإدارية ضرورة الملائمة والتنسيق بين ما تحتاج إليه البيئة الإدارية وما يمكن استيعابه من جهة، وبين ما هو متاح من قدرات وما يحتمل أن يتوفر لها من إمكانيات من جهة أخرى، وتتحقق هذه العملية بالاعتماد على النقاط التالية:

¹ طبيب سارة، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2017، ص ص 96، 97.

- إزالة القيود الإدارية التي تعيق نشاط المؤسسة وتبني الأساليب الحديثة لترشيد القرارات وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.
- تطوير نظم الرقابة على أنشطة المؤسسة وإعادة تصميم الهياكل التنظيمية ؛
- الالتزام بتطبيق مبادئ وقواعد حوكمة المؤسسات؛
- تدعيم قنوات الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية؛
- الاهتمام بالموارد البشري باعتماد برامج تدريبية تواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجيا المعاصرة؛
- إعادة دراسة الاستراتيجيات المتبعة بغرض تحسين الأداء وخفض التكاليف الإدارية المختلفة، والتخلص من الأنشطة والمجالات الغير اقتصادية.

الفرع الثاني: التطهير المالي¹

يعرف التطهير المالي بأنه عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسات العمومية اتجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية، ليصبح لها هيكل مالي متوازن، ويقصد بتحقيق التوازن المالي للمؤسسة إعادة التوازن للأصول والخصوم في ميزانيتها، وذلك من خلال تمويل الأصول الثابتة بالموارد طويلة أو متوسطة الأجل والأصول المتداولة بالموارد قصيرة الأجل.

وعليه فإن التطهير المالي يعتبر مقياس خارجي يرافق المقاييس الداخلية لمخطط تعديل المؤسسات العمومية التي تعاني من صعوبات مالية، وهو تقنية تعتمد الدولة لإعادة التوازن المالي لميزانيات المؤسسات بغرض إعانتها والنهوض بها، من أجل تحقيق أهداف أساسية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي.

الفرع الثالث: الاندماج وتغيير الشكل القانوني

تعتبر طريقة الاندماج و تغيير الشكل القانوني من الوسائل المستخدمة في علاج التعثر المالي للمؤسسة وسيتم عرضهما وفق ما يلي:

أولاً: الاندماج

نعني بحالة الاندماج هي حالة من حالات التجمع أي تجمع مؤسستين مع بعضهما البعض لتصبح مؤسسة واحدة²، كما عرف أيضا على أنه اتحاد شركتين أو أكثر مع بعضهما مما يؤدي إلى فقد الشركات المندمجة شخصياتها مع ظهور شركة جديدة تؤول إليها أصول وممتلكات الشركة المنحلة، ومن الجدير بالذكر أن الاندماجات أو الاتحادات بين شركات الأعمال تأتي لمواجهة وضع غير مستقر للشركة وحالات

¹ انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31.

² عبد المعطي ارشيد وحسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 21.

الفشل المالي من جهة، وسعيها إلى توسيع الشركة وزيادة حجم إنتاجها، وكذا زيادة الحصة السوقية للشركة الجديدة، وتطوير أسواق الأوراق المالية وتوفير السيولة اللازمة لها من جهة أخرى، لكن رغم الفوائد المترتبة على الاندماج إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه هذه العملية والمتمثلة في إمكانية حدوث تصادمات بين الإداريين الباقين غير المستفيدين من عملية الاندماج وبين المالكين، حالات صراع مستمرة، صعوبة الاحتساب بسبب وجود الضرائب والتأثيرات القانونية، بالإضافة إلى المخاطر المندرجة تحت هذا الاندماج.¹

ثانياً: تغيير الشكل القانوني

من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي لبعض المنظمات تغيير الشكل القانوني لها والمقصود به التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة، حيث يتيح للإدارة اتخاذ العديد من القرارات وحرية الحركة.²

الفرع الرابع: التصفية والبيع

تعتبر كل من التصفية و البيع من بين أهم طرق ووسائل علاج التعثر المالي:

أولاً: التصفية³

تعتبر عملية التصفية هي البديل الوحيد المتاح وذو جدوى عندما لا يوجد أمل في وجود أي إمكانية لإنجاح شركة ما، وهنا تقوم الهيئات القضائية في الدولة بالأمر بإجراء عملية التصفية، وهنا فإن إجراءات التصفية قد تتم بشكل تطوعي أو جبري، وفي حالة إتباع إجراءات التصفية التطوعية تقوم المنظمة بعمل طلب إعلان إفلاس لدى الجهات القضائية، أما في حالة التصفية الجبرية يقوم الدائنون بطلب إعلان إفلاس الشركة المدينة.

وعند إجراء عملية التصفية لابد أن يتم الأخذ في الاعتبار الأولوية الخاصة بالالتزامات والمطالبات، ويتم ترتيب هذه الأولويات كما يلي:

- المصروفات الإدارية المرتبطة بإجراءات التصفية؛
- الأجور الخاصة بموظفي الشركة المدينة والتي لم تدفع بعد؛

¹ جليل كاظم مدلول العارضي وارشيد عبد الأمير جاسم الشمري، استراتيجيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2012، ص ص 38-51.

² جمال شحات، طرق ووسائل علاج الفشل المالي، متوفر على الموقع:

<https://alphabetargam.com/article/detail/19934>, 01/02/2019, 16:20.

³ محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الإعمار العلمي ومكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 389-391.

- الضرائب المستحقة وهي تدفع قبل أن يحصل أيا من الدائنين على مستحقاته؛
- الديون المضمونة برهن على أصول معينة يتم سداد أصحابها من ناتج بيع هذه الأصول أولاً؛
- توزيع ناتج التصفية على الدائنين طبقاً لمعدل تم الاتفاق عليه مسبقاً؛
- وأخيراً بعد الوفاء ودفع المطالبات والالتزامات بالكامل يتم توزيع المتبقي إلى الدائنين الفرعيين.

ثانياً: البيع¹

قد لا يجد المالك أمامهم من طريق سوى إنهاء ملكيتهم للمشروع عن طريق البيع، حيث في هذه الحالة يقرر المالك نقل الوحدة أو المنظمة أو المشروع بحالتها الفاشلة أو غير المرضية إلى ملك جدد (المشتريين) ليتولوا هم المؤسسة بحالتها وهنا نرى أن البائع لم يستطع علاج ما أصاب المشروع من أمراض²، وفي المقابل نجد أن المشتري لديه الكثير من الأمل في إصلاح وعلاج هذه الأمراض بما يحقق له عوائد ولذلك فهو يقدم على عملية الشراء مدفوعاً بالعديد من الأسباب والدوافع، ويمكن أن يتم البيع للأفراد، للعاملين، للجمهور، للعملاء والدائنين.

يتم استخدام عدة أساليب في عملية البيع نذكر منها:

- أ- طرح المشروع للبيع عن طريق المزاد أو الممارسة: من مبادئ هذه الطريقة العلانية والشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف المستثمرين المتقدمين لعملية الشراء عند إدارة المزاد.
- ب- طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء (الأطراف المغلقة): تهدف هذه الطريقة إلى اختيار أفضل المشتريين من الناحية المالية أو القدرة على تشغيل المشروع، وتقوم هذه الطريقة على المنافسة الحرة وعلى المساواة.
- ت- طرح المشروع للاكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة: من خلال هذه الطريقة يتم زيادة مساهمة الأفراد والعاملين وتوسيع قاعدة الملكية، وتتم عن طريق إعلان بنشرة لدعوة الجمهور إلى الاكتتاب في أسهم الشركة العامة بعد تقييمها وتحديد سعر السهم المعروض وعدد الأسهم لكل شخص مدعو للاكتتاب وبعد ذلك أخذ موافقة السلطات الرسمية، وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق والأساليب لبيع الشركات المطروحة للبيع لأنها تحتاج إلى سوق مالية نشطة وواعية.

¹ جمال شحات، طرق ووسائل علاج الفشل المالي، متوفر على الموقع:

<https://alphabeta.argaam.com/article/detail/19934>, 01/02/2019, 17:59.

خلاصة:

يمكن القول من خلال هذا الفصل أن المؤسسة الاقتصادية تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة سواء على الصعيد الاقتصادي أو التكنولوجي أو الاجتماعي من خلال القيام بمجموعة من الوظائف المتمثلة في التسويق، الإنتاج والتمويل والإدارة، إلا أن المؤسسة الاقتصادية تتعرض للمخاطر الداخلية والخارجية التي تعيق سيرورتها.

تعاني أغلب المؤسسات من احتمال حدوث التعثر المالي، هذا الأخير عبارة عن إخفاق المؤسسة وعدم نجاحها في إدارة مواردها المالية بالطريقة الصحيحة، ويكون هذا ناجم عن سلسلة من الأخطاء التي تقع فيها المؤسسة كاستخدام تكنولوجيا غير متطورة وعدم قدرتها على تحصيل مستحقاتها في الآجال المحددة، بالإضافة إلى وجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا وعدم قدرتها على سداد ديونها والتزاماتها هذا ما يؤدي إلى تشكل آثار وخيمة، لهذا تم إتباع مجموعة من الوسائل لعلاج هذا التعثر عن طريق إعادة الهيكلة والتطهير المالي وتغيير الشكل القانوني بالإضافة إلى التصفية والبيع.

الفصل الثاني:

التنبؤ بالتعثر المالي في

المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر موضوع النتبؤ من أهم المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات، نظرا لما تواجهه المؤسسات من مخاطر كثيرة تهدد وجودها ويزيد احتمالية تعرضها للتعثر، لهذا استوجب عليها إعطاء أهمية بالغة لفكرة النتبؤ بالتعثر المالي لضمان استمرارها، وحسن سيرورتها وضمان اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، ليتم بذلك استخدام المؤشرات المالية للنتبؤ بالتعثر المالي من خلال تشكيل أو بناء نماذج كمية من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل التعثر لحماية المتعاملين والمؤسسات.

وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا الفصل انطلاقا من ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل للنتبؤ بالتعثر المالي.

المبحث الثاني: النتبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية.

المبحث الثالث: النماذج الكمية للنتبؤ بالتعثر المالي.

المبحث الأول: مدخل للتنبؤ بالتعثر المالي

أصبح موضوع التنبؤ بالتعثر المالي وعدم إمكانية المؤسسات على الاستمرار من الأمور المهمة في الوقت الحاضر، وذلك لكثرة الأسباب التي تؤدي إلى تعثرها، لهذا نال هذا الموضوع اهتماما كبيرا من قبل الممارسين والباحثين على حد سواء، لمحاولة اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لتجنب وقوع المؤسسة في مشاكل قد تؤدي إلى تصفيتها.

المطلب الأول: مفهوم التنبؤ وخطواته ومحدداته وأنواعه

نظرا للدور والأهمية التي يلعبها موضوع التنبؤ في المؤسسات، سنقوم بداية بالتطرق إلى أهم التعريفات للتنبؤ والتطرق لأبرز خطواته، إضافة إلى ذكر محددهاته وأهم أنواعه.

الفرع الأول: تعريف التنبؤ

يمكن تقديم عدة تعاريف للتنبؤ أهمها:

- إن التنبؤ من الناحية اللغوية يمثل: "إخبار بما سيحدث، بما ستبدية الأيام".¹
- أو أنه: "استقراء للمستقبل"، أي "محاولة قراءة وتحديد كيف سيكون المستقبل".²
- كما يعرف أنه: "عملية تحديد ما سيكون عليه المستقبل وحتى يستطيع المخطط تحديد الأهداف، يجب أن يعد تنبؤات عن القضايا المهمة، ثم يستخدم حصيلة هذه التنبؤات لتحديد الأهداف".³
- ويعرف بأنه: "فن وعلم محاولة معرفة الأحداث المستقبلية، كما أنه عملية عرض حالي لمعلومات مستقبلية باستخدام معلومات مشاهدة تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي".⁴
- كذلك عرف بأنه: "هو عبارة عن استخدام المنهج العلمي لاستقراء الأحداث المستقبلية ومحاولة السيطرة على حالة التغير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المطلوبة ومحاولة الشركة أو المؤسسة تجنب التعرض لحالات التعثر و الفشل المالي".⁵

¹ معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 1376.

² سعاد نانف برنوطي، الإدارة أساسيات إدارة الأعمال، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 252.

³ المرجع نفسه، ص 252.

⁴ إيمان رزاق وصبري مقيّم، فعالية التنبؤ باستخدام نموذج التمهيد الأسّي في ترشيد قرارات الإنتاج دراسة حالة مؤسسة صناعة الاسمنت بحجر السود سكيكدة، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 11، 2018، ص 183.

⁵ عبد الرحمن عبيد جمعة وإياد حماد عبد، استخدام نموذج الانحدار البروبيتي في التنبؤ بفشل الشركات (سوق العراق المالي أنموذجاً)، مجلة جامعة أنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 08، العدد 15، 2016، ص 27.

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج :

- التنبؤ هو استقراء للمستقبل لتحقيق الأهداف التي وجب القيام بها من خلال مجموعة من التنبؤات والتقديرية؛
- يقوم التنبؤ على استخدام معلومات تاريخية؛
- التنبؤ وسيلة لتجنب المؤسسة من حالات الوقوع في التعثر المالي.

الفرع الثاني: خطوات عملية التنبؤ

تتم عملية التنبؤ وفق أهم الخطوات التالية:¹

- تحديد وتعريف موضوع التنبؤ؛
- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصانه؛
- دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة بها؛
- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع القيمة مستقبلاً؛
- القيام بدراسات مقارنة بين قيمة العنصر لموضوع التنبؤ التي يتم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعة له.

الفرع الثالث: محددات التنبؤ

توجد بعض المحددات تؤثر في دقة عملية التنبؤ ومن أهمها:²

أولاً: محددات تتعلق بالبيئة المحيطة

وترتبط هذه المحددات ببعض الظروف المحيطة بالمشروع:

- يؤثر السلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمشروع وبعض الأحداث الخارجة عن إرادة المشروع، والذي يصعب التحكم بها ومعرفتها مثل الحروب، الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية على دقة عملية التنبؤ.
- باعتبار علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.

¹ ليندة آيت بشير، أساليب التنبؤ في إطار النظرية الحديثة للمحفظة للأوراق المالية، مجلة دولية علمية محكمة، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، دس، ص 111.

² حيدر عباس عبد الله الجناحي، الأسواق المالية والفشل المالي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 183-184.

ثانيا: محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية

وتتمثل هذه المحددات في:

- البيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات في نتائج التنبؤات في المستقبل، لكون هذه البيانات موسمية لا تعكس الصورة الحقيقية للمشروع.
- استعمال بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوافرة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.

ثالثا: محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه

ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

- سوء اختيار الوقت للقيام بعملية التنبؤ، حيث أنها لا تكون متوافقة مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع، لأن التنبؤات قصيرة الأجل تعتبر بدون فائدة في الأنشطة ذات فترة الإنتاج الطويلة.
- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المشروع، فالمشروع الذي مدة نشاطه عام تكون أكثر ملائمة للمشروعات التي تكون مدة نشاطها أكثر من عام.
- للخبرة دور كبير ومهم في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها المؤسسة، فكلما كان للمؤسسة خبرة في التنبؤ كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح.

الفرع الرابع: أنواع التنبؤ

يتم تقسيم التنبؤ المالي إلى عدة أنواع أهمها:¹

أولاً: حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية

حسب هذا المعيار يتم تقسيم التنبؤ المالي إلى:

- التنبؤ المالي الساكن: يقوم هذا النوع من التنبؤ على فرضية ثبات العلاقة بين عناصر القوائم المالية من مدة زمنية إلى أخرى.
- التنبؤ المالي الديناميكي: يأخذ هذا النوع من التنبؤ في الحسبان كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالنشاط، وما ينتج على ذلك من آثار على نتائج النشاط في المدة المستقبلية.

¹ زهرة حسن علوي ومحمد عباس نهود، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المختلطة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 103، 2015، ص 240.

ثانيا: حسب القائم بعملية التنبؤ

يتم تقسيم التنبؤ حسب هذا النوع إلى:

- التنبؤ بمعرفة الإدارة: يتم التعرف من خلال هذا النوع على مؤشرات التعثر والتعامل مع أسبابه ومعالجته.
- التنبؤ بمعرفة المحللين الماليين: يتم الاعتماد في هذا النوع على عدد من المحللين الماليين، بهدف إفادة مستخدمي القوائم المالية الذين يرغبون في الاستثمار أو منح الائتمان.

ثالثا: حسب الغرض من عملية التنبؤ

ويعتمد هذا النوع من التنبؤ على الغرض الأساس منه المالية.

رابعا: حسب طبيعة عملية التنبؤ

ينقسم هذا النوع إلى:

- تنبؤات تاريخية بحثية: يقوم هذا النوع على افتراض أن ما حدث في الماضي سيستمر حدوثه في المستقبل.
- تنبؤات اتجاهية: يفترض هذا النوع من التنبؤ أن سلوك الظاهرة متجه نحو الصعود (النمو) أو الهبوط (النقصان) أو سوف يستمر في الاتجاه نفسه دون تغيير.
- تنبؤات دورية: ويعتمد هذا النوع على البيانات التاريخية الموسمية.
- تنبؤات اقترانية: يعتمد هذا النوع على إحصائيات رسمية تصدر من جهات رسمية، وإيجاد رقم قياسي مناسب يوحد بينها وبين نشاط المؤسسة.
- تنبؤات المقارنة بالمثل: يتم الاعتماد في هذا النوع على مقارنة نقطة بنقطة من الظاهرة بالنقاط المماثلة لها من الظواهر الأخرى بهدف شرح هذه الظاهرة.
- التنبؤ على أساس المقدرة على التوقع بناء على ما حدث فعلا: ويعني التنبؤ بحدث وقع فعلا، بحيث يكون للمتنبئ القدرة على وضع ملاحظات مهمة عن هذا الحدث، فضلا عن مقدرته على اختيار أهم هذه الأحداث التي حدثت بالنسبة لنشاط المؤسسة.

المطلب الثاني: أساليب التنبؤ وعوامل اختيارها

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى أبرز أساليب التنبؤ وعوامل اختيارها.

الفرع الأول: أساليب التنبؤ

يوجد عدة أساليب للتنبؤ المالي بعضها يعتمد على الأساليب الكمية، والبعض الآخر يعتمد على الأساليب النوعية، سنوضحها من خلال هذه الأساليب:

أولاً: الأساليب الكمية

يمكن تعريف الأساليب الكمية على أنها مجموعة من النماذج الرياضية والكمية التي من خلالها تنظم كافة المشاكل الاقتصادية أو الإدارية والتعبير عنها بعلاقات رياضية من متباينات ومعادلات.¹

ويمكن تقسيم الأساليب الكمية إلى الآتي:

أ- السلاسل الزمنية:

تعرف السلاسل الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات الكمية لمتغير واحد أو مجموعة من المتغيرات التي تكون مرتبة حسب تسلسل زمني معين، فالسلسلة الزمنية المتكونة من متغيرين فقط يكون فيها الزمن متغيراً مستقلاً والمتغير الثاني متغيراً تابعاً.²

حيث يحاول هذا الأسلوب التنبؤ بالمستقبل باستخدام البيانات التاريخية، ويقوم هذا الأسلوب على فرضية مفادها أن ما يحدث في المستقبل هو دالة في ما حدث في الماضي.³

ب- تحليل الانحدار:

يتم استخدام هذا الأسلوب عادة في التنبؤ طويل الأجل، حيث في الانحدار البسيط هناك متغير واحد فقط يمثل المتغير المستقل، أما في الانحدار المتعدد هناك أكثر من متغير واحد مستقل.⁴

¹ سهيلة عبد الله سعيد، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 15.

² مؤيد عبد الحسين الفضل، تخطيط ومراقبة الإنتاج (منهج كمي مع دراسة الحالة)، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 94.

³ إياد عبد الفتاح النصور، أساليب التحليل الكمي مدخل لدراسة التسويق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 120.

⁴ خضير كاظم حمود وهابل يعقوب فاخوري، إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 78.

ت - تحليل التعادل:

يقوم تحليل التعادل على تحليل الحجم، الكلفة، الربح¹، وذلك بهدف التعرف على مستوى المبيعات الذي لا يحقق المشروع عنده ربحاً أو خسارة.²

ث - المؤشرات المالية:

تعتبر من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات التعثر المالي للمؤسسات، لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات وتقييم كفاءة الإدارة.

وتقوم هذه الطريقة على أساس ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على أنه يمكن الحذف منه أو الإضافة إليه. ويتمثل الغرض الأساسي لهذا الأسلوب في تزويد المحللين الماليين بمؤشرات مالية تساعد في التنبؤ بالوضع المالي للمشروع، وقدرته على تحقيق الأرباح مستقلة أو المحافظة على الأرباح المحققة.³

ثانياً: الأساليب النوعية

يتم استخدام هذا الأسلوب عندما لا يملك المتنبئ الوقت الكافي لمعالجة البيانات والتنبؤ بالوسائل الكمية، ويواجه المديرون الكثير من الظروف التي تتطلب منهم سرعة التنبؤ وخاصة إذا كانت هذه الظروف آخذة في التغير.⁴

كما يعتمد هذا الأسلوب على الأحكام والآراء الشخصية في تحديد الاتجاهات المؤثرة على التنبؤ، ويتم استخدام هذا الأسلوب في حالة عدم توافر البيانات التاريخية.⁵

¹ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 135.

² محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 164.

³ محمد يوسف الهياش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 69.

⁴ محمود أحمد فياض وعيسى يوسف قداد، إدارة الإنتاج والعمليات (مدخل نظري)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 107.

⁵ سامح عبد المطلب عامر وعلاء محمد سيد قنديل، تخطيط ومراقبة الإنتاج في المؤسسات الصناعية والخدمية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص 140.

الفرع الثاني: عوامل اختيار أساليب التنبؤ

تتمثل العوامل التي يتوقف عليها اختيار طرق التنبؤ في:¹

أولاً: الفترة محل التنبؤ

كلما كانت الفترة التي يشملها التنبؤ قليلة كلما قل خطأ التنبؤ وزادت درجة الدقة في المعلومات المستقبلية.

ثانياً: البيانات المتاحة للقيام بعملية التنبؤ من حيث كمية ونوع البيانات

تكون عملية التنبؤ أكثر دقة وأقرب إلى النتائج الفعلية كلما زادت كمية ونوعية البيانات المتاحة وكذا درجة الثقة والموضوعية التي تمتاز بها البيانات.

ثالثاً: تكلفة القيام بعملية التنبؤ

تتمثل تكلفة القيام بعملية التنبؤ في كل من تكلفة الدراسات والبرامج التحليلية المستخدمة، فكلما زادت هذه التكاليف عن العائد المتوقع منها كلما أدى ذلك إلى عدم استخدام هذا البرنامج، أما إذا كانت العوائد المتوقعة أكبر فإن ذلك يستدعي تطبيقها بكل سهولة ويسر.

رابعاً: درجة الدقة

يتم اختيار طرق التنبؤ حسب ما تحققه هذه الأخيرة من نتائج أفضل وأقل أخطاء، إذ كلما كانت الفوارق بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة أقل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة درجة الدقة.

خامساً: القائم بعملية التنبؤ

يعني هذا العامل درجة إلمام القائم بعملية التنبؤ بالأساليب والطرق والنماذج الكمية المستخدمة.

¹ أمينة دربال، محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية العربية باستعمال النماذج القياسية دراسة حالة مؤشر سوق دبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نفود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص ص 39، 40.

المطلب الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي

إن التنبؤ بالتعثر المالي هو عملية حسابية لتقدير التغيرات المستقبلية المحتملة من خلال دراسة النسب المالية التي يمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية المنشورة ومعرفة مدى إمكانية استمراريتها والأخطار المحتملة التي تواجهها، وتعتبر عملية التنبؤ حجر الأساس التي تستند عليه المؤسسة في عمليات اتخاذ القرار والتخطيط.

الفرع الأول: أهمية التنبؤ بالتعثر المالي

تحتل عملية التنبؤ بالتعثر المالي أهمية كبيرة في مجال الإدارة المالية لما يترتب على تعثر المؤسسات من أضرار كبيرة، وتكمن هذه الأهمية في النقاط التالية:¹

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التعثر المالي في مراحله المبكرة؛
- تجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية؛
- إيجاد نقاط الضعف والعمل على التخلص منها؛
- تحقيق الازدهار المالي للمؤسسة من خلال التنبؤات العميقة.

وتتبع أهمية التنبؤ بالتعثر من اهتمام العديد من الجهات بهذا الموضوع، وتكمن هذه الجهات في:²

- **المصارف:** تقوم بالاهتمام لما ينتج عليها من آثار على مستوى قروضها القائمة، وقروضها التي تكون قيد الدراسة، وفق أسعار وشروط قروضها، بالإضافة إلى إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة مشاكل قديمة.
- **المستثمرون:** يقوم المستثمرون بالاهتمام بالتنبؤ من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتجنب المخاطر ذات المخاطر العالية.
- **الإدارة:** لأجل التعرف على مؤشرات التعثر والتعامل مع أسبابها ومعالجتها تهتم الإدارة بعملية التنبؤ.
- **الجهات الحكومية:** يرجع اهتمام الجهات الحكومية بالتنبؤ إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد.
- **مراقبو الحسابات:** يرجع اهتمام مراقبو الحسابات بعملية التنبؤ لكون مسؤولياتهم كبيرة في تدقيق القوائم المالية للمؤسسات.

¹ أشتي عبد الستار عبد الغني البريفكاني، **أنموذج Altman بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 01، العدد 37، دس، ص 273.

² عباس علوان وشريف المرشدي، **استعمال أنموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة جامعة بابل، كلية العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، العراق، المجلد 26، العدد 01، 2017، ص 262.

الفرع الثاني: مقومات عملية التنبؤ بالتعثر المالي

يتوقف النجاح في إعداد القوائم المالية وتحقيق الفاعلية كأداة للتنبؤ بالتعثر المالي على توفر مجموعة من الشروط أهمها:¹

- أن تتميز البيانات الفعلية المعتمدة أساسا لإعداد القوائم بالموضوعية والشمول؛
- وجب أن تكون الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية معقولة تراعي ظروف المؤسسة الداخلية وكذلك البيئة المحيطة بها؛
- ضرورة بناء نماذج وفق منهج علمي يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ؛
- أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ معقولا، وكلما كانت فترة التنبؤ قصيرة تزداد دقة التنبؤ؛
- وجوب مراعاة الآثار التي تنعكس على التنبؤات بفعل التقلبات التي تحدث على الظواهر والمتغيرات التي يشملها نموذج التنبؤ.

¹ منال خلخال ومليكة زغيب، تحليل نتائج عض الدراسات المطبقة لنموذج ألتمان في قياس درجة فشل المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 07، العدد السابع، 2013، ص 299.

المبحث الثاني: التنبؤ التعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية

تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء المؤسسات وقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حاليا ومستقبليا، وتعتبر كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من الأساليب التي استعملت في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وأثبتت كفاءتها نظرا لأنها تمس أهم الجوانب المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: استخدام مؤشرات التوازن المالي للتنبؤ بالتعثر المالي

يتم دراسة التوازن المالي من خلال ثلاث مؤشرات أساسية تتمثل في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

أولاً: رأس المال العامل¹

عبارة عن هامش السيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، لتحقيق رأس المال العامل داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي، فرأس المال العامل عموماً عبارة عن ذلك الفائض الناتج بعد تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ويمكن حسابه على النحو التالي:

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

يمكن عرض حالات رأس المال العامل كما يلي:

الحالة 01: رأس المال العامل يساوي صفر أي أن الأصول الثابتة تساوي الأموال الدائمة، وأن الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية.

وفي هذه الحالة فإن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط، أما الأصول الجارية فيتم تغطيتها عن طريق قروض قصيرة الأجل، وهذه الوضعية قد تجعل المؤسسة تواجه صعوبات تمويلية في المستقبل،

¹ ولد عبد الجليل الشيخ، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية حالة (الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير SONIMEK)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 62، 63.

أي أن المؤسسة تكون معرضة لمخاطر لعدم الوفاء بالتزاماتها، وتسمى هذه الوضعية بقاعدة التوازن المالي الأدنى.

الحالة 02: رأس المال العامل أكبر من صفر أي موجب في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، فيتحقق بذلك هامش أمان (يتمثل في رأس المال العامل).

الحالة 03: رأس المال العامل أقل من صفر في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، والأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل¹

يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + القيم الغير الجاهزة)، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء تسبيقات، أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية وبحسب كالتالي: (قيم الاستغلال + القيم الغير جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

ويتفرع احتياج رأس المال العامل إلى العناصر التالية:

- **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال:** يتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

- **الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال:** يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرسمية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويمكن حسابه كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = الاستخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

ومنه احتياجات رأس المال العامل الإجمالي ما هو إلا مجموع الرصيدين السابقين.

¹ سمية تبة، دور المعايير المحاسبية والمعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (GCB) من (2009-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014، ص ص 67، 68.

ثالثا: الخزينة

تمثل مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً.¹

ويمكن حسابه بالطرق التالية:²

الخزينة = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

يمكن عرض حالات الخزينة :

الحالة 01: إذا كانت الخزينة أكبر من صفر أي موجبة فهذا يدل على وجود فائض، وعلى المؤسسة أن تحسن استغلاله اعتمادا على مشاريعها التنموية المستقبلية وفترات استحقاق الديون وتحصيل الحقوق.

الحالة 02: إذا كانت الخزينة تساوي الصفر هي الحالة المثلى، أي أن المؤسسة قد استعملت كل دينار متاح لها، لكن تبقى هذه الحالة نظرية لأن نشاط المؤسسة يستدعي دائما وجود قيمة معينة من السيولة.

الحالة 03: الخزينة أقل من الصفر، أي وجود عجز على مستوى الخزينة، وهذه الحالة السيئة قد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي إذا كانت قيمة العجز معتبرة وحاد وقت استحقاق الديون.

المطلب الثاني: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات التحليلية المستعملة لتقييم ومراقبة الأداء المالي للمؤسسة، حيث تستعمل لفرض مراقبة دورية لحالة المؤسسة الاقتصادية، كما تعتمد أيضا في بناء نماذج رياضية للتنبؤ بالأداء المالي.

فضلا على ذلك تساهم النسب المالية في التنبؤ بحالة التعثر المالي، فهي تقيس قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، وهي على النحو التالي:

¹ مليكة زغب وميلود بوشنقىر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 53.

² فاتح ساحل ويوسف بومدين، تسيير التسيير المالي للمؤسسة، الطبعة الأولى، دار بلقيس دار البيضاء، الجزائر، 2016، ص ص 18، 19.

الفرع الأول: نسب السيولة

وتمثل نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل، وتعبّر عن قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء.¹

وتتركز نسب السيولة بصفة خاصة على النسب التالية:

أولاً: نسبة التداول (السيولة العامة)²

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة من خلال تحويل جميع الموجودات المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

ونميز الحالات التالية:

- إذا كانت نسبة السيولة العامة $I < 1$ يعني أن رأس المال العامل موجب والمؤسسة تتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماتها وهي الحالة المثالية للمؤسسة.
- إذا كانت نسبة السيولة العامة $I > 1$ معناه أن رأس المال العامل سالب والمؤسسة تعاني من نقص في سيولتها لمواجهة التزاماتها وهذا النقص قد ينعكس على هامش الأمان التي توفره المؤسسة عادة لسداد التزاماتها.
- إذا كانت نسبة السيولة العامة $I = 1$ يعني أن رأس مال العامل معدوم وأن المؤسسة مولت كل أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل.

ثالثاً: نسبة السيولة السريعة (السيولة الخاصة)

تمثل هذه النسبة العلاقة بين الموجودات المتداولة (باستثناء المخزون والمصروفات المقدمة) وبين المطلوبات المتداولة³، وتحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{البضاعة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 102، 103.

² عبد الستار الصباح وسعود العماري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات علمية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 57، 58.

³ عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103.

⁴ عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005، ص 325.

ويستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0.3 و 0.5¹.

رابعاً: نسبة النقدية (نسبة السيولة الجاهزة)

يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي التي تعتمد عليها المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها بشكل رئيسي، خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسديد موجوداتها الأخرى، هذا ومن المهم الانتباه إلا أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المؤسسة، لأنها قد تكون لها ترتيبات الاقتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة²، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية.}}$$

وتستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة ضمن المجال [0.2-0.3].⁴

الفرع الثاني: نسب النشاط

يتم استعمال هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات، وتحقيق أعلى ربح ممكن.⁵

ومن أهم هذه النسب:

أولاً: معدل دوران الأصول

تستعمل هذه النسبة في قياس مدى استغلال مجموع الأصول بأنواعها المختلفة في توليد المبيعات وليس هناك معدل نمطي لجميع المؤسسات.⁶

¹ حيزية بنية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مصلحة صيدال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2017، ص 67.

² عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 42.

³ المرجع نفسه، ص 42.

⁴ حيزية بنية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

⁵ ياسر السكران وموسى مطر، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 195.

⁶ المرجع نفسه، ص 195.

أ- معدل دوران إجمالي الأصول¹

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على توليد المبيعات، كما تعتبر أكثر شمولية لأنها تأخذ في الاعتبار إجمالي الأصول وليس الثابتة فقط. ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{المبيعات} \div \text{مجموع الأصول.}$$

ب- معدل دوران الأصول الجارية²

يشير هذا المعدل إلى مدى استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات خاصة في الشركات التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة يشير إلى كفاءة أو احتمال الاعتماد على رأسمال عامل قليل، ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{صافي المبيعات} \div \text{مجموع الأصول.}$$

ت- معدل دوران الأصول الغير جارية(الثابتة)³

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الثابتة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول غير جارية} = \text{صافي المبيعات} \div \text{مجموع الأصول الغير جارية.}$$

ثانيا: معدل دوران المخزون

يحسب معدل دوران المخزون من خلال طريق قسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون، حيث تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات⁴، وكلما ارتفع هذا المعدل كان هذا مؤشرا إيجابيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن معدل الدوران يختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة⁵، ويتم احتساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية⁶:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} \div \text{متوسط المخزون.}$$

¹ علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 87.

² فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي التمويل-الاستثمار-التخطيط-التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص 314.

³ محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 367.

⁴ حيزية بنية، مرجع سبق ذكره، ص 70.

⁵ نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، دار البادية ناشرون وموزعون، وسط البلد، عمان، 2012، ص 62.

⁶ المرجع نفسه، ص 62.

ويحسب متوسط المخزون وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{متوسط المخزون السلعي} = (\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}) \div 2$$

وبشير متوسط فترة التخزين:² إلى عدد الأيام بالمعدل التي يبقى فيها المخزون في مخازن قبل بيعه. وبشكل عام كلما قصرت هذه المدة كلما كانت درجة السيولة أعلى وعملية بيع المخزون أسهل، كما ويدل قصر الفترة بالأيام لهذه النسبة على كفاءة استخدام الموارد من قبل المؤسسة وخاصة المستثمر منها في المخزون.

وتحسب فترة التخزين بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = 360 \div \text{معدل دوران المخزون.}$$

ثالثاً: معدل دوران الزبائن

تشير هذه النسبة إلى الفترة الزمنية التي على المؤسسة انتظارها لحين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقداً³، وتحسب وفق العلاقة التالية:⁴

$$\text{معدل دوران الزبائن} = (\text{قيمة الزبائن} + \text{أوراق القبض}) \div 360 \div \text{صافي المبيعات الآجلة السنوية.}$$

رابعاً: معدل دوران الموردين⁵

تشير هذه النسبة إلى متوسط تسديد الموردين، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = (\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}) \div 360 \div \text{القيمة المشتريات السنوية.}$$

إن السياسة الجيدة لتسيير الخزينة تقتضي أن تكون مدة تسديد الزبائن أقل من مدة تسديد الموردين حتى يتوفر للمؤسسة السيولة الكافية لتسديد التزاماتها اتجاه الموردين.

¹ محمد المبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 143.

² فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 71.

³ فيصل محمود الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص 307، 308.

⁴ إناس بليام، دور المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة نفاطل مقاطعة الوقد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 111.

⁵ فاتح ساحل ويوسف بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الفرع الثالث: نسب الربحية (المردودية)

تعرف نسب الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الربح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي، ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي¹، ومن بين هذه النسب:

أولاً: المردودية الاقتصادية

يطلق عليها كذلك بالعائد على الموجودات، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها، وتقيس أيضاً مدى نجاح الإدارة في استعمال هاته الموجودات²، وتحسب هذه النسبة بإحدى العلاقتين التاليتين:³

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ مجموع الأصول

المردودية الاقتصادية = النتيجة التشغيلية ÷ مجموع الأصول

ثانياً: المردودية المالية

يقيس هذا المعدل ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل الملاك، أي أن المعدل يعبر عن ربحية الاستثمار من قبل الملاك، وكلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم، والعكس يحصل عندما ينخفض هذا المعدل قياساً بمعيار المقارنة سواء كان المعيار تاريخي أو صناعي⁴، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:⁵

المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 59.

² محمد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) مؤسسة مدبغة ومراطة الروبية (TAMEG)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 05.

³ مريم بن يوسف، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014، ص 113.

⁴ حنان بوطغان، السياسة المالية ودورها في اختيار مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017، ص 150.

⁵ المرجع نفسه، ص 150.

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على أن المؤسسة قادرة على تسيير مواردها المالية، وكلما قلت أو انعدمت كلما لزم ذلك عن المؤسسة إعادة النظر في سياسة الموارد المالية.¹

ثالثا: المردودية التجارية²

ويطلق عليها أيضا بمردودية النشاط وهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على تحقيق هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات للحكم على فعالية، وكفاءة النشاط التجاري أو الصناعي الذي تمارسه المؤسسة، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

الفرع الرابع: نسب الهيكلية (نسب التمويل أو نسب المديونية)

تعرف كذلك بنسب الرفع تعتمد على قياس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في اعتمادها على أموال الغير في تمويل احتياجاتها كما تبين العلاقة بين رأس المال والالتزامات المترتبة عليه وتعرض في النهاية درجة الخطر المالي الذي يواجه المؤسسة³، وعموما يمكن قياس نسب الهيكلية بالنسب التالية:

أولاً: نسب التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس مال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان⁴، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:⁵

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة.}}$$

¹ سيف الدين قحاييرة، التمويل بالسندات أثره على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة سونلغاز الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016، ص 199.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة (2000-2002)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بيسكرة، الجزائر، 2002، ص 82.

³ عقبة قطاف، أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بيسكرة - للفترة ما بين (2003-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بيسكرة، الجزائر، 2009، ص 70.

⁴ المرجع نفسه، ص 70.

⁵ المرجع نفسه، ص 70.

ونميز الحالات التالية:¹

- إذا كانت نسبة التمويل الدائم $1 >$ هذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي وخطير على المؤسسة.
- إذا كانت نسبة التمويل الدائم $1 =$ فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممول تماما من الأموال الدائمة وبالتالي لا يوجد ما يسمى برأس المال العامل الصافي في المؤسسة وهذا مؤشر سلبي أيضا.
- إذا كانت نسبة التمويل الدائم $1 <$ فهذا يشير إلى رأس مال العامل الصافي بشكل نسبة.

ثانيا: نسبة التمويل الخاص (الذاتي)²

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بالأموال الخاصة، وإذا تساوى الواحد فإن رأس المال العامل الخاص يكون معدوما أي أن الأموال الدائمة مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون طويلة الأجل وإن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة مكونة بذلك صافي رأس المال العامل، وتعتبر هذه النسبة مكملية للنسبة الأولى، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ثالثا: نسبة الاستقلالية المالية³

إن هذه النسبة مهمة جدا خاصة في حالة طلب المؤسسة لقروض جديدة من المؤسسات المالية، حيث تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة أو الديون، وتحسب وفق العلاقتين التاليتين:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون}}$$

إن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة للتعبير عن استقلالية المؤسسة ماليا هو 0.33 و 0.5 على الترتيب، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين في شكل إقراض وتسديد للديون، أما إذا كانت هذه النسبة صغيرة، فهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون، ولن تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 60.

² عقبة قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 70.

³ المرجع نفسه، ص 70.

رابعاً: نسبة القابلية للتسديد (نسبة القدرة على الوفاء)¹

توضح هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدام كل قدراتها على التمويل الذاتي، فإذا كان مستوى النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد، فإن المؤسسة تتمتع بقدرة على الاستدانة، أو إمكانيات ذاتية للتطور ويستحسن أن لا تتجاوز 0.5.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{الديون متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

ملاحظة:

قدرة التمويل الذاتي:²

هي مدى قدرة المؤسسة في خلق موارد مالية من خلال نشاطها العملياتي، ويعتبر من بين المصادر الأساسية للتمويل الذاتي أو الداخلي، كما يمثل أهم مصادر تمويل احتياج رأس مال العام، ويمكن حساب قدرة التمويل الذاتي وفق العلاقة التالية:

$$\text{طاقة التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الاهتلاكات و المؤونات} - \text{مخصصات الإهلاك}$$

$$\text{المؤونات المسترجعة} \pm \text{تغيرات قيمة الاستثمارات المتنازل عنها} - \text{الإعانات}$$

¹ مليكة زغيب وميلود بوشنقىر، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

² مريم بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي

يترتب عن تعثر المؤسسات أو فشلها خسائر كبيرة تضر بالمؤسسة في حد ذاتها والمتعاملين معها بشكل عام، لذلك برزت عدة محاولات لتطوير نماذج يمكن من خلالها إعطاء تنبيه مبكر لحماية المتعاملين، وركزت هذه المحاولات على استخدام نسب مالية في تصميم نماذج رياضية يمكنها التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات أو فشلها، ومن هنا سنتطرق لبعض هذه النماذج.

المطلب الأول: نشأة وتطور النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي

حاول Fitz Patrick من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1932 أن يجد المؤشرات التي تدل على التعثر المالي قبل وقوعه من خلال التحليل المقارن للنسب المالية بين تلك المؤسسات التي تعاني من إختلالات مالية وأخرى في حالة جيدة، وفي هذا الاتجاه ظهرت العديد من البحوث التي تبحث في موضوع التنبؤ بالتعثر المالي.¹

ظهر في مطلع الستينات الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالتعثر المالي، وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة البورصة (SES)، على إثر الجدل الذي ظهر حول دور مراجع الحسابات في الإبلاغ عن احتمال التعثر المالي للمؤسسات، وكيفية التشخيص السابق لحدث الإفلاس لمنع خطورته عن المستثمرين والمقرضين وغيرهم، ومنذ ذلك الحين حتى عصرنا الحاضر سعى كثير من الباحثين على تطوير نماذج جديدة للتنبؤ، لتطوير القدرة التنبؤية لها، وذلك سواء من جهة تحديث الأساليب والمناهج المتبعة في بنائها أو من جهة المتغيرات التي تتكون منها، كما تعتمد هذه المناهج بشكل عام على النسب المالية المتعارف عليها، وباستخدام عدد من الأساليب الإحصائية، كأسلوب تحليل عوامل التمييز بين المجموعات وأسلوب الانحدار المتعدد باستخدام نظرية الاحتمالات، استطاع الباحثون استخراج نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعه بفترة من الزمن.²

تعتمد جميع النماذج على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال التعثر المالي، وذلك من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة من متغيرات تختلف في البعض وتتشترك في البعض الآخر، بالإضافة إلى الأوزان النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مؤسسة تمت دراستها، لذلك فإن كل نموذج يصلح لظرف اقتصادي معين، وهذا يعني أنه لا

¹ رضوان باصور، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مركب أنتيبوتيك الصيدال المدية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009، ص ص 102، 103.

² رضوان باصور، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 178.

يمكن استخدام هذه النماذج لكل المشاريع على اختلاف واقعها الاقتصادي¹، ويظهر الجدول التالي النماذج المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي حسب التسلسل الزمني لها:

جدول رقم (2-1): بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

السنة	الباحث	السنة	الباحث
1966	Beaver	1987	Sherrord
1968	Altman	1990	Koh
1971	Wilcox	1992	Hart
1971	Lev	1997	Ward and Foster
1975	Libby	1999	Lennox
1976	Argenti	1999	Koh and Tan
1977	Moyer	2000	Nam and Jinn
1980	Ohlson	2001	Pervan et al
1981	Kida	2005	Grunert et al
1982	Taffler	2008	Altman et al
1983	Booth	2009	Serlija et al
1985	Campisi	2009	Vuran
1986	Casey	2011	Pervan et al

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص ص 353، 354.

Ivica Pervan, Tamara Kuvek, The Relative Importance of Financial. Ratios and Nonfinancial Variables in Predicting of Insolvency, creation operational research (CRORR), Croatia, Vol 4, 2013, PP 189-191.

¹ عقبة قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المطلب الثاني: عرض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

هناك العديد من نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات والتي أشرنا إليها في المطلب السابق، ومن خلال موضوعنا سنركز على بعض النماذج على اعتبارها الأكثر استخداماً وفقاً للمراجع التي استعملناها ومن بينها ما يلي:

الفرع الأول: نموذج بيفر (Beaver 1966)

يعتبر Beaver أول من قام بدراسة في هذا المجال عام 1966، إذ تم بناء النموذج على ما يعرف بالنسب المالية المركبة من خلال اختيار عينة مكونة من 158 مؤسسة صناعية مقسمة على (79) مؤسسة ناجحة و (79) مؤسسة متعثرة للمدة (من 1954 إلى 1964).¹

حدد هذا النموذج على وفق دراسة استخدمت لغرض التنبؤ بالتعثر، وقد اتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية جعلته قادرة على التنبؤ بالتعثر قبل وقوعه بخمس سنوات، وقد درس Beaver (30) نسبة مالية اختار منها (6) نسب عددها قدرة على التنبؤ بالتعثر واحتمالات الإفلاس.² وتتمثل هذه النسب في:³

- نسبة التدفق النقدي (الداخل) إلى مجموع الديون.
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.
- نسبة المديونية إلى مجموع الموجودات.
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.
- نسبة التداول.
- نسبة التداول السريعة.

¹ عبد الجبار علوان جبر الجياشي، دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تخصص قسم المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 85.

² أشنتي عبد الستار عبد الغني البريفكاني، مرجع سبق ذكره، ص 275.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 332.

ولم يكن اختيار هذه النسب هي عملية انتقاء من قبل Beaver وان تم تحديدها بعد دراسة مكثفة قام بها حيث توصل إلى نتائج ذات أهمية بالغة متمثلة فيما يلي:¹

- التدفقات النقدية للمؤسسات المتعثرة أقل من المنشآت الناجحة بالإضافة أيضا أن إجمالي موجوداتها السائلة أقل؛
- تميزت المؤسسات المتعثرة بانخفاض قدرتها على مواجهة التزاماتها وبارتفاع هذه الالتزامات؛
- تميزت المؤسسات الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام؛
- وجود اختلاف كبير بنسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون بين المؤسسات المتعثرة والناجحة مع اتساع الفارق عند الاقتراب من الإفلاس؛
- تعد نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون أفضل نسبة للنتبؤ بالتعثر، تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات؛
- تميزت المؤسسات المتعثرة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المؤسسات الناجحة وذلك خلافا للاعتقاد السابق حيث كان يعتقد أن المخزون السلعي في المؤسسات المتعثرة على منه في المؤسسات الناجحة؛
- كانت بعض الموجودات السائلة مثل النقد وصافي رأس المال العامل أفضل من الموجودات المتداولة والموجودات السريعة كمؤشرات للتعثر.

وعلى وفق هذه النتائج اعتمد Beaver على النسب المالية الستة السابقة التحديد من بين (30) نسبة، أظهرت أن هذه النسب قدرة على التنبؤ بالتعثر قبل وقوعه بخمس سنوات وكانت نسبة الخطأ (10%)، (18%، 21%، 24%، 22%) في السنوات السابقة على التوالي، وهذه الدلائل ذات دلائل إحصائية عند درجة ثقة (95%) مؤكدة على القدرة على التنبؤ مبكرا بالتعثر.²

وقد توصل من دراسته إلى الاستنتاجات التالية:³

- أفضل مؤشرات التعثر بالنسب المالية هي التي يكون بسطها الربح أو النقد المتحقق من العمليات التشغيلية
- ومقامها الموجودات أو المطلوبات؛
- تمثل نسبة صافي الربح قبل الضريبة ثاني أفضل النسب المالية؛
- كانت نسبة التسديد أداة ضعيفة للنتبؤ بالتعثر، ولكنها مهمة لأنها تعكس القدرة لتسديد الالتزامات المستحقة على المؤسسة.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 333.

² بشرى نجم عبد الله المشهداني وضمياء محمد جواد الشذر، مفهوم وأهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة انموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 20، العدد 75، 2014، ص 509.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 334.

الفرع الثاني: نموذج ألتمان (Altman Z-Score)

يعتبر نموذج Altman Z-Score من بين النماذج الأكثر شيوعاً المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي، حيث تم بناء هذا النموذج باستعمال تحليل التمايز المتعدد، و قام باستخدام عينة مكونة من (66) شركة قسمت إلى مجموعتين (33) مؤسسة متعثرة و (33) مؤسسة ناجحة، وقد استخدم (22) نسبة مالية اختار منها خمس نسب مالية اعتبرها من أفضل النسب القادرة على التنبؤ.¹

يعبر عن هذا النموذج بالصيغة التالية:²

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.999X_5$$

والجدول التالي يوضح النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman Z-Score سنة 1968:

جدول رقم (2-2): النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman Z-Score سنة 1968

النسبة المالية	الوزن النسبي
X_1 = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.	1.2
X_2 = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول.	1.4
X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.	3.3
X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الديون.	0.6
X_5 = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول.	0.999

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Edward I. Altman and others , Financial distress prediction in an International context: A Review and Empirical Analysis of Altman's Z-Score Model, journal of international Financial Management, vol 28, issue2, 2017, P 4.

وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات محل الدراسة إلى ثلاث فئات، وهي:

¹ سعود جايد مشكور العامري وعبد الجبار علوان جبر، البيانات المحاسبية المعدلة وأثرها في الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد الخامس عشر، العدد 01، 2018، ص 339.

² John B. Caouette and others, Managing Credit Risk: The Great Challenge for Global Financial Markets, John Wiley & Sons, USA, 1998, P 144.

جدول رقم (2-3): تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Altman Z-Score سنة 1968

الفئة	درجة المخاطرة	دليل الاستمرار
الفئة الأولى	احتمال كبير للتعثر المالي ومنه للإفلاس	أقل من 1.81
الفئة الثانية	احتمال ضعيف للتعثر المالي	أكبر من 2.99
الفئة الثالثة	المنطقة الرمادية، صعوبة الحكم على الحالة	من 1.81 إلى 2.99

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

<https://www.provenmodels.com/597/z-score/edward-i.-altman,25/02/2019,20:20>.

ولعل أكثر الصعوبات التي واجهت المحللين الماليين هي عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على الشركات غير المدرجة في السوق المالي، لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين، لذلك قام ألتمان في عام 1977 بتطوير أنموذج Zeta للشركات في القطاع الخاص، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من (53) شركة متعثرة و(58) شركة ناجحة خلال المدة (1969-1975)، حيث تم استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز¹، بحسب الصيغة التالية:²

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998 X_5$$

والجدول التالي يوضح النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman Z-Score للفترة (1969-1975):

جدول رقم (2-4): النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman Z-Score للفترة (1969-1975).

النسبة المالية	الوزن النسبي
X_1 = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.	0.717
X_2 = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول.	0.847
X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.	3.107
X_4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الديون.	0.420
X_5 = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول.	0.998

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

¹ حيدر عباس عبد الله جنابي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² John B. Guerard, Jr, Eli Schwartz, **Quantitative Corporate Finance**, Springer Science & Business Media, USA, 2007, P 91.

Edward I. Altman and others, Financial distress prediction in an International context: A Review and Empirical Analysis of Altman's Z-Score Model, journal of international Financial Management, vol 28, issue 2, 2017, P 4.

وفقا لهذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات:

جدول رقم (2-5): تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Altman Z-Score للفترة (1975-1969)

الفئة	درجة المخاطرة	دليل الاستمرار
الفئة الأولى	المؤسسة مهددة بالتعثر المالي	أقل من أو يساوي 1.21
الفئة الثانية	المؤسسة مستمرة وغير معرضة لخطر التعثر المالي	أكبر من أو يساوي 2.9
الفئة الثالثة	صعوبة الحكم على الحالة	من 1.21 إلى 2.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت-دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت باستخدام نموذج Altman Z- score 2000 ونموذج Springate 1978، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد السابع، 2017، ص 753.

بناء على الصيغ السابقة وتسجيل نموذج (Z) لأرصدة مختلفة لبعض المؤسسات الخاصة والمؤسسات غير الصناعية دفع الباحثين (Altman, Hartzell, peck) في عام 1995 إلى تبني نموذج (Zeta) الخاص بالمؤسسات غير الصناعية، وقد صمم النموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الأصول للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في المؤسسات غير الصناعية أعلى منه في المؤسسات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية.¹

وتعطى بالصيغة التالية:²

$$Z = 3.25 + 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4$$

والجدول الموالي يوضح النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman Z-Score سنة 1995:

¹ حيدر عباس عبد الله الجناحي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

² المرجع نفسه، ص 194.

جدول رقم (2-6): النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman Z-Score سنة 1995.

النسبة المالية	الوزن النسبي
$X_1 = \text{رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.}$	6.56
$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.}$	3.26
$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.}$	6.72
$X_4 = \text{حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم.}$	1.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 347.

والجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Altman Z-Score سنة 1995:

جدول رقم (2-7): تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Altman Z-Score سنة 1995.

الفئة	درجة المخاطرة	دليل الاستمرار
الفئة الأولى	الشركة مهددة بخطر التعثر المالي	أقل من أو يساوي 1.1
الفئة الثانية	الشركة مستمرة وغير معرضة لخطر التعثر المالي	أكبر من أو يساوي 2.6
الفئة الثالثة	صعوبة الحكم على الحالة	من 1.1 إلى 2.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 194.

الفرع الثالث: نموذج أرجنتي (Argenti 1976)

لقد تم صياغة هذا النموذج عام 1976 حيث ركز على المتغيرات والعوامل الوصفية أو النوعية Qualitative دون الكمية Quantitative، وقد سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يعرف بـ (A score).¹

حيث يعتقد Argenti أن عدم كفاءة الإدارة أو عدم توافر الخبرات الإدارية أسباب كافية للتعثر المالي، وقد تتجلى تلك العيوب الإدارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفة المدير العام، ورئيس مجلس الإدارة، أو عدم كفاءة النظام المالي، وكذلك عدم الاستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة، وقد اعتمد النموذج على فرضية أن المؤسسات المتوقعة تعثرها لا بد وأن تمر بأربعة مراحل وهي: العيوب، والأخطاء، والأعراض، ثم التعثر وقام بإعطاء علامة لكل بند حسب الأهمية النسبية له²، كما يلي:

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 348.

² حيدر عباس عبد الله الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 211، 212.

جدول رقم (2-8): العناصر الفرعية للمراحل المؤدية إلى التعثر بحسب نموذج Argenti.

المرحلة	المؤشرات	عدد النقاط
العيوب	إدارة الشخص الواحد	8
	الجمع بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	4
	عدم فعالية مجلس الإدارة	2
	عدم توازن الكفاءات الإدارية والفنية	2
	عدم كفاءة المدير المالي	2
	عدم كفاءة الإدارة الوسطى	1
	عدم وجود موازنات أو رقابة مالية	3
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية أو لا يتم تحديثها	3
	عدم وجود نظام تكاليف فعال (عدم معرفة المساهمة الحدية للوحدة)	3
	عدم الاستجابة للتغيرات والبيئة المحيطة (عدم تكوير المنتج، طرق التسويق)	15
	مجموع علامات العيوب	43
الأخطاء	ارتفاع نسبة المديونية	15
	التوسع في العمل على حساب قدراتها المالية	15
	الدخول في مشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها أو تسديد الالتزامات	15
	مجموع علامات الأخطاء	45
الأعراض	مؤشرات مالية سيئة	4
	اللجوء للمحاسبة الإبداعية (استخدام طرق محاسبية مختلفة لإخفاء الخسائر)	4
	مؤشرات غير مالية سيئة (تجميد الرواتب، ارتفاع معدل دوران الموظفين انخفاض الروح المعنوية، والشائعات)	4
	مجموع علامات الأعراض	12
	مجموع العلامات	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 212.

وبناء على عدد نقاط (A)، يجرى تصنيف المؤسسات إلى ثلاث فئات حسب قدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

جدول رقم (2-9): تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Argenti.

الفئة	درجة المخاطرة	عدد نقاط (A)
الفئة الأولى	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	أكبر أو يساوي الصفر وأصغر من 18
الفئة الثانية	احتمال التعرض لمخاطر الإفلاس	أكبر من 35
الفئة الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس (المنطقة الرمادية)	أكبر أو يساوي 18 وأصغر أو يساوي 35

المصدر: حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 213.

الفرع الرابع: نموذج (Taffler and Tisshow 1977)

أجريت في المملكة المتحدة دراسة من قبل الباحثين Taffler and Tisshow عام 1977، والتي هدفت إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بتعثر المؤسسات البريطانية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للفرق بين (46) مؤسسة صناعية مستمرة في عمله، و(46) مؤسسة أخرى أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها وهذا بشرط أن تكون هذه المؤسسات متشابهة من حيث الحجم ومن ناحية الصناعة، وقد استخدم الباحثان في صياغة النموذج ثمانية نسب مالية مختلفة¹، تم اعتماد أربعة منها، بحسب النموذج الآتي:²

$$Z=0.53 X_1+0.13X_2+0.18X_3+0.16X_4$$

والجدول الموالي يوضح النسب المالية المستخدمة في نموذج Taffler and Tisshow:

¹ رضوان العمار وحسين قصري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالمية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص 139.

² المرجع نفسه، ص 139.

جدول رقم (2-10): النسب المالية المستخدمة في نموذج Taffler and Tisshow.

النسبة المالية	الوزن النسبي
$X_1 = \text{الأرباح قبل الضرائب على المطلوبات المتداولة}$	0.53
$X_2 = \text{الأصول المتداولة على مجموع المطلوبات}$	0.13
$X_3 = \text{المطلوبات المتداولة على مجموع الأصول}$	0.18
$X_4 = \text{فترة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأصول السائلة} - \text{المطلوبات المتداولة}}{\text{المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة}}$	0.16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

رضوان العمار وحسين قصري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، المجلد 37، العدد 05، 2015، ص 139.

وقد جرى تصنيف الشركات إلى فئتين وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهي:

جدول رقم (2-11): تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Taffler and Tisshow.

الفئات	القدرة على الاستمرار	دليل الاستمرار
الفئة الأولى	ناجحة أو قادرة على الاستمرار	أكبر أو يساوي 0.3
الفئة الثانية	احتمال التعثر	أقل أو يساوي 0.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

رضوان العمار وحسين قصري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالمية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، المجلد 37، العدد 05، 2015، ص 139.

ملاحظة:

يوجد تعديل على هذا النموذج خلال سنة 1982.

الفرع الخامس: نموذج (1978 Springate)

لقد استخدم الباحث الكندي (Gordan Springate) أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربع نسب مالية، حصلت على نسبة 92.5% من أصل النسب المختارة في دراسته لقدرتها على التمييز بين (20) مؤسسة ناجحة و (20) مؤسسة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيته¹، وذلك حسب الصيغة التالية:¹

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SEM Financia، رام الله، فلسطين، 2008، ص 89.

$$Z=1.03X_1+3.07X_2+0.66X_3+0.4X_4$$

والجدول الموالي يوضح النسب المالية المستخدمة في نموذج Springate.

جدول رقم (2-12): النسب المالية المستخدمة في نموذج Springate.

النسبة المالية	الوزن النسبي
X_1 = رأس مال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.	1.03
X_2 = الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة.	3.07
X_3 = الأرباح قبل الضرائب إلى الخصوم المتداولة.	0.66
X_4 = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.	0.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمت-دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت باستخدام نموذج Altman Z-Score 2000 ونموذج Springate 1978، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد السابع، 2017، ص 750.

والجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Springate.

جدول رقم (2-13): تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Springate.

الفئات	القدرة على الاستمرار	دليل الاستمرار
الفئة الأولى	مهددة بالتعثر المالي	$0.862 > Z$
الفئة الثانية	حالة أمان	$0.862 < Z$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SEM Financial، رام الله، فلسطين، 2008، ص 89.

ولقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالتعثر المالي، حيث قام الباحث (Botheras) في عام 1979 بتطبيق النموذج على (50) مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم (متوسط مجموع أصولها العام 2.5

¹ المرجع نفسه، ص 89.

مليون دولار)، وقد وصلت النتيجة إلى 88% كما قام (Sands) في عام 1980 بفحص عينة مكونة من (24) مؤسسة كبيرة متوسطة مجموع أصولها (63.4) مليون دولار، ووصلت النتيجة إلى 83.3%¹.

الفرع السادس: نموذج كيدا (kida 1980)

يعتبر نموذج kida من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالتعثر المالي، إذ اعتمد النموذج على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار خمسة نسب مالية استطاعت أن تطبق بدقة وصلت إلى 90%² وأجريت الدراسة على (20) شركة ناجحة (20) شركة مفلسة.

ولقد تمثل النموذج بالمعادلة التالية:³

$$Z=1.042X_1+ 0.42X_2+ 0.461X_3+ 0.463X_4+ 0.271X_5$$

والجدول الموالي يمثل النسب المالية المستخدمة في نموذج kida:

جدول رقم (2-14): النسب المالية المستخدمة في نموذج kida.

الوزن النسبي	النسبة المالية
1.042	$X_1 = \text{الربح الصافي} / \text{إجمالي الأصول}$
0.42	$X_2 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الخصوم}$
0.461	$X_3 = \text{الأصول السائلة} / \text{الخصوم المتداولة}$
0.463	$X_4 = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$
0.271	$X_5 = \text{الأصول النقدية} / \text{إجمالي الأصول}$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 254.

حيث يجرى تصنيف المؤسسات من خلال نتائج kida وفق الجدول التالي:

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 89، 90.

² رافعة إبراهيم عبد الله الحمداني، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نمودجي Zeta-3&Kida / دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 03، العدد 43، 2018، ص 95.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 351.

جدول رقم (2-15): تصنيف المؤسسات من خلال نتائج kida.

الفئة	درجة المخاطر	دليل الاستمرار
الفئة الأولى	احتمالية تعثر المؤسسة مرتفعة	Z سالبة.
الفئة الثانية	احتمالية تعثر المؤسسة ضعيفة	Z موجبة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

رافعة إبراهيم عبد الله الحمداني، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Zeta-3&Kida / دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 03، العدد 43، 2018، ص 95.

الفرع السابع: نموذج (1984 Zmijewski)¹

أجرى الباحث Zmijewski خلال عام 1984 دراسة على عينة من المؤسسات الأمريكية المدرجة في السوق المالي، مكونة من (40) مؤسسة متعثرة و (800) مؤسسة صناعية غير متعثرة، واعتمد في نمودجه على ثلاث نسب مالية محتملة من التقارير المالية لهذه الشركات خلال المدة من (1972-1978)، وهي العائد على مجموع الأصول ونسبة المديونية ونسبة التداول، واستخدم النموذج المقترح تحليل بروبيت (Probit Analysis) لتحديد قيمة معاملات التمييز لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة و التابعة وذلك حسب الصيغة التالية:

$$b = -4.803 - 3.599X_1 + 5.406X_2 - 0.1X_3$$

إن تطبيق النموذج يحتاج إلى خطوة عن تلك المستخدمة في نموذج ألتمان، وذلك بضرب المتغيرات الثابتة والمستقلة بالعدد (1.8138)، لتصبح الصيغة المعدلة كما يلي:

$$badjusted = -8.7117 - 6.5279X_1 + 9.8054X_2 - 0.1814X_3$$

والجدول الموالي يبين النسب المالية المستخدمة في نموذج Zmijewski:

¹ جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص ص 82، 83.

جدول رقم (2-16): النسب المالية المستخدمة في نموذج Zmijewski.

النسبة المالية	الوزن النسبي
X_1 = معدل العائد على مجموع الأصول.	6.5279
X_2 = نسبة المديونية.	9.8054
X_3 = نسبة التداول.	0.1814

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

جهد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص ص 82، 83. وبعد حساب المعادلة يتم استخدامها في قياس الاحتمالات بحسب المعادلة الآتية:

$$\text{احتمال الإفلاس} = \frac{1}{(Emb+1)}$$

لنصل أن أهم نتائج البحث أن القيمة المحتملة للمعادلة السابقة تتراوح بين (0-1)، ومن ثم المؤسسة التي تفوق فيها قيمة المؤشر 0.5 ستكون مهددة خطر التعثر المالي والإفلاس.

ملاحظة:

هناك تعديل من قبل الباحثين على هذا النموذج.

الفرع الثامن: نموذج (Fulmer 1984)¹

قام Fulmer بوضع نموذج للتنبؤ بتعثر المالي للمؤسسات، وذلك من خلال استخدام عينة مكونة من 60 مؤسسة ناجحة و 30 مؤسسة متعثرة، وذلك من خلال استخدام 40 نسبة مالية واستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات في وضع النموذج التالي:

$$H = 5.528V_1 + 0.212V_2 + 0.073V_3 + 1.270V_4 - 0.120V_5 + 2.3635V_6 + 0.575V_7 + 1.083V_8 + 0.894V_9 - 6.075$$

والجدول الموالي يمثل النسب المالية المستخدمة في نموذج Fulmer.

¹ غالب شاكر بحيث، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 19، 2015، ص 11.

جدول رقم (2-17): النسب المالية المستخدمة في نموذج Fulmer.

النسبة المالية	الوزن النسبي
$V_1 = \text{الأرباح المحتجزة على مجموع الأصول.}$	5.528
$V_2 = \text{المبيعات على مجموع الأصول.}$	0.212
$V_3 = \text{الأرباح قبل الضرائب على حقوق المساهمين.}$	0.073
$V_4 = \text{التدفق النقدي على مجموع الديون.}$	1.270
$V_5 = \text{مجموع الديون على مجموع الأصول.}$	0.120
$V_6 = \text{الخصوم المتداولة على مجموع الأصول.}$	2.3635
$V_7 = \text{الأصول الملموسة على مجموع الأصول.}$	0.575
$V_8 = \text{رأس مال العامل على إجمالي الأصول.}$	1.083
$V_9 = \text{لوغاريتم الربح قبل الفوائد والضرائب على الفائدة.}$	0.894

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

غالب شاكر بحيث، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 19، 2015، ص 11.

وتكون المؤسسة مهددة بالإفلاس إذا كانت H أكبر من الصفر وقد حقق الأنموذج نسبة من الدقة قدرت بـ 98%.

الفرع التاسع: نموذج (Campisi and trotman 1985)¹

هو نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات وقد استخدم في اشتقاقه خمس نسب مالية أساسية هي:

$X_1 = \text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة EPIT إلى جملة حقوق المساهمين.}$

$X_2 = \text{صافي ربح التشغيل قبل الضريبة EPT إلى الأصول الملموسة.}$

$X_3 = \text{الأصول المتداولة إلى المطلوبات المتداولة.}$

$X_4 = \text{الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة.}$

$X_5 = \text{جملة المطلوبات إلى جملة حقوق المساهمين.}$

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 358.

وقد أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية في حدوث واقعة الإفلاس بنسبة 73%.

الفرع العاشر : نموذج (Sherrod 1987)

يعتبر نموذج Sherrod من النماذج المهمة التي اقترحت من قبل الباحثين لأنه يؤدي إلى تحقيق هدفين مهمين هما تقييم مخاطر الائتمان والتنبؤ بالتعثر المالي، إذ يستخدم الهدف الأول من قبل الصارف في تقييم مخاطر عند منح القروض للمشاريع، والهدف الثاني يستخدم من قبل المؤسسة أو مدقق الخارجي لبيان قدرة المؤسسات على الاستمرار ومزاولة نشاطها في المستقبل.¹

ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسية ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها²، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:³

$$Z=17x_1+ 9x_2+ 3.5x_3+ 20x_4+ 1.2x_5+ 0.10x_6$$

والجدول الموالي يوضح النسب المالية في نموذج Sherrod:

جدول رقم(2-18): النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod.

النسبة المالية	الوزن النسبي
X_1 =صافي رأس مال العامل إلى مجموع الأصول	17
X_2 = القيم الجاهزة إلى مجموع الأصول.	9
X_3 = الأموال الخاصة إلى مجموع الأصول.	3.5
X_4 =الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الأصول.	20
X_5 =إجمالي الأصول إلى إجمالي الالتزامات.	1.2
X_6 =الأموال الخاصة إلى الأصول الثابتة الملموسة.	0.1

المصدر:

عقبة قطاف، أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة- للفترة ما بين (2003-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 86.

¹ عبد الجبار علوان جبر الجياشي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 182.

³ Islam S.T.Babela, **Renas I.Mohamed, Business Failure Prediction using Sherrod and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011 - 2014)**, humanities journal of university of Zakho, University of Zakho, Kurdistan region, Iraq, Vol 4, No 2, september 2016, P 36.

بناء على عدد النقاط (Z)، يجرى تصنيف المؤسسات إلى خمس فئات بحسب قدرتها على الاستمرار، وتوضح هذه الفئات في الجدول التالي:

جدول رقم (2-19): تحديد درجة المخاطرة اعتمادا على نتائج نسب نموذج Sherrod.

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي	قيمة z
الفئة الأولى	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$25 \leq Z$
الفئة الثانية	احتمال قليل لتعرض لمخاطر الإفلاس	$25 > Z \geq 20$
الفئة الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z \geq 5$
الفئة الرابعة	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 > Z \geq -5$
الفئة الخامسة	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر:

انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية- تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2016، ص 129.

خلاصة:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة مفهوم التنبؤ وخطواته وتحديد أهم أنواعه، وأبرز طرقه وأساليبه، نظرا للدور الكبير والفعال الذي يلعبه التنبؤ في حياة المؤسسة، فهو يجنبها من مشاكل قد تؤدي إلى إفلاسها، ولأجل زيادة الدقة في التنبؤ للوضع المستقبلي للمؤسسات، من ناحية قدرتها على الاستمرار تم استخدام مؤشرات مالية على أساس تقييم الوضع السابق وقياس مدى قدرة المؤسسة على تنمية مواردها.

وهناك نماذج متعددة للتنبؤ بالتعثر المالي يتم من خلالها إعطاء تنبيهها مبكرا للمؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، حيث تعتمد هذه النماذج على مجموعة من المتغيرات وأعطيت أوزان نسبية معينة لكل متغير، وتختلف هذه المتغيرات من نموذج إلى آخر، بالإضافة إلى اختلاف الأوزان النسبية وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية من مؤسسة إلى أخرى.

الفصل الثالث:

دراسة الوضعية المالية

للمؤسستين محل الدراسة

باستخدام بعض نماذج التنبؤ

بالتعثر المالي للفترة

(2017-2014)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصلين السابقين لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة المتعلق بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية والتنبؤ به وأهم النماذج المعتمدة للكشف عنه، ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة تطبيقية لإمكانية استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للكشف عن وضعية كل من مؤسسة سوناريك والشركة الفرعية سيريال قسنطينة، وهذا من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسستين (الميزانية و حسابات النتائج) وتم الاستعانة بها لحساب مختلف المؤشرات المالية وتحليلها، ليتم في الأخير تطبيق بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في كلا المؤسستين من أجل معرفة حالتها (متعثرة، غير متعثرة، صعوبة الحكم عليها) بهدف إعادة النظر في القرارات المتخذة قبل فوات الأوان.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسستي سوناريك والشركة الفرعية سيريال قسنطينة.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسستين عينة الدراسة خلال الفترة (2014-2017).

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسستين باستخدام نماذج (Kida، Springate، Altman Z-score) خلال الفترة (2014-2017).

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة سوناريك والشركة الفرعية سيريال قسنطينة

تعتبر مؤسسة سوناريك والشركة الفرعية سيريال قسنطينة من أهم المؤسسات الاقتصادية، كونها وحدات صناعية إنتاجية أنشئت لتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية ضمن برنامج تنمية الاقتصاد الوطني والصناعات المحلية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالمؤسستين محل الدراسة لإعطاء صورة عامة عنهما.

المطلب الأول: تقديم عام حول مؤسسة سوناريك

سنتناول في هذا الفرع تاريخ و تطور مؤسسة سوناريك والهيكل التنظيمي لها، وكذا عرض الوحدات التابعة لها والموزعة عبر كافة التراب الوطني وتوضيح أبرز مهامها.

الفرع الأول: التعريف بمؤسسة سوناريك

أولاً: نشأة وتطور مؤسسة سوناريك

إن المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة LA SOCIÉTÉ NATIONAL DE RÉALISATION ET DE GESTION DES INDUSTRIEL CONNEXE تمثل مؤسسة اقتصادية عمومية برأس مال يقدر بـ: 1724560.000 دج وأصبحت شركة ذات أسهم بموجب العقد التوثيقي المؤرخ في 1989/03/05، نشأت في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الوحدات الإنتاجية في قطاع الصناعة الثقيلة، وهذا بموجب مرسوم رقم 165/80 المؤرخ في 1980/05/30 قصد إعطاء حوافز للتنمية وهي الآن تحت وصاية الوزارة المكلفة بالاقتصاد¹، وقد تطور رأس مالها الاجتماعي في السنوات الماضية: 1992، 1994، 1994، 1998 كما يلي:²

20.000.000 دج، 150.000.000 دج، 152.000.000 دج، 800 000 000 على الترتيب.

ويتجلى الهدف الأساسي للمؤسسة في تحسين حصتها في السوق وذلك من خلال تطوير نشاطات جديدة وتحفيز العمال لزيادة أدائهم.

¹ وثائق داخلية لمؤسسة سوناريك.

² وثائق داخلية لمؤسسة سوناريك.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

ثانيا: المقر الرئيسي (الإدارة المركزية)

يقع المقر الرئيسي للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة على طريق براقى جسر قسنطينة، الجزائر.

ثالثا: المقر الاجتماعي

يقع المقر الاجتماعي لمؤسسة سوناريك على طريق مستغانم - تنس - ولاية الشلف.

رابعا: منتجات المؤسسة

تقوم مؤسسة سوناريك بإنتاج العديد من المنتجات، تختلف كل صناعة عن غيرها حسب المشروع الذي تنتمي إليه كالتالي:¹

أ- مدافئ بمختلف أنواعها.

ب- مطابخ منزلية.

ت- سخانات ماء.

ث- مكيفات الهواء.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك

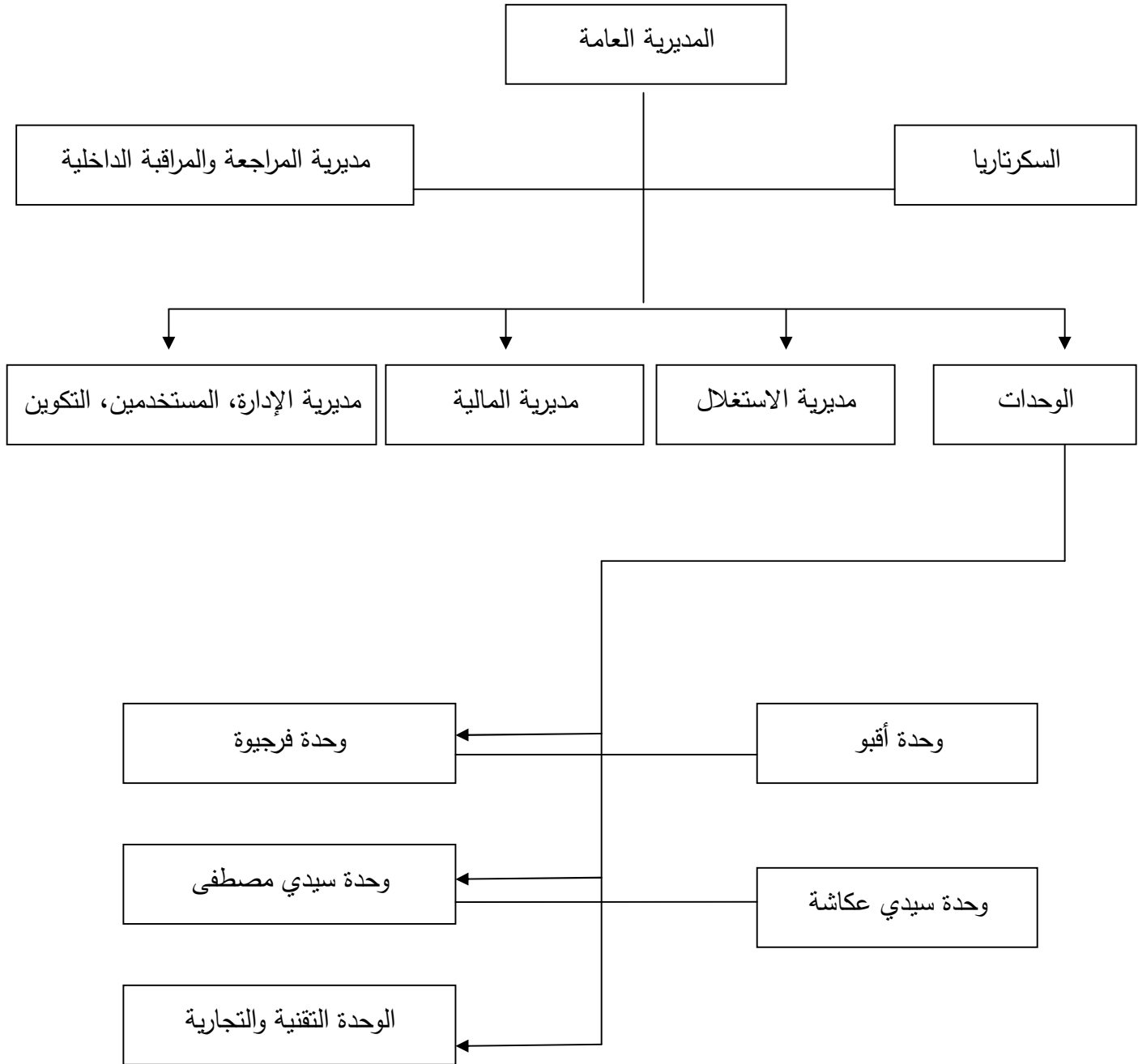
للهيكل التنظيمي دور كبير على مستوى المؤسسة، فهو يساعد كل الأطراف المرتبطة بالمؤسسة في فهم أعمالها ونشاطاتها، كما يساعد في عرض مختلف وظائفها والتنسيق بينها، كما يفيد في تبسيط علاقات العمل بين مختلف المصالح²، وهو وفق الشكل الموالي:

¹ وثائق داخلية لمؤسسة سوناريك.

² وثائق داخلية لمؤسسة سوناريك.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك



المصدر: وثائق داخلية لمؤسسة سوناريك

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

الفرع الثالث: أهم وحدات مؤسسة سوناريك

تحتوي مؤسسة سوناريك على عدة وحدات عبر التراب الوطني تقدر بـ 11 وحدة منها 05 فقط لا تزال تعمل وهي:¹

- وحدة إنتاج المدافئ الغازية المازوتية ومكيفات الهواء:

• المكان: فرجيوة - ولاية ميله.

• سعر تكلفة المشروع: 79.000.000 دج.

- وحدة إنتاج المطابخ المنزلية:

• المكان: سي مصطفى - ولاية بومرداس.

• سعر تكلفة المشروع: 42.800.000 دج.

- وحدة الوسط التقنية التجارية:

• المكان: جسر قسنطينة - ولاية الجزائر.

• مجموع المبيعات: 10.500.000 دج.

- الوحدة التجارية /شرق:

• المكان: أقبو - ولاية بجاية.

• مجموع المبيعات: 19.500.000 دج.

- الوحدة التجارية/غرب:

• المكان: سيدي عكاشة - ولاية الشلف.

• مجموع المبيعات: 36.000.000 دج.

وبما أن المعلومات المتحصل عليها للشركة الأم كان من وحدة فرجيوة سنقوم بالإشارة إليها بشكل

مختصر:

¹ وثائق داخلية لمؤسسة سوناريك.

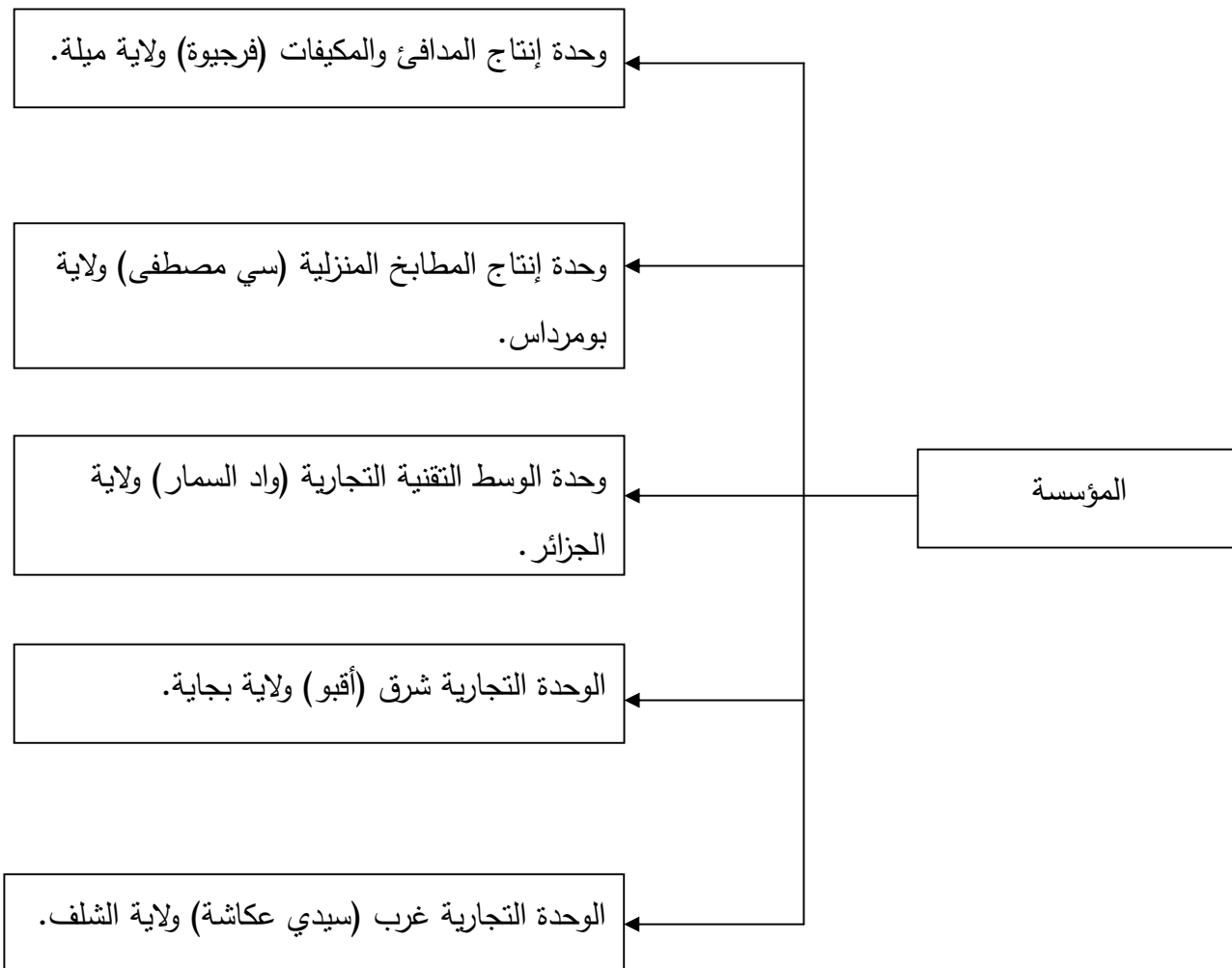
الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

إن وحدة صناعة المدافئ بفرجيوة كباقي المؤسسات الوطنية المتواجدة عبر التراب الوطني تساهم مباشرة في التنمية الوطنية، وتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني في ميدان اختصاصها، وذلك بدفع عجلة التقدم والنمو إلى الأمام بتلبيتها لمتطلبات المستهلك من مختلف منتجاتها، وبعد هذا من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، وذلك لتوفير هذه المتطلبات على مستوى كامل التراب الوطني.

تقع وحدة سوناريك فرجيوة في المنطقة الصناعية لفرجيوة على مسافة 2 كلم من مركز المدينة، وما يقارب 42 كلم عن الطريق الوطني رقم (05) وبالتالي فإن الوحدة تحتل موقعا جغرافيا هاما بحيث تتوسط ثلاث ولايات كبرى جيجل من الشمال، قسنطينة من الشرق، وسطيف من الغرب، وتتربع على مساحة قدرها 11 هكتار، أما الورشات المكونة لها تتربع على مساحة مغطاة تقدر بـ 2100م²، في حين يقدر عدد عمالها بـ 253 عامل سنة 2019، والشكل الموالي يبين الوحدات المكونة للمؤسسة:

الشكل رقم (3-2): أهم وحدات سوناريك



المصدر: وثائق داخلية لمؤسسة سوناريك

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

الفرع الرابع: المهام الأساسية لمؤسسة سوناريك

تتمثل المهام الأساسية لمؤسسة سوناريك في النقاط التالية:¹

- تقديم الحوافز لتنمية الوحدات المنتجة الصغيرة و المتوسطة في ميدان الصناعة الثقيلة؛
- دراسة فكرة المشروع وأبعاده؛
- دراسة جدولية اقتصادية؛
- مراقبة التحقيق الهيكلي للمشروع و التنسيق الدائم؛
- التشاور والمساعدة في اختيار التجهيزات؛
- إجراء مفاوضات مع الممولين؛
- مراقبة عمليات النقل والتأمين و الرسوم الجمركية و تسليم تجهيزات إلى ورشات العمل؛
- تركيب و تشغيل التجهيزات؛
- تنمية المشروع إلى أعلى درجة؛
- تأسيس الهياكل واستغلال المقاييس.

المطلب الثاني: تقديم عام حول الشركة الفرعية سيريال قسنطينة

سننتظر في هذا المطلب إلى تطور الشركة الفرعية سيريال قسنطينة والهيكل التنظيمي لها، وعرضنا للوحدات التابعة لها والموزعة عبر التراب الوطني وتحديد أبرز مهامها.

الفرع الأول: نشأة وتطور الشركة الفرعية سيريال قسنطينة²

قبل حديثنا على الشركة الفرعية سيريال قسنطينة التي نعتبرها فرع من الشركة الوطنية للمطاحن وصناعات العجائن والكسكس SN. SEMPAC، هذه الأخيرة من أقدم الشركات على المستوى الوطني، وقد أنشئت بمقتضى الأمر الوزاري رقم 65/98 الصادر في 25 مارس 1965 والمعدل والمكمل بالأمر الوزاري رقم 68/99 المؤرخ في 26 أبريل 1968، حيث أمتت مجموع المطاحن التي كان يملكها المعمرون في 22 ماي 1965 لتصبح تابعة للقطاع العام بغية تنمية وتطوير هذا الأخير، حيث كانت هناك المديرية المركزية المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة والتي تتفرع عنها ثلاث مديريات جهوية وهي:

¹ وثائق داخلية لمؤسسة سوناريك.

² وثائق داخلية لشركة الفرعية سيريال قسنطينة.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

1- المديرية الجهوية لقسنطينة.

2- المديرية الجهوية لوهران.

3- المديرية الجهوية وسط.

وبعد قرار إعادة الهيكلة لمؤسسة "SN. SEMPAC" بناء على المرسوم الوزاري رقم 82/375 المؤرخ بتاريخ 27 نوفمبر 1982 انبثقت عنها خمس مؤسسات وهي:

1- مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بقسنطينة -الرياض قسنطينة- "ERAD" "CONSTANTINE".

2- مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف -الرياض سطيف- "ERAD SETIF".

3- مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بالجزائر -الرياض الجزائر- "ERAD ALGER".

4- مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسيدي بلعباس -الرياض سيدي بلعباس- "ERAD " "SISDI BELABES".

5- مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بتيارت -الرياض تيارت- "ERAD TIARET".

وفي 19 ماي 1990 تعرضت مؤسسة "الرياض قسنطينة" لإصلاح آخر تحولت بموجبه إلى شركات ذات أسهم بعدما كانت مؤسسة اقتصادية عمومية، وفي إطار إعادة الهيكلة لسنة 1995 أصبحت مؤسسة "الرياض قسنطينة" ممولة من طرف صناديق المساهمة الزراعية الغذائية "FOPIA" التي تتكون من مالكيين متعددين (بنوك، SONATRACH، الديوان الوطني للحبوب OAIC).

ومنذ 1998/01/01، دخلت مؤسسة "الرياض قسنطينة" في مرحلة جديدة و مهمة، وهي مرحلة التفرع التي مولت من طرف الشركة القابضة العمومية الغذائية الزراعية الأساسية "HPAAB".

وفيما يخص فروعها توجد 11 شركة فرعية وهي مستقلة من حيث التسيير والإدارة وهي على التوالي:

- الشركة الفرعية لمطاحن سيدي أرغيس -أم البواقي-

- الشركة الفرعية للمطاحن الكبرى للعينات -تبسة-.

- الشركة الفرعية لمطاحن الأوراس -باتنة-

- الشركة الفرعية لمطاحن الليتورال -سكيكدة-

- الشركة الفرعية لمطاحن الحروش -سكيكدة-

- الشركة الفرعية لمطاحن سيبوس -عنابة-

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

- الشركة الفرعية لمطاحن مرمورة -قالمة-
- الشركة الفرعية لمطاحن بني هارون -ميلة-
- الشركة الفرعية لخمائر الشرق بوشقوف -قالمة-
- الشركة الفرعية لمطاحن سيدس راشد -قسنطينة-
- الشركة الفرعية المخبر المركزي -قسنطينة-

وفي 2007/12/08 تم اتخاذ قرار تغيير تسمية مؤسسة "الرياض قسنطينة " والذي جاء فيه ما يلي:

مطاحن السميد والدقيق ومشتقاتها "DERIVEES INDUSTRIELLES ET MINOTERIE ,SEMOULERI" باختصار "سميد" "SMIDE" وهي التسمية الرسمية والجديدة للرياض قسنطينة والتي تطمح المؤسسة من خلالها إلى تجسد انطلاقة جديدة وقفزة نوعية في المسار الاقتصادي للمؤسسة المتفتحة دوماً على المستقبل بكل مستجداتها وتحدياتها.

والإجراءات المتعلقة بتغيير تسمية المؤسسة مع الاحتفاظ بالرمز أو الشعار (LE SIGLE) عبارة عن ثمرة دراسة وتفكير طويل من قبل الطاقم المسير للمؤسسة، ومن أجل تجنب أي خلط أو لبس ناجم عن وجود خمسة مجتمعات تحمل اسم الرياض (الرياض سطيف، الرياض الجزائر، الرياض تيارت، الرياض قسنطينة، الرياض سيدي بلعباس) في سوق الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية.

وبتاريخ 2016/05/24 اجتمعت الجمعية العامة غير العادية للمؤسسة العمومية الاقتصادية شركة ذات أسهم لمطاحن بني هارون بمقر مجمع AGRODIV، حيث وضع حيز تنفيذ اتفاقيات الإدماج والامتصاص للمؤسسات الاقتصادية العمومية وهي:

- مطاحن سكيكدة.
- مطاحن الحروش سكيكدة.
- مطاحن سيبيوس عنابة.
- مطاحن مرمورة قالمة.
- مطاحن سيدي راشد قسنطينة.
- مطاحن الحضنة مسيلة.
- مطاحن بني هارون ميلة.

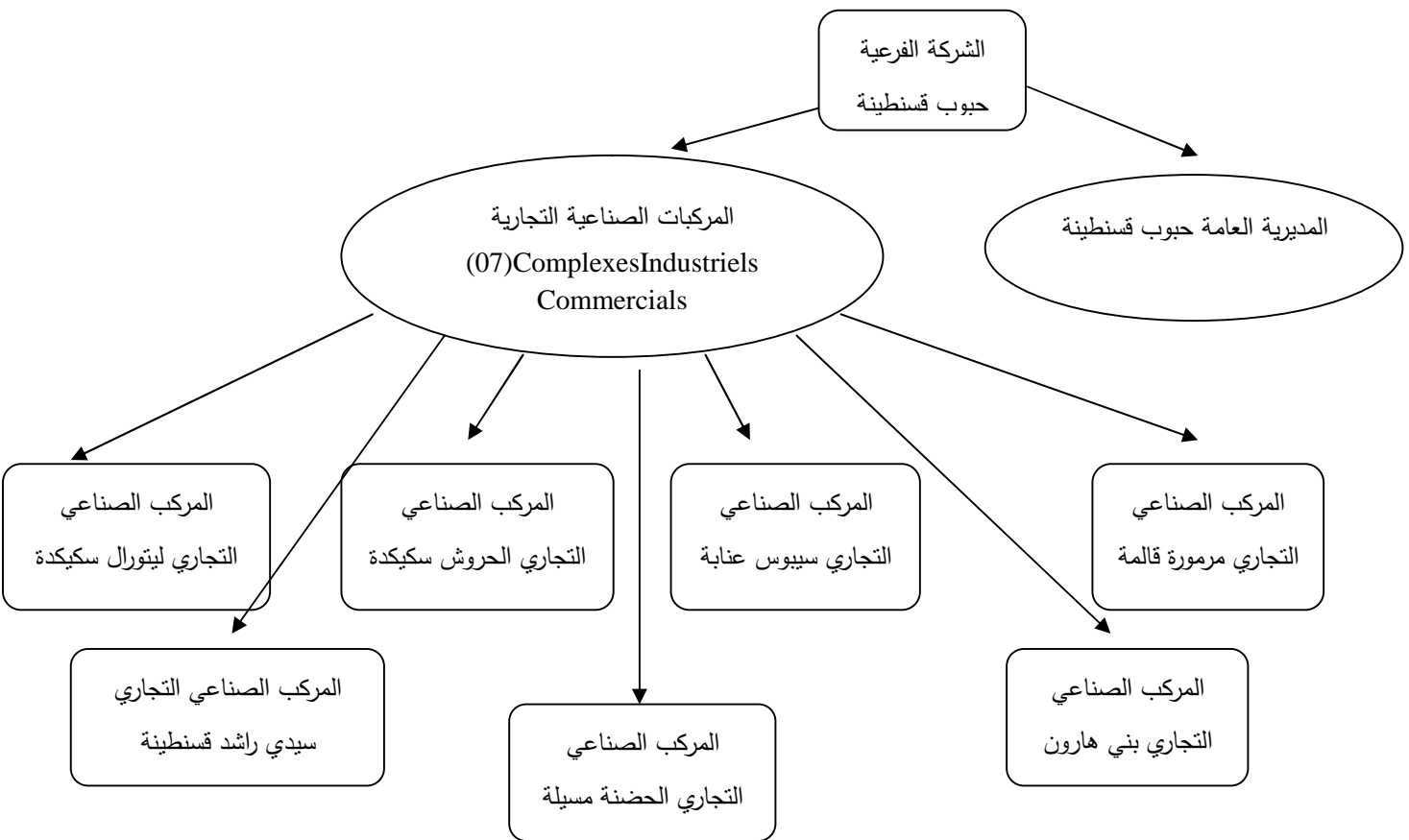
الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

وفي 2016/01/01 تم دمج الذمم المالية لهذه المطاحن (أصول/خصوم)، في مطاحن بني هارون وتغيرت تسميتها من المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة ذات أسهم إلى الشركة الفرعية سيربال قسنطينة، والكائن مقرها الاجتماعي يقع في المنطقة الصناعية بالما PP45 بولاية قسنطينة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الفرعية سيربال قسنطينة أولاً: الهيكل التنظيمي الفرعي للشركة الفرعية سيربال قسنطينة

يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي الفرعي للشركة الفرعية سيربال قسنطينة

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي الفرعي للشركة الفرعية سيربال قسنطينة



المصدر: وثائق داخلية للشركة الفرعية سيربال قسنطينة

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

التعريف ببعض هذه المركبات

يمكن الإشارة إلى بعض مركبات الشركة الفرعية سيريل قسنطينة:

- التعريف بوحدة مطاحن بني هارون بالقرارم قوقة¹

يمثل فرع مطاحن بني هارون مؤسسة إنتاجية تجارية يكمن نشاطها الرئيسي في طحن القمح واستخراج منتج رئيسي يتمثل في الفرينة، ومنتج ثانوي هو النخالة حيث يعاد بيعها مع الفضلات، وهي مسيرة من طرف مجلس الإدارة الذي يترأسه المدير العام P.D.G ومحافظ الحسابات وهو مسؤول عن الميزانية المالية للمؤسسة.

وقد بدأت أشغال بناء هذا المشروع في نوفمبر 1977 وانتهت به في نفس الشهر من سنة 1983 من طرف شركة مجرية وشركة وطنية، وكانت الوحدة ستبدأ نشاطها الإنتاجي سنة 1981 ونظرا لتأخر أجهزة المصلحة تمت أجلا لعملية إلى غاية 1983/11/05.

كما تقع هذه الوحدة الإنتاجية في دائرة -القرارم قوقة- ولاية ميله على الطريق الوطني رقم 27 الذي يربط بين قسنطينة وجيجل، لتحتل بذلك موقعا إستراتيجيا هاما، وتتربع على مساحة قدرها 07 هكتار، وتوجد أيضا مساحة خارجية مخصصة للسكنات تحمل هذه الوحدة الرقم التسلسلي التالي 431281 ويعني: 43: رقم الولاية.

12: الشهر الذي بدأ فيه نشاط الوحدة ديسمبر.

81: السنة التي انطلقت فيها العملية الإنتاجية 1981.

ويقدر عدد عمالها بـ 240 عامل بما فيها عمال الأمن والحراسة.

- التعريف بوحدة مطاحن سيدي راشد قسنطينة

تعتبر مطاحن سيدي راشد قسنطينة فرع من الشركة الفرعية سيريل قسنطينة، تقوم بإنشاء مواد عديدة ومتنوعة على مستوى وحدات الإنتاج المتوفرة لديها، ويوجد بالمؤسسة ثلاث وحدات رئيسية اثنتان بالحامة بوزيان، وواحدة بالخروب، وتكمن مهمة هذه الوحدات في إنتاج وبيع مادة السميد ومادة الفرينة من القمح.²

¹ وثائق داخلية لشركة الفرعية سيريل قسنطينة.

² وثائق داخلية لشركة الفرعية سيريل قسنطينة.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

يقع المقر الرئيسي للمؤسسة العمومية لمطاحن سيدي راشد - قسنطينة- في قلب وسط المدينة (طريق سطيف) ومقر الشرطة، ومن الناحية الغربية والشمالية والجنوبية مجموعة العمارات والمباني للسكان، حيث يبلغ عدد عمال المؤسسة ككل بما فيها الوحدات على 212 عامل.¹

- التعريف بوحدة مطاحن الحروش بسكيكدة:

إن المؤسسة العمومية الاقتصادية "المركب الصناعي والتجاري الحروش" شركة ذات مساهمة رأسمالها 600.000.000 دج شركة فرعية تابعة للشركة الفرعية سيربال قسنطينة، تقوم بإنشاء مواد عديدة ومتنوعة على مستوى وحدات الإنتاج المتوفرة لديها، وتقوم بتسويقها وبيعها للمستهلك مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الاحتياطات اللازمة فيما يخص النوعية وسعر البيع، يكمن نشاطها الأساسي في إنتاج وتسويق السميد والعجائن الغذائية فضلات الإنتاج، بالإضافة إلى أنشطة ثانوية ككراء الشاحنات لنقل البضائع لجهات أخرى وقيامها أيضا بتصنيع قطع حديدية في ورشة التصنيع وكراء الصوامع لتخزين القمح لجهات أخرى يبلغ عدد عمالها 172 عامل.²

- التعريف بوحدة مطاحن الليتورال:

تشكل مؤسسة مطاحن الليتورال فرع من الشركة الفرعية سيربال قسنطينة الكائن مقره بسكيكدة ، وهي ذات طابع تجاري صناعي يقوم بمختلف العمليات التموين، التحويل، التوزيع والبيع، وهذا ما يساهم في التخفيض من نسبة البطالة ولو بفارق بسيط، كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة شهدت عدة تحولات من حيث إعادة الهيكلة وتسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف كتحقيق أكبر من المبيعات التي تسمح بخلق الثروة لتغطية جميع النفقات وبالتالي تحقيق الربح.³

كما تضم المؤسسة وحدتين هما: وحدة العجين ووحدة حمادي كرومة، ويتواجد المقر الاجتماعي لهذه المؤسسة المتمثلة في المديرية العامة للمؤسسة الواقعة في حي ممرات 20 أوت 1955 بسكيكدة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الفرعية سيربال قسنطينة

يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الفرعية سيربال قسنطينة

¹ وثائق داخلية لشركة الفرعية سيربال قسنطينة.

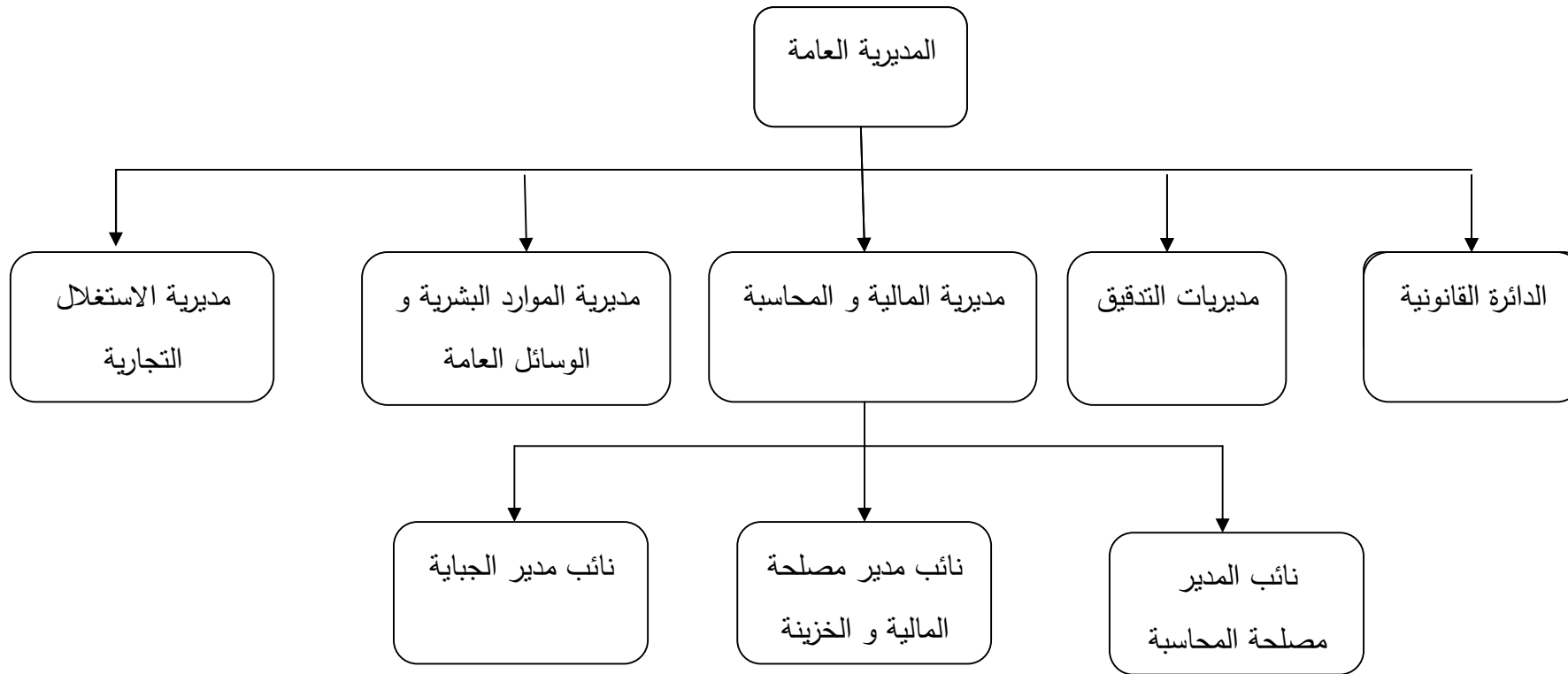
² وثائق داخلية لشركة الفرعية سيربال قسنطينة.

³ وثائق داخلية لشركة الفرعية سيربال قسنطينة.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الفرعية سيريال قسنطينة

شكل رقم (3-4): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لشركة الفرعية سيريال قسنطينة



المصدر: وثائق داخلية للشركة الفرعية سيريال قسنطينة

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

الفرع الرابع: أهداف الشركة الفرعية سيريل قسنطينة

- تسعى الشركة الفرعية سيريل قسنطينة إلى العمل على تحقيق رقم أعمال يغطي كل التكاليف ويحقق لها ربح يرفع من المردودية المالية للمؤسسة وهذا يكون من خلال:¹
- تحسين نوعية الإنتاج؛
 - التسويق الأمثل بالاعتماد على الإشهار، نقاط البيع والسعر المعقول؛
 - القدرة على المنافسة؛
 - خلق الاستثمار؛
 - تغطية رغبات المستهلكين؛
 - إنعاش الاقتصاد الوطني.

الفرع الخامس: المهام الأساسية للشركة الفرعية سيريل قسنطينة

تتمثل المهام الأساسية للشركة الفرعية سيريل قسنطينة في النقاط التالية:²

- إجراء دراسات السوق ومتابعة تطورها؛
- إعداد تخطيط وتنفيذ البرامج السنوية ومتعددة السنوات للإنتاج، التخزين، التسويق؛
- التنسيق بين الوحدات، المؤسسات والهيئات التي تكون نشاطاتها مرتبطة بالصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها من أجل التخطيط، الإنتاج والتسويق؛
- ضمان توزيع المنتجات في إطار الأهداف والإجراءات المحددة في ميدان التسويق من طرف الدولة؛
- العمل على تكوين وإعادة التأهيل لمستخدميها؛
- إجراء، بناء، تركيب وتهيئة كل الوسائل الصناعية والتخزينية الضرورية لنشاطها؛
- تنظيم وتنمية هياكل الصيانة التي تسمح بالاستعمال الأقصى لتطورات الجهاز الإنتاجي؛
- وضع حيز لماكن أو تنمية هياكل المخزونات الإستراتيجية بالنسبة للمواد الأولية والمنتجات شبه النهائية والنهائية.

¹ وثائق داخلية للشركة الفرعية سيريل قسنطينة.

² وثائق داخلية للشركة الفرعية سيريل قسنطينة.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسستين محل الدراسة خلال الفترة (2014-2017)

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على الوضعية المالية لمؤسسة سوناريك والشركة الفرعية سيريال قسنطينة للفترة الممتدة (2014-2017)، وهذا من خلال تحليل القوائم المالية (الميزانية المالية المختصرة جدول حسابات النتائج) وحساب كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية الخاصة بمؤسسة سوناريك للفترة (2014 - 2017)

تعكس القوائم المالية صورة أي مؤسسة اقتصادية من خلالها يتمكن جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تحليل أهم القوائم المالية لمؤسسة سوناريك للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017، والمتمثلة في الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

الفرع الأول: تقديم وتحليل الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك (2014-2017)

انطلاقاً من الميزانيات التفصيلية (أنظر الملحق من 2 إلى 13) يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2014-2017)

أولاً: جانب الأصول

يمكن توضيح جانب الأصول لمؤسسة سوناريك للفترة (2014-2017) وفق الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-1): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الأصول" خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: دج

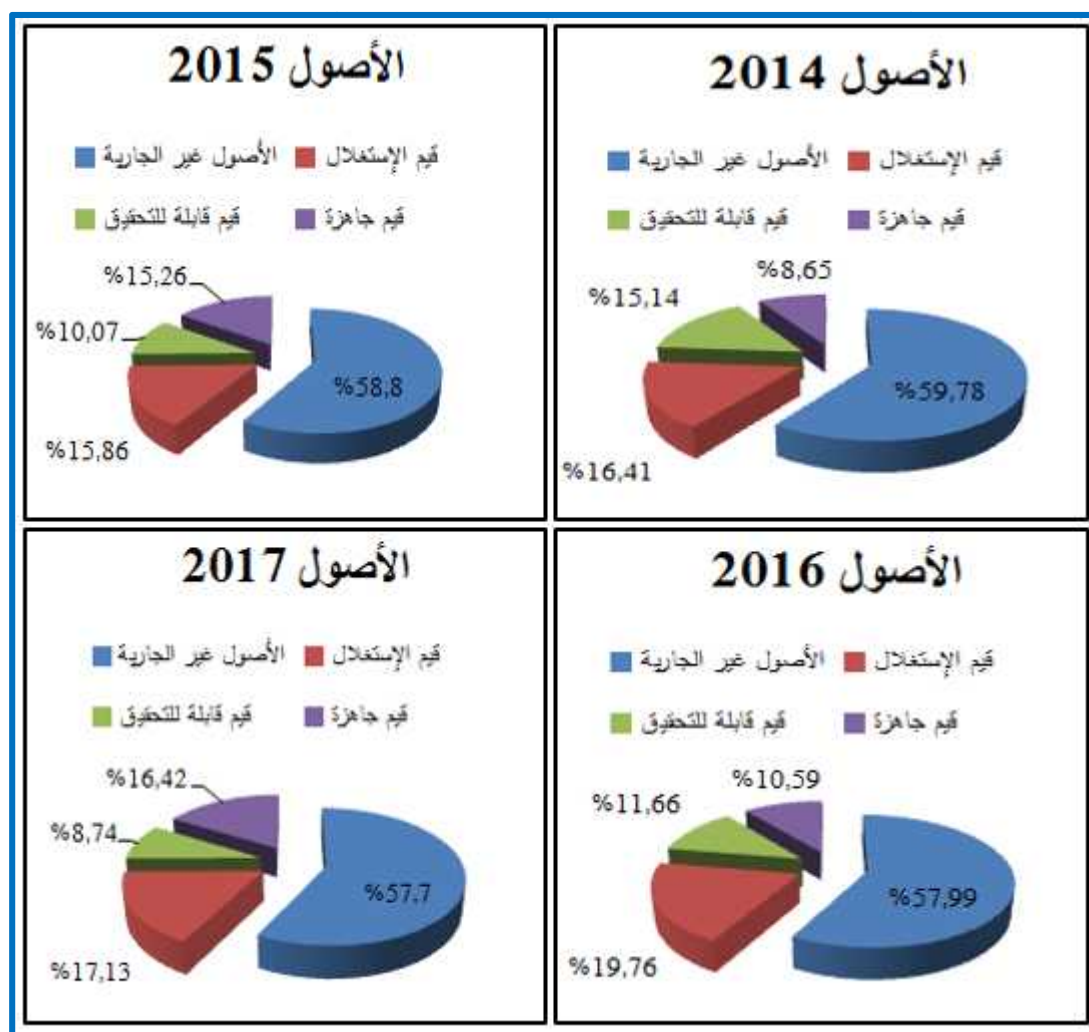
2017		2016		2015		2014		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
57,7	2 216 051 047	57,99	2 242 673 563	58,8	2 215 154 549	59,78	2 163 965 644	الأصول الغير جارية (الثابتة)
17,13	658 227 828	19,76	764 089 336	15,86	597 769 195	16,41	594 062 465	قيم الإستغلال
8,74	336 039 521	11,66	450 993 896	10,07	379 538 095	15,14	548 197 504	القيم القابلة لتحقيق
16,42	630 905 513	10,59	409 618 521	15,26	575 338 966	8,65	313 157 708	قيم جاهزة
42,3	1 625 172 864	42,01	1 624 701 756	41,2	1 552 646 257	40,21	1 455 417 680	مجموع الأصول جارية
100	3 841 223 912	100	3 867 375 320	100	3 767 800 806	100	3 619 383 325	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (2-5-8-11)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسسات محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

والشكل التالي يوضح التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الأصول" خلال الفترة (2014-2017):

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الأصول" خلال الفترة (2014-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-1) الذي يمثل الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الأصول" خلال الفترة (2014-2017) وباعتماد على ملحق رقم (2-5-8-11) الذي يمثل الميزانية المالية المفصلة خلال سنوات الدراسة:

وجود تطور في أصول المؤسسة خلال سنتي 2015 و 2016، حيث بلغ هذا التطور ما يعادل 4,10% خلال سنة 2015، ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع قيمة الأصول غير الجارية سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، كما يرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة المتمثلة في الأصول العينية بالإضافة إلى زيادة قيمة

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

المشتريات من تجهيزات، وكذلك زيادة في قيمة الأصول الجارية بسبب ارتفاع في كل من المخزونات والقيم الجاهزة، أما خلال سنة 2016 قدرت نسبة التطور بـ 2,64% ويرجع هذا التطور إلى زيادة كل من الأصول غير الجارية المتمثلة في الأصول العينية، بالإضافة إلى زيادة الأصول الجارية المتمثلة في مخزونات المؤسسة، وكذلك حساب الزبائن وهذا خلال سنة 2016 مقارنة 2015.

بينما سجلت قيمة الأصول انخفاضاً سنة 2017 حيث قدرت نسبة الانخفاض 0,67% وسبب هذا الانخفاض هو انخفاض في الأصول غير الجارية الناتجة عن تنازل المؤسسة على استثماراتها غير الجارية.

ثانياً: جانب الخصوم

يمكن توضيح جانب الخصوم لمؤسسة سوناريك للفترة (2014-2017) وفق الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-2): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الخصوم" خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: دج

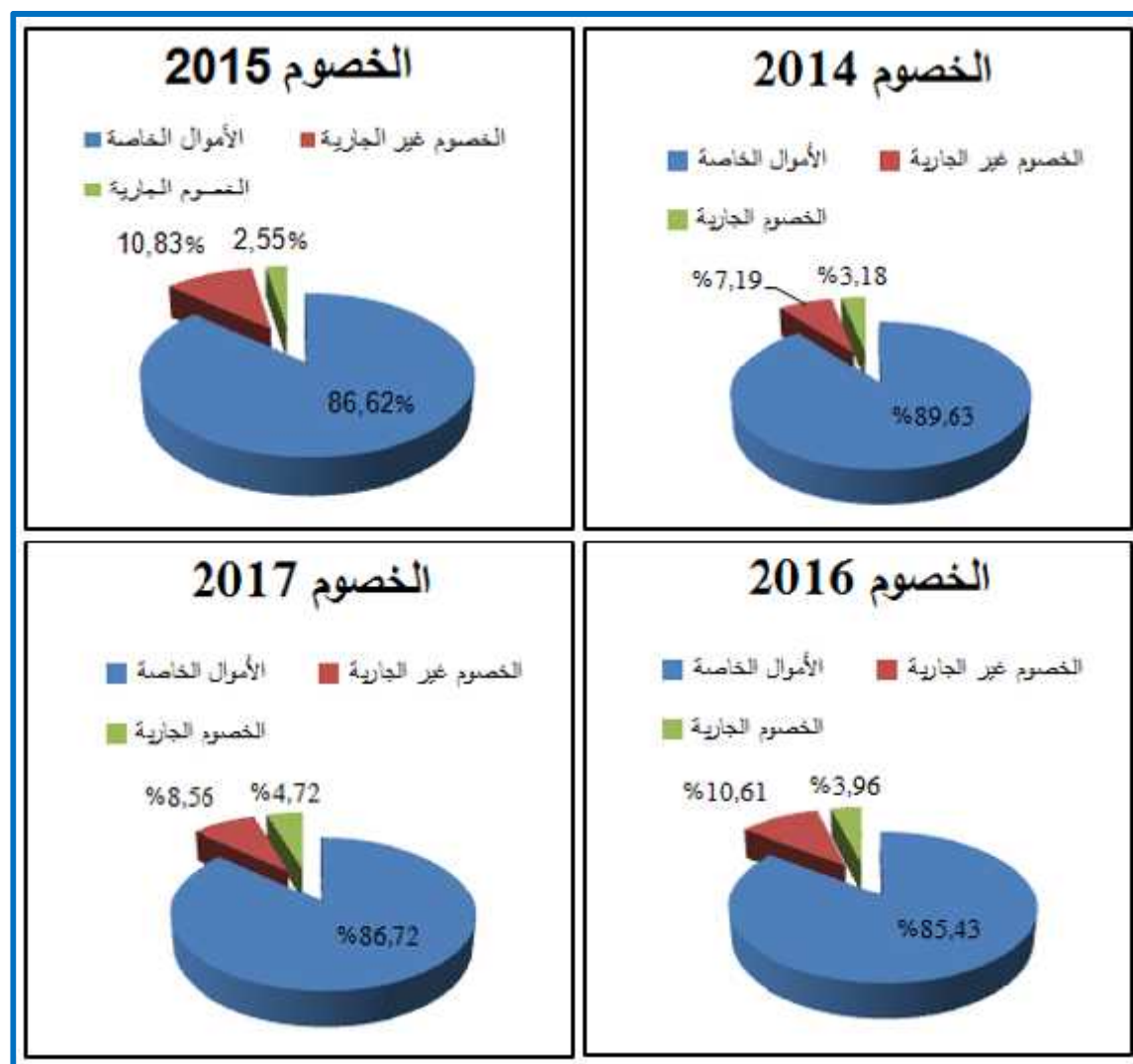
2017		2016		2015		2014		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
95,28	3 660 016 375	96,04	3 708 986 254	97,45	3 671 960 649	96,82	3 504 424 780	الأموال الدائمة
86,72	3 331 169 337	85,43	3 298 776 796	86,62	3 263 836 769	89,63	3 244 202 326	الأموال الخاصة
8,56	328 847 038	10,61	410 209 458	10,83	408 123 880	7,19	260 222 454	الخصوم غير الجارية
4,72	181 207 535	3,96	153 389 064	2,55	95 840 156	3,18	114 958 543	الخصوم الجارية
100	3 841 223 912	100	3 867 375 320	100	3 767 800 806	100	3 619 383 325	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (3-6-9-12)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

والشكل التالي يمثل التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الخصوم" خلال الفترة (2014-2017):

شكل رقم (3-6): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الخصوم" خلال الفترة (2014-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) الذي يمثل الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سوناريك "جانب الخصوم" خلال الفترة (2014-2017) وبالاعتماد على الملحق رقم (3-6-9-12) الذي يمثل الميزانية المالية المفصلة لمؤسسة سوناريك خلال سنوات الدراسة أن:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

هناك تطور في خصوم المؤسسة خلال سنتي 2015 و2016 حيث بلغ هذا التطور ما يعادل 4,10% سنة 2015 ويرجع هذا التطور إلى أن الأموال الخاصة سنة 2015 أكبر من التي سجلت في سنة 2014 وهذا بسبب الارتفاع الحاصل في قيمة الاحتياطات، وكذلك زيادة الخصوم غير الجارية الناتجة عن الزيادة الكبيرة في القروض طويلة الأجل التي مولت بها المؤسسة الأصول الجارية بدلا من الاستثمارات الكبيرة، أما سنة 2016 بلغت نسبة التطور ما يعادل 2,64%، ويعود هذا التطور إلى أن الأموال الخاصة المسجلة سنة 2016 أكبر من التي سجلت في 2015 بسبب ارتفاع في قيمة الاحتياطات، ناهيك على ارتفاع في الخصوم الجارية الناتجة عن الزيادة في ديون المؤسسة اتجاه مورديها وكذلك زيادة التزاماتها اتجاه مصلحة الضرائب، بالإضافة إلى الزيادة في الديون الأخرى بسبب المرسوم الوزاري للتقاعد النسبي ما تسبب في خروج أكثر من 35 عامل.

أما خلال سنة 2017 شهدت انخفاضا في قيمة الخصوم قدر بـ 0,67% ويرجع هذا الانخفاض إلى أن الخصوم غير الجارية المسجلة سنة 2017 أقل من التي سجلت سنة 2017.

الفرع الثاني: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك للفترة (2014-2017)

يمكن توضيح حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-3): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: دج

البيان	2014	2015	2016	2017
المبيعات والمنتجات الملحقة	1 261 425 468	1502464640	1420509981	1512150863
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	79205112	45599710	36320436	73082634
الإنتاج المثبت	502475	116861	92217	65525
إعانات الإستغلال	-	-	-	-
إنتاج السنة المالية	133056 341 1	1 456 981 791	1 456 922 634	1 585 299 023
المشتريات المستهلكة	746 036 386	782 103 958	853 744 420	942 462 007
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	56 947 020	81 137 924	63 251 011	60 243 335
استهلاك السنة المالية	802983406	863 241 882	916 995 431	1 002 705 342
القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	538149650	593 739 908	539 927 203	582 593 680
أعباء المستخدمين	365721953	372 972 903	409 199 975	405 456 072
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	21470340	21 612 695	19 212 989	21 012 297
إجمالي فائض الاستغلال	151382044	199 154 309	111 514 238	156 125 310
المنتجات العملياتية الأخرى	10470340	4 468 243	36 811 872	35 325 998
الأعباء العملياتية الأخرى	3066389	59809719	4714634	6645863

**الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج
التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)**

89251661	69735872	126286289	71809036	المخصصات الإهلاكات و المؤونات وخسائر القيمة
19157728	25514032	61819427	15809309	استرجاع الخسائر القيمة و المؤونات
114 711 512	99 389 637	119 575 972	102 786 268	النتيجة العملياتية
1902389	3489934	1440916	3471050	المنتجات المالية
7490872	9528955	8764336	3176434	الأعباء المالية
5 588 483	6 039 021	-7 323 419	294 616	النتيجة المالية
109 123 029	93 350 616	112 252 552	103 080 885	النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
25048867	24555482	34485912	29698856	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
3754547	744857	29707281	3035686	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
1 641 685 138	1 522 738 472	1 594 647 658	1 373 919 441	مجموع منتجات الأنشطة العادية
1 561 401 521	1 454 688 195	1 487 173 736	1 297 501 726	مجموع أعباء الأنشطة العادية
				النتيجة الصافية للأنشطة العادية
				عناصر غير عادية (منتجات)
				عناصر غيرعادية (أعباء)
				النتيجة الغير عادية
80283615	68050276	10747392	76417715	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (4-7-10-13)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لمؤسستي سوناريك والشركة الفرعية سيريل قسنطينة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

نلاحظ من خلال جدول رقم (3-3) الذي يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2014-2017) أن:

- ❖ إنتاج السنة المالية شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة حيث تطور سنة 2015 وقدر هذا التطور بـ 8,63% نسبة إلى سنة 2014، على غرار سنة 2016 الذي عرف انخفاضا طفيفا بـ 0,004% مقارنة بسنة 2015، لترتفع مجددا سنة 2017 بنسبة 8,81% نسبة إلى سنة 2016.
 - ❖ لقد تبين لنا أن استهلاك السنة المالية في تطور خلال فترة الدراسة، حيث قدر هذا التطور سنة 2015 بـ 7,50% أما في 2016 قدر بـ 6,22% ليسجل في 2017 ما يعادل 9,34% على اعتبار أن سنة الأساس هي السنة الماضية.
 - ❖ لقد عرفت أيضا القيمة المضافة للاستغلال تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت تطور سنة 2015 وقدر هذا التطور بـ 10,32% على خلاف سنة 2016 التي سجلت انخفاضا قدر بـ 9,06%، بينما سنة 2017 شهدت تطورا قدر بـ 7,90% باعتبار أن سنة الأساس هي السنة الماضية.
 - ❖ بينما نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال هو أيضا في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجل تطور سنة 2015 قدر بـ 31,55%، بينما تراجع سنة 2016 بـ 44,00% أما في سنة 2017 تطور بـ 40,00% باعتبار أيضا أن سنة الأساس هي السنة الماضية.
 - ❖ نلاحظ أن النتيجة العملياتية في تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث سجلت تطور سنة 2015 قدر بـ 16,33% مقارنة بسنة 2014، على غرار سنة 2016 التي عرفت انخفاضا قدر بـ 16,88% نسبة إلى سنة 2015، بينما ارتفع سنة 2017 وقدر هذا الارتفاع بـ 15,41% مقارنة بسنة 2016.
 - ❖ نرى أن النتيجة المالية حققت في سنة 2014، 2016، 2017 نتيجة موجبة وهذا راجع إلى أن المنتجات المالية أكبر من الأعباء المالية، أما سنة 2015 حققت نتيجة سالبة وهذا راجع إلى أن الأعباء المالية أكبر من المنتجات المالية.
 - ❖ لاحظنا أن النتيجة العادية في تطور وهذا خلال سنة 2015 وقدر هذا التطور بـ 8,89%، على غرار سنة 2016 التي سجلت انخفاضا قدر بـ 16,83%، أما خلال سنة 2017 تطور بمقدار 16,89% على اعتبار سنة الأساس السنة الماضية.
 - ❖ ومن خلال جدول حسابات النتائج تبين أن النتيجة الصافية للسنة المالية موجبة وهذا يدل على ربح حققته المؤسسة، ويرجع هذا الربح إلى أن إيراداتها أكبر من أعبائها.
- من خلال ما سبق تبين هناك انخفاض في النتائج سنة 2016 وهذا بسبب الإضراب الذي قام به عمال المؤسسة لمدة شهرين.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لمؤسستي سوناريك والشركة الفرعية سيريال قسنطينة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

تتم عملية التحليل انطلاقاً من الميزانية المالية عن طريق المؤشرات المالية، والمتمثلة في رأس المال العامل واحتياجاته والخزينة وهي مؤشرات التوازن المالي، وعن طريق مؤشرات أخرى تتمثل في مؤشرات السيولة والنشاط والمردودية والهيكلية وهذا من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها.

أولاً: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

لتحقيق توازن مالي في البنية المالية للمؤسسة يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، وتمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، وبعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة بقاعدة التوازن المالي الأدنى، ليتم بذلك حساب كل من رأس المال العامل، وكذا الاحتياج في رأس المال العامل للخزينة الصافية وفق الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-4): حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة "سوناريك" خلال فترة الدراسة (2014-2017)

الوحدة : دج

السنوات				البيان	
2017	2016	2015	2014	العلاقة	النسبة
1 443 965 328	1 466 312 691	1 456 806 100	1 340 459 136	الأموال الدائمة-الأصول الغير جارية	رأس مال العامل
813 059 814	1 051 694 168	881 467 134	1 027 301 426	قيم الاستغلال+القيم الغير جاهزة)-(الديون قصيرة الأجل-السلفيات مصرفية)	الاحتياجات رأس مال العامل
630 905 513	409 618 521	575 338 966	313 157 708	خزينة الأصول-خزينة الخصوم	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-4) الذي يمثل حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017) أن:

❖ **رأس المال العامل:** موجب خلال سنوات الدراسة الأربعة، وهذا ما يدل على قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وهذا ما يسمح لها بتحقيق فائض قد تستعمله في تغطية جزء من الأصول الجارية.

❖ **الاحتياج في رأس مال العامل:** موجب خلال سنوات الدراسة الأربعة، مما يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد إضافية لتغطية أنشطتها الاستغلالية.

❖ **الخزينة الصافية:** موجبة خلال سنوات الدراسة الأربعة، أي أن رأس مال العامل يغطي احتياجاته وهذا ما يدل على أن المؤسسة على استعداد تام لمواجهة التزاماتها الفورية، ويبين أن الوضع الذي تعيشه هو تحقيق أدنى شروط التوازن المالي أي لديها السيولة الكافية التي تستطيع تغطية احتياجات دورة الاستغلال.

ثانيا: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

بعد عرضنا لتحليل جانب الأصول والخصوم لميزانيات المؤسسة، سنقوم بتقييم لأدائها من خلال قياس تلك النتائج باستخدام مجموعة من النسب المالية، بهدف تقييم سيولة، نشاط، ربحية ومردودية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

أ- نسب السيولة:

سنقوم بحساب هذه النسب من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في آجالها المحددة، والجدول التالي يوضح أهم نسب السيولة:

الجدول رقم (3-5): حساب نسب السيولة لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)

السنوات				البيان	
2017	2016	2015	2014	العلاقة	النسبة
8,97	10,59	16,20	12,66	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	نسبة السيولة العامة
5,34	5,68	9,96	7,49	الأصول الجارية-المخزونات /الخصوم الجارية	نسبة السيولة السريعة
3,48	2.67	6.00	2,72	القيم الجاهزة /الخصوم الجارية	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) الذي يمثل حساب نسب السيولة لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017) أن:

- ❖ **نسبة السيولة العامة:** تتراوح ما بين 8,97 و 16,20 وهي بذلك تجاوزت الحد الأدنى وهو الواحد وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، مما يبرز أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية أي مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.
 - ❖ **نسبة السيولة السريعة:** تتراوح ما بين 5,34 و 9,96 وهي نسبة مرتفعة وتنفوق النسبة المثلى التي يجب أن تكون ضمن المجال 0,3 ، 0,5، وهذا دليل على أن المؤسسة ليس بإمكانها تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة.
 - ❖ **نسبة السيولة الجاهزة:** تتراوح ما بين 2,67 و 6 وهي تفوق النسبة المثلى التي يجب أن تكون ضمن المجال 0,2 ، 0,3 وبهذا تستطيع المؤسسة تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة دون اللجوء إلى بيع المخزون، وهذا يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.
- ب- نسب النشاط:

تهتم نسب النشاط بقياس كفاءة وفعالية المؤسسة في استخدام مواردها المالية المتاحة لها والرقابة عليها، وتتمثل أبرز النسب المستعملة بالنشاط في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-6): حساب نسب النشاط لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)

البيان				النسبة			
العلاقة				السنوات			
				2017	2016	2015	2014
معدل دوران الأصول				0,39	0,37	0,4	0,35
معدل دوران الأصول الجارية				0,93	0,87	0,97	0,87
معدل دوران الأصول الثابتة				0,68	0,63	0,68	0,58
معدل دوران المخزون (مرة)				2,13	2,09	2,52	2,33
متوسط المخزون السلعي				711 158 582	680 929 265,5	595 915 830	540 664 579
متوسط فترة التخزين (أيام)				169,01	172,24	142,85	154,50
معدل دوران العملاء (أيام)				63,02	93,15	73,26	121,48
معدل دوران الموردين (أيام)				12,29	17,94	13,20	13,69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

من خلال الجدول رقم (3-6) الذي يمثل حساب نسب النشاط لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017) نلاحظ أن:

❖ **معدل دوران الأصول:** يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة بـ 0,35 وهذا يبين أن كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2014 يولد 0,35 دينار من المبيعات، أما في سنة 2015 سجل 0,4 لينخفض قليلا سنة 2016 إلى 0,37، في حين ارتفع سنة 2017 إلى 0,39، وبهذا كان أفضل معدل مسجل في سنة 2015 لأنه أكبر معدل.

❖ **معدل الأصول الجارية:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران الأصول الجارية يتراوح ما بين 0,87 و 0,97، وبهذا سجل أفضل معدل خلال سنة 2015 لأن كل دينار مستثمر خلال هذه السنة يولد 0,97 من المبيعات وهو أكبر معدل.

❖ **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات، فالنسبة لسنة 2014 يقدر هذا المعدل بـ 0,58 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0,58 دينار من المبيعات، أما سنة 2015 فارتفع المعدل ليصل إلى 0,68، لينخفض سنة 2016 إلى 0,63 أما سنة 2017 ارتفع ليصل إلى 0,68.

❖ **معدل دوران المخزون:** يقدر معدل دوران المخزون المثالي بـ 4 دورات (مرات)، ومن الجدول نلاحظ أن المعدل يتراوح ما بين 2,09 و 2,52 مرة وهو أقل من 4 مرات وهذا يعني أن المؤسسة لديها بطئ في دوران مخزونها.

❖ **متوسط فترة التخزين:** يمثل متوسط فترة التخزين عدد الأيام التي تبقى فيها المخزونات في مخازن المؤسسة قبل بيعها، ويجب أن لا تتعدى 90 يوم، ومن خلال الجدول نلاحظ أن متوسط فترة التخزين كبير جدا مقارنة بالفترة المحددة وهذا ما يحمل المؤسسة أعباء إضافية كمصاريف التخزين والتأمين على المخزونات.

❖ **معدل دوران الزبائن:** تمثل المدة الزمنية التي تمنحها المؤسسة للزبون حتى يسدد ما عليه، ويجب أن لا تتعدى 90 يوم، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة سنة 2014 منحت زبائنها أكثر من المدة المحددة حيث قدرت بـ 121,48 يوم، أما في سنة 2015 قامت بتخفيض عدد أيام حيث قدرت بـ 73,26 يوم أما في سنة 2016 ارتفعت المدة وتجاوزت المدة المحددة حيث قدرت بـ 93,15 في حين سنة 2017 قامت المؤسسة بتخفيض عدد الأيام لتصل إلى 63 يوم أي أنها حصلت أموالها قبل الفترة المحددة.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

❖ **معدل دوران الموردين:** وهي المدة التي يمنحها المورد للمؤسسة إلى حين موعد التسديد ويجب أن لا تتعدى 90 يوم، ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن المؤسسة سددت ما عليها قبل الفترة المحددة، ما يعني أن القدرة التفاوضية للمؤسسة مع الموردين منخفضة.

ت- نسب المردودية:

تستعمل المردودية للحكم على مدى فعالية التسيير داخل المؤسسة، ويتم حساب نسبها وفق الجدول التالي:

جدول رقم (3-7): حساب نسب المردودية لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)

البيان				النسبة	العلاقة
2017	2016	2015	2014	النسبة	العلاقة
0,15	0,03	0,05	0,04	المردودية الاقتصادية	الفائض الإجمالي للاستغلال/مجموع الأصول
0,02	0,02	0,03	0,023	المردودية المالية	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة
0,05	0,03	0,07	0,06	المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية/رقم الأعمال خارج الرسم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

نلاحظ من خلال جدول رقم (3-7) الذي يمثل حساب نسب المردودية لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017) أن:

❖ **المردودية الاقتصادية:** نلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار واحد من الأصول يدر فائض إجمالي قدره (0,04، 0,05، 0,03، 0,15)، حيث شهدت هذه النسبة تدبذبا فخلال سنة 2015 ارتفعت إلى 0,05 مقارنة بسنة 2014، في حين انخفضت إلى 0,03 سنة 2016، لترتفع وتسجل سنة 2017 أعلى قيمة لها وهي 0,15.

❖ **المردودية المالية:** نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها (0,02، 0,03، 0,02، 0,02) خلال الأربع سنوات، ونلاحظ أن أعلى قيمة لهذه النسبة كانت في سنة 2015 وهذا نتيجة ارتفاع النتيجة الصافية.

❖ **المردودية التجارية:** تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار من رقم الأعمال يقدم نتيجة صافية تقدر بحوالي (0,06، 0,07، 0,03، 0,05) خلال الأربع سنوات، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2015، وهذا راجع لارتفاع في النتيجة الصافية.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

ث - نسب الهيكلية (المديونية):

تهدف نسب المديونية إلى التعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل موجوداتها المختلفة، ويتم حساب هذه النسب وفق الجدول التالي:

جدول رقم (3-8): حساب نسب الهيكلية لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)

السنوات				البيان	
2017	2016	2015	2014	العلاقة	النسبة
1,65	1,65	1,66	1,62	الأموال الدائمة /الأصول الغير جارية	نسبة التمويل الدائم
1,50	1,47	1,47	1,5	الأموال الخاصة /الأصول الغير جارية	نسبة التمويل الذاتي
0,87	0,85	0,87	0,9	الأموال الخاصة /مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0,29	0,37	0,34	0,22	الديون متوسطة وطويلة الأجل/قدرة التمويل الذاتي	نسبة القدرة على التسديد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

ولكي نتمكن من حساب نسبة القدرة على التسديد يجب حساب قدرة التمويل الذاتي والموضح في الجدول

التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-9): حساب قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017)
الوحدة: دج

البيان	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	76 417 715	107 473 912	68 050 276	80 283 615
مخصصات الإهلاكات و المؤنات	1 090 972 560	1 044 053 081	1 015 251 089	1 007 021 214
مخصصات الإهلاكات و المؤنات المسترجعة	-	-	-	-
تغير قيمة الاستثمارات المتنازل عنها	10 470 340	44 698 243	36 811 872	35 325 988
الإعانات	-	-	-	-
قدرة التمويل الذاتي	1 177 860 615	1 196 216 236	1 120 113 237	1 122 630 817

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) الذي يمثل حساب نسب الهيكلية لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017) أن:

- ❖ **نسبة التمويل الدائم:** تتراوح ما بين 1,62 و 1,66 وهي أكبر من القيمة المعيارية الواحد، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة، مما يوضح أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.
- ❖ **نسبة التمويل الذاتي:** تتراوح ما بين 1,47 و 1,50 وبهذا قد تجاوزت الحد الأدنى وهو الواحد، لذا فالمؤسسة تتمتع بهامش أمان وهي قادرة على تغطية أصولها غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة مما يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- ❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** تتراوح ما بين 0,85 و 0,90 وهي بذلك تجاوزت الحد الأدنى المتمثل في المجال 0,3 ، 0,5 وبهذا تكون المؤسسة مستقلة ماليا خلال سنوات الدراسة، حيث أنها تعتمد على أموالها الخاصة لتغطية ديونها وهذا مؤشر جيد للمؤسسة.
- ❖ **نسبة القدرة على التسديد:** تتراوح ما بين 0,22 و 0,37 وهي أقل من النسبة المعيارية 0,5، وهذا مؤشر جيد وبهذا تكون المؤسسة قادرة على التسديد.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-9) الذي يمثل حساب قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة سوناريك خلال فترة الدراسة (2014-2017) أن:

❖ القدرة على التمويل الذاتي: حققت نتائج موجبة وهذا ما يدل على قدرة تمويل المؤسسة لذاتها.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية الخاصة بالشركة الفرعية سريال قسنطينة خلال الفترة (2014-2017)

سنحاول في هذا المطلب تحليل أهم القوائم المالية الخاصة بالشركة الفرعية سريال قسنطينة للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017، والمتمثلة في الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

الفرع الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة لشركة الفرعية سريال قسنطينة للفترة (2014-2017)

انطلاقاً من الميزانيات التفصيلية يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة لشركة الفرعية خلال الفترة (2014-2017).

أولاً: جانب الأصول

يمكن توضيح جانب الأصول للشركة الفرعية سريال قسنطينة للفترة (2014-2017) في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-10): الميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سيريال قسنطينة "جانب الأصول" خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: دج

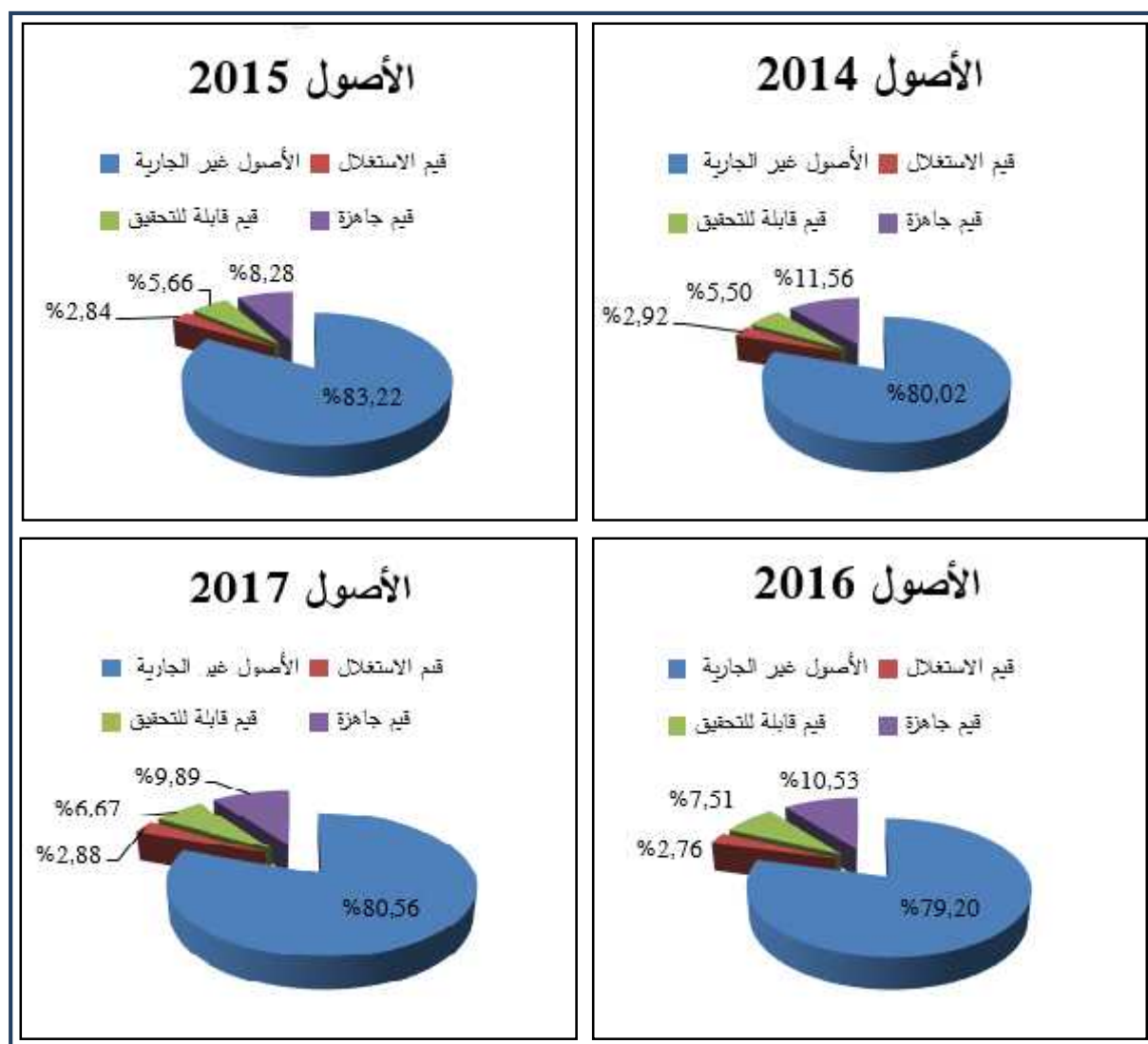
2017		2016		2015		2014		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
90,02	21 236 746 296 ,72	87,85	19 717 150 248 ,27	97,81	30 782 566 874 ,76	98,25	29 529 307 492 ,61	الأموال الدائمة
79,02	18 641 182 507 ,87	75,94	17 043 839 811 ,32	88,05	27 709 925 204 ,42	91,69	27 558 740 003 ,9	الأموال الخاصة
11,00	2 595 563 788,85	11,91	2 673 310 436,95	9,76	3 072 641 670,34	6,56	1 970 567 488,71	الخصوم غير الجارية
9,98	2 355 431 923,12	12,15	2 728 027 346,34	2,19	688 288 688,07	1,75	526 986 834,61	الخصوم الجارية
100	23 592 178 219,84	100	22 445 177 594,61	100	31 470 855 562,83	100	30 056 294 327 ,22	المجموع العام الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (14-17-20-23)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سريال قسنطينة "جانب الأصول" خلال الفترة (2014-2017):

الشكل رقم (3-7): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سريال قسنطينة "جانب الأصول" خلال الفترة (2014-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات السابقة

يتبين لنا من خلال جدول رقم (3-10) الذي يمثل الميزانية المالية المختصرة لشركة الفرعية سريال قسنطينة "جانب الأصول" خلال الفترة (2014-2017)، وباعتماد على ملحق رقم (14-17-20-23) الذي يمثل الميزانية المالية المفصلة خلال سنوات الدراسة أن:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

وجود تطور في أصول المؤسسة خلال سنة 2015 حيث بلغ هذا التطور ما يعادل 4,70% ويعود هذا التطور إلى ارتفاع قيمة الأصول غير الجارية سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة المتمثلة في الأصول المعنوية، على غرار سنة 2016 التي شهدت انخفاض في قيمة الأصول بـ 28,67% ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض كل من الأصول غير الجارية المتمثلة في الأصول العينية، و انخفاض الأصول الجارية المتمثلة في مخزونات المؤسسة، وكذا حساب الزئائن والقيم الجاهزة وهذا خلال سنة 2016 مقارنة 2015.

بينما سجلت قيمة الأصول تطورا سنة 2017 حيث قدرت نسبة التطور بـ 5,11% بسبب ارتفاع في الأصول غير الجارية الناتجة عن زيادة الأصول المعنوية والعينية والمالية، وكذا الارتفاع الحاصل في الأصول الجارية الناتجة عن الزيادة في المخزونات خلال سنة 2017 مقارنة 2016.

ثانيا: جانب الخصوم

يمكن توضيح جانب الخصوم لشركة الفرعية سيريال قسنطينة للفترة (2014-2017) الموضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-11): الميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سيريل قسنطينة "جانب الخصوم" خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: دج

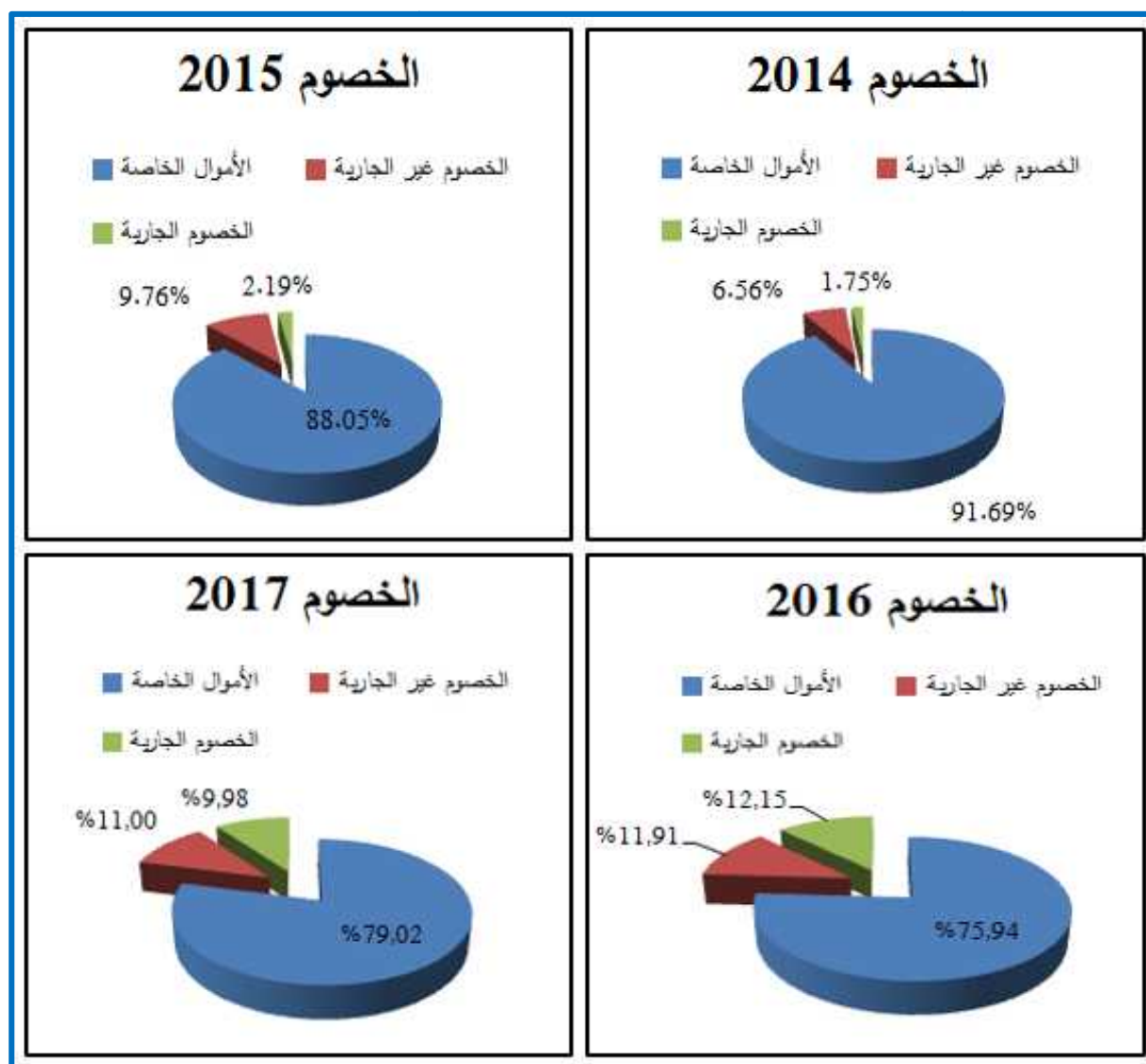
2017		2016		2015		2014		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
90,02	21 236 746 296 ,72	87,85	19 717 150 248 ,27	97,81	30 782 566 874 ,76	98,25	29 529 307 492 ,61	الأموال الدائمة
79,02	18 641 182 507 ,87	75,94	17 043 839 811 ,32	88,05	27 709 925 204 ,42	91,69	27 558 740 003 ,9	الأموال الخاصة
11,00	2 595 563 788,85	11,91	2 673 310 436,95	9,76	3 072 641 670,34	6,56	1 970 567 488,71	الخصوم غير الجارية
9,98	2 355 431 923,12	12,15	2 728 027 346,34	2,19	688 288 688,07	1,75	526 986 834,61	الخصوم الجارية
100	23 592 178 219,84	100	22 445 177 594,61	100	31 470 855 562,83	100	30 056 294 327 ,22	المجموع العام الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (15-18-21-24)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

والشكل التالي يمثل التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سيريال قسنطينة "جانب الخصوم" خلال الفترة (2014-2017):

شكل رقم (3- 8): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سيريال قسنطينة "جانب الخصوم" خلال الفترة (2014-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) الذي يمثل الميزانية المالية المختصرة للشركة الفرعية سيريال قسنطينة "جانب الخصوم" خلال الفترة (2014-2017) وباعتماد على الملحق رقم (15-18-21-24) الذي يمثل الميزانية المالية المفصلة للشركة خلال سنوات الدراسة أن:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

وجود تطور في خصوم المؤسسة خلال سنتي 2015 حيث بلغ هذا التطور ما يعادل 4,70% ويعود هذا التطور إلى أن الأموال الخاصة سنة 2015 أكبر من التي سجلت في سنة 2014 بسبب الارتفاع الحاصل في قيمة الاحتياطات، فضلا على زيادة الخصوم غير الجارية الناتجة عن الزيادة الكبيرة في القروض طويلة الأجل بالإضافة إلى زيادة الخصوم الجارية الناتجة عن الارتفاع الكبير في الديون الأخرى المتمثلة في الأجور واشتراكات الضمان الاجتماعي، على خلاف سنة 2016 التي سجلت انخفاضا يقدر بـ 28,67% بسبب أن الأموال الخاصة المسجلة سنة 2016 أقل من التي سجلت في 2015 ويعود هذا الانخفاض في انخفاض كل من رأس المال والاحتياطات، بالإضافة إلى انخفاض في الخصوم غير الجارية الناتجة عن انخفاض قيمة القروض.

أما خلال سنة 2017 شهدت تطورا في قيمة الخصوم قدر بـ 5,11% بسبب أن الأموال الخاصة المسجلة سنة 2017 أكبر من التي سجلت سنة 2016 نتيجة إلى الزيادة في قيمة الاحتياطات.

الفرع الثاني: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيربال قسنطينة للفترة (2014-2017)

ويمكن توضيح حسابات النتائج للشركة الفرعية سيربال قسنطينة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-12): جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيربال قسنطينة خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: دج

البيان	2014	2015	2016	2017
المبيعات والمنتجات الملحقة	8 958 691 866,86	8 140 439 355,70	8 760 530 681,19	9 570 576 053,75
تغييرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	-14 977 035,85	-72 769 542,72	36 993 669,93	-31 218 810,60
الإنتاج المثبت	-	-	5 589 153,10	-
إعانات الإستغلال	-	-	2 234 727,28	-
إنتاج السنة المالية	8 943 714 831,01	8 067 699 812,98	8 805 348 231,50	9 539 357 243,15
المشتريات المستهلكة	7 302 942 338,41	6 569 397 218,91	7 066 416 426,83	-7 694 617 427,09
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	237 429 100,90	249 336 013,17	146 484 100,44	-149 085 343,88
استهلاك السنة المالية	7 540 371 439,31	6 818 733 232,08	7 212 900 527,27	-7 843 702 770,97

**الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج
التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)**

1 695 654 472,18	1 592 447 704,23	1 248 936 580,90	1 403 343 391,70	القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
-1 123 789 477,24	1 066 514 323,66	1 222 240 138,08	1 037 230 930,13	أعباء المستخدمين
-24 967 655,78	22 492 555,30	39 714 542,37	39 208 408,52	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
546 897 339,16	503 440 825,27	-13 018 099,55	326 904 053,05	إجمالي فائض الإستغلال
84 157 768,48	102 398 456,43	109 642 497,50	112 137 858,03	النتجاتالعمليةالتي الأخرى
-256 201 448,26	20 374 522,12	88 740 206,35	63 512 337,08	الأعباء العمليةالتي الأخرى
-382 432 749,85	357 451 244,44	419 196 437,21	409 978 326,60	المخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
295 366 612,60	31 481 823,12	164 005 781,95	105 327 648,33	استرجاع الخسائر القيمة والمؤونات
287 757 522,13	259 945 338,26	-247 306 463,66	70 878 895,73	النتيجة العملية
92 730 630,85	39 416 307,81	214 340 941,95	199 917 717,86	المنتوجات المالية
-	-	157 556,70	-	الأعباء المالية
92 730 630,85	39 416 307,81	214 183 385,25	199 917 717,86	النتيجة المالية
380 488 152,98	298 911 646,07	-33 123 078,41	270 796 613,59	النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
-70 070 000,00	-	-	-	مشاركة العمال في النتيجة
-62 987 153,18	62 133 620,51	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
30 692 950,78	-40 690 077,08	-47 682 629,66	-35 246 822,46	الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية
10 011 582 255,08	8 978 644 818,86	8 555 659 034,38	9 361 098 055,23	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
-9 733 458 304,50	8 701 176 716,22	8 541 099 483,13	9 055 054 619,18	مجموع أعباء الأنشطة العادية
278 123 950,58	277 468 102,64	14 559 551,25	306 043 436,05	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	-	عناصر غير عادية (منتوجات)
-	-	-	-	عناصر غيرعادية (أعباء)
-	-	-	-	النتيجة الغير عادية
278 123 950,58	277 468 102,64	14 559 551,25	306 043 436,05	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (16-19-22-25)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

يتبين لنا من خلال جدول رقم (3-12) الذي يمثل جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيريل قسنطينة خلال الفترة (2014-2017) أن:

❖ النتيجة المالية شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة حيث سجلت انخفاض سنة 2015 وقدر هذا الانخفاض بـ 9,79% نسبة إلى سنة 2014، على غرار سنة 2016 التي عرفت ارتفاعا بـ 9,14% مقارنة بسنة 2015، لترتفع مجددا سنة 2017 بنسبة 8,33% نسبة إلى سنة 2016.

❖ نلاحظ أن استهلاك السنة المالية متذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت سنة 2015 بـ 9,57% أما في 2016، 2017 سجلت تطورا قدر بـ 5,78%، 8,74% على التوالي على اعتبار أن سنة الأساس هي السنة الماضية.

❖ كما عرفت أيضا القيمة المضافة للاستغلال تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت انخفاضا سنة 2015 وقدر هذا الانخفاض بـ 11,00% على خلاف سنة 2016 و 2017 التي سجلتا تطورا قدر بـ 27,50%، 6,48% على التوالي باعتبار أن سنة الأساس هي السنة الماضية.

❖ نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال هو أيضا في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجل عجز سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وقدر هذا العجز بـ 103,98%، وسبب هذا العجز الارتفاع الحاصل في أعباء المستخدمين وارتفاع الضرائب، على غرار سنتي 2016 و 2017 التي سجلتا تطور قدر هذا التطور سنة 2016 بـ 3967,23% وفي سنة 2017 قدر بـ 8,63%، باعتبار أن السنة الماضية هي سنة الأساس.

❖ لاحظنا أن النتيجة العملياتية في تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث كان هناك عجز سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وقدر هذا العجز بـ 4,48% ويعود السبب في ذلك كون إجمالي فائض الاستغلال سالب خلال نفس السنة، أما خلال سنتي 2016 و 2017 شهدت النتيجة العملياتية تطورا قدر هذا التطور بـ 205,11% و 10,69% على التوالي، باعتبار السنة الماضية هي سنة الأساس.

❖ كما أن النتيجة المالية حققت خلال السنوات الأربعة نتيجة موجبة، وهذا راجع إلى أن المنتجات المالية أكبر من الأعباء المالية.

❖ لقد لاحظنا أن النتيجة العادية هي أيضا في تذبذب حيث سجلت عجز سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 قدر هذا العجز بـ 9524,26%، على غرار سنتي 2016 و 2017 التي حققتا تطور وقدر هذا التطور بـ 1805,74% و 0,23% على التوالي، باعتبار سنة الأساس هي السنة الماضية.

❖ تبين من خلال جدول حسابات النتائج أن النتيجة الصافية للسنة المالية موجبة وهذا يدل على ربح حققته المؤسسة ويرجع هذا الربح إلى أن إيراداتها أكبر من أعبائها.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

تتم عملية التحليل انطلاقاً من الميزانية المالية عن طريق المؤشرات المالية، والمتمثلة في رأس المال العامل واحتياجاته والخزينة وهي مؤشرات التوازن المالي، وعن طريق مؤشرات أخرى تتمثل في مؤشرات السيولة والنشاط والمردودية والهيكلية، وهذا من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها.

أولاً: تقييم الأداء باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سيتم حساب كل من رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، والخزينة الصافية وفق الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-13): حساب مؤشرات التوازن المالي للشركة الفرعية سيريل قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)

الوحدة: دج

السنوات				البيان	
2017	2016	2015	2014	العلاقة	النسبة
2 231 303 061,01	1 940 798 348,77	4 593 887 871.9	5479527491,09	الأموال الدائمة-الأصول الغير جارية	رأس مال العامل
102 251 479,54	-421 971 066,92	1 987 195 819,57	2 005 534 247,97	قيم الاستغلال+القيم الغير جاهزة)-(الديون قصيرة الأجل-السلفيات مصرفية)	الاحتياجات رأس مال العامل
2 333 554 540,55	2 362 769 415,69	2 606 692 052,33	3 473 993 243,12	خزينة الأصول-خزينة الخصوم	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

يمكن القول من خلال الجدول رقم (3-13) الذي يمثل حساب مؤشرات التوازن المالي للشركة الفرعية سيربال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017) أن:

- ❖ **رأس المال العامل:** موجب خلال سنوات الدراسة الأربعة مما يبرز قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وهذا ما يسمح لها بتحقيق فائض قد تستعمله في تغطية جزء من الأصول الجارية.
- ❖ **الاحتياج في رأس مال العامل:** موجب خلال السنوات التالية 2014، 2015، 2017، وهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد إضافية لتغطية أنشطتها الاستغلالية، بينما سنة 2016 نلاحظ أن قيمة الاحتياج في رأس المال العامل سالبة بسبب قدرة الديون قصيرة الأجل على تغطية الأصول الجارية.
- ❖ **الخزينة الصافية:** موجبة خلال سنوات الدراسة الأربعة، أي أن رأس مال العامل يغطي احتياجاته، مما يبين أن المؤسسة على استعداد تام لمواجهة التزاماتها الفورية، ولديها السيولة الكافية التي تستطيع تغطية احتياجات دورة الاستغلال.

ثانيا: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية أداة من أجل الوصول إلى نتيجة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة لذلك سنقوم بحساب مختلف النسب المالية وفق الجداول التالية:

أ- نسب السيولة:

لتقييم سيولة المؤسسة سنقوم بحساب كل من نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة السريعة، نسبة السيولة الجاهزة، وهذا وفق الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

الجدول رقم (3-14): حساب نسب السيولة للشركة الفرعية سيريال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)

السنوات				البيان	
2017	2016	2015	2014	العلاقة	النسبة
1,95	1.71	7,67	11,40	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	نسبة السيولة العامة
1,66	1.48	6.38	9,73	الأصول الجارية-المخزونات / الخصوم الجارية	نسبة السيولة السريعة
0,99	0,87	3,79	6,59	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3-14) الذي يمثل حساب نسب السيولة للشركة الفرعية سيريال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017) أن:

❖ **نسبة السيولة العامة:** تتراوح ما بين 1,71 و 11,40 وهي بذلك تجاوزت الحد الأدنى وهو الواحد وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، أي أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية أي مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.

❖ **نسبة السيولة السريعة:** تتراوح ما بين 1,48 و 9,73 وهي نسبة مرتفعة وتجاوزت النسبة المثلى التي يجب أن تكون ضمن المجال 0,3، 0,5، وهذا دليل على أن المؤسسة ليس بإمكانها تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة.

❖ **نسبة السيولة الجاهزة:** تتراوح ما بين 0,87 و 6,59 وهي تفوق النسبة المثلى التي يجب أن تكون ضمن المجال 0,2، 0,3، وبهذا تستطيع المؤسسة تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة دون اللجوء إلى بيع المخزون.

ب- نسب النشاط:

ويمكن حساب نسب النشاط وفق الجدول الموالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-15): حساب نسب النشاط للشركة الفرعية سيريال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)

السنوات				البيان	
2017	2016	2015	2014	العلاقة	النسبة
0,41	0,39	0,26	0,30	المبيعات/إجمالي الأصول	معدل دوران الأصول
2,09	1,88	1,54	1,49	صافي المبيعات /مجموع الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
0,50	0,49	0,31	0,37	صافي المبيعات /صافي الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
14,73	11,57	9,19	–	تكلفة المبيعات/متوسط المخزون	معدل دوران المخزون (مرة)
649803635.025	756839422.18	885269086.815	–	مخ+1/مخ2	متوسط المخزون السلعي
24,44	31,11	39,17	–	360/ معدل دوران المخزون	متوسط فترة التخزين (أيام)
34,79	37,51	50,07	42,65	قيمة الزبائن +أوراق القبض*360/صافي المبيعات الآجلة السنوية	معدل دوان العملاء (أيام)
4,47	15,91	13,64	–	الموردون+أوراق الدفع*360/قيمة المشتريات السنوية	معدل دوران الموردين (أيام)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

من خلال الجدول رقم (3-15) الذي يمثل حساب نسب النشاط للشركة الفرعية سيريل قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017) نلاحظ أن:

❖ **معدل دوران الأصول:** يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 0,30 وهذا يبين أن كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2014 يولد 0,30 دينار من المبيعات، أما في سنة 2015 سجل 0,26 ليرتفع سنتي 2016 و 2017 إلى 0,39 و 0,41 على التوالي، وبهذا كان أفضل معدل مسجل في سنة 2017 لأنه أكبر معدل.

❖ **معدل الأصول الجارية:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران الأصول الجارية يتراوح ما بين 1,49 و 2,09، وبهذا سجل أفضل معدل خلال سنة 2017 لأن كل دينار مستثمر خلال هذه السنة يولد 2,09 من المبيعات وهو أكبر معدل.

❖ **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2014 يقدر هذا المعدل ب 0,37 وهذا يبرز أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0,37 دينار من المبيعات، أما سنة 2015 انخفض المعدل ليصل إلى 0,31، ليرتفع سنتي 2016 و 2017 إلى 0,49 و 0,50 على التوالي.

❖ **معدل دوران المخزون:** يقدر معدل دوران المخزون المثالي ب 4 دورات (مرات)، ومن الجدول نلاحظ أن المعدل يتراوح ما بين 9,19 و 14,73 مرة وهو أكبر من 4 وهذا يدل على كفاءة الشركة وهو مؤشر جيد لها.

❖ **متوسط فترة التخزين:** يشكل متوسط فترة التخزين عدد الأيام التي تبقى فيها المخزونات في مخازن المؤسسة قبل بيعها، ويجب أن لا تتعدى 90 يوم، ومن خلال الجدول يتبين لنا أن متوسط فترة التخزين لم يتعدى الفترة المحددة، وهذا أفضل للمؤسسة فتكاليف التخزين تصبح أقل وسيولة المنشأة تتحسن وحاجة المنشأة إلى الأموال تقل.

❖ **معدل دوران الزبائن:** هي المدة الزمنية التي تمنحها المؤسسة للزبون حتى يسدد ما عليه، ويجب أن لا تتعدى 90 يوم، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة خلال السنوات الأربعة كانت أقل من الفترة المحددة وهذا يدل على درجة عالية من السيولة وأداء أفضل للمنشأة.

❖ **معدل دوران الموردين:** وهي المدة التي يمنحها المورد للمؤسسة إلى حين موعد التسديد ويجب أن لا تتعدى 90 يوم، ومن خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة سددت ما عليها قبل الفترة المحددة، ما يعني أن القدرة التفاوضية للمؤسسة مع الموردين منخفضة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن مهلة التحصيل أكبر من مهلة التسديد بالنسبة لمؤسسة سوناريك وهذا يعني أنها غير قادرة على تسير أمور خزintها.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

ت- نسب المردودية:

يمكن التمييز بين ثلاث مؤشرات للمردودية وهي: المردودية الاقتصادية، المردودية المالية، المردودية التجارية. وسيتم حسابها وفق الجدول التالي:

جدول رقم (3-16): حساب نسب المردودية للشركة الفرعية سيريل قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)

السنوات				البيان	
2017	2016	2015	2014	العلاقة	النسبة
0,02	0,02	-4,14	0,01	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
0,01	0,02	5,25	0,01	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	المردودية المالية
0,03	0,03	0,001	0,03	نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم	المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

يتبين لنا من خلال جدول رقم (3-16) الذي يمثل حساب نسب المردودية للشركة الفرعية سيريل قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017) أن :

❖ **المردودية الاقتصادية:** نلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار واحد من الأصول يدر فائض إجمالي قدره (0,01، 0,02، 0,02)، وهذا خلال السنوات التالية 2014، 2016، 2017 على التوالي وهي نسب ضعيفة، أما سنة 2015 كانت المؤسسة لا تتمتع بمردودية اقتصادية، حيث كل دينار مستثمر في مجموع أصول المؤسسة يحقق خسارة تقدر بـ 4.14 دج، وهذا راجع إلى ارتفاع في كل من أعباء المستخدمين و الضرائب.

❖ **المردودية المالية:** نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها (0,01، 5,25، 0,02، 0,01) خلال الأربع سنوات، كما نلاحظ أن أعلى قيمة لهذه النسبة كانت في سنة 2015 بينما النسب الأخرى ضعيفة.

❖ **المردودية التجارية:** تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار من رقم الأعمال يقدم نتيجة صافية تقدر بحوالي (0,03، 0,001، 0,03، 0,03) خلال الأربع سنوات، وهي تعتبر نسب ضعيفة.

ث- نسب الهيكلية (المديونية):

يمكن حساب نسب الهيكلية وفق الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-17): حساب نسب الهيكلية للشركة الفرعية سيريال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)

البيانات				السنوات	
النسبة	العلاقة	2014	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	1,23	1,18	1,11	1,12
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية	1,15	1,06	0,96	0,98
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	0,92	0,88	0,76	0,79
نسبة القدرة على التسديد	الديون متوسطة وطويلة الأجل ÷ قدرة التمويل الذاتي	0,14	0,23	0,27	0,23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-18): حساب قدرة التمويل الذاتي للشركة الفرعية سيربال قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017)

الوحدة: دج

البيان	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	306 043 436,05	14 559 551,25	277 468 102,64	278 123 950,58
مخصصات الإهلاكات والمؤونات	13 220 440 025,62	13 463 198 710,72	9 558 029 659,05	10 876 708 776,02
مخصصات الإهلاكات والمؤونات المسترجعة	-	-	-	-
تغير قيمة الإستثمارات المتنازل عنها	112 137 858,03	109 642 497 ,50	102 398 456,43	84 157 768,48
الإعانات	-	-	-	-
قدرة التمويل الذاتي	13 638 621 319,7	13 587 400 759,47	9 937 896 218,12	11 238 990 495,08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2014-2017)

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-17) الذي يمثل حساب نسب الهيكلية لشركة الفرعية سيريل قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017) أن:

❖ **نسبة التمويل الدائم:** تتراوح ما بين 1,11 و 1,23 وهي أكبر من القيمة المعيارية الواحد، مما يعبر على أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

❖ **نسبة التمويل الذاتي:** تجاوزت الحد الأدنى وهو الواحد خلال سنتي 2014 و 2015 فالمؤسسة تتمتع بهامش أمان، وهي قادرة على تغطية أصولها غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة وهي تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، أما خلال سنتي 2016 و 2017 نلاحظ انخفاض هذه النسبة عن الحد الأدنى، مما يبرز أن المؤسسة لم تستطع تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** تتراوح ما بين 0,76 و 0,92 وهي بذلك تجاوزت الحد الأدنى المتمثل في المجال 0,3، 0,5 وبهذا تكون المؤسسة مستقلة ماليا خلال سنوات الدراسة، حيث أنها تعتمد على أموالها الخاصة لتغطية ديونها وهذا مؤشر جيد للمؤسسة.

❖ **نسبة القدرة على التسديد:** تتراوح ما بين 0,24 و 0,23 وهي أقل من النسبة المعيارية وهذا مؤشر جيد وبهذا تكون المؤسسة قادرة على التسديد.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-18) الذي يمثل حساب قدرة التمويل الذاتي للشركة الفرعية سيريل قسنطينة خلال فترة الدراسة (2014-2017) أن:

❖ **القدرة على التمويل الذاتي:** حققت نتائج موجبة وهذا ما يدل على قدرة تمويل المؤسسة لذاتها.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسستين باستخدام نماذج (Altman Z-score Kida Springate) خلال الفترة (2014-2017)

سنقوم من خلال هذا المبحث بمعرفة الوضعية المالية المستقبلية للمؤسستين هل هما في حالة تعثر ام لا وذلك باستخدام كل من نموذج Altman Z-score ونموذج Springate ونموذج Kida.

المطلب الأول: التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة سوناريك للفترة (2014-2017) باستخدام نماذج (Altman Z-score، Springate، Kida)

سننتظر في هذا المطلب إلى بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة سوناريك للفترة (2014-2017)

الفرع الأول: نموذج Altman Z-Score

تحتسب قيمة مؤشر التعثر المالي وفق المعادلة التالية:

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998 X_5$$

جدول رقم (3-19): يبين كيفية تطبيق نموذج Altman Z-Score على مؤسسة سوناريك للفترة (2014-2017)

النسب المالية	2014	2015	2016	2017
X_1 = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.	0,37	0,39	0,38	0,37
X_2 = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول.	0,02	0,03	0,02	0,02
X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.	0,03	0,03	0,02	0,03
X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الديون.	8,65	6,48	5,85	6,53
X_5 = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول.	0,35	0,4	0,37	0,39
قيمة z	4,36	3,51	3,17	3,43

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسسات محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

من خلال الجدول السابق نصنف مؤسسة سوناريك إلى متعثرة وغير متعثرة حسب نموذج Altman Z-Score وذلك بناء على قيمة Z والتي يجرى تصنيف المؤسسات إلى ثلاث فئات حسب قدرتها على الاستمرار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-20): تصنيف مؤسسة سوناريك حسب نموذج Altman Z-Score للفترة (2014-2017)

الفئة	درجة المخاطرة	دليل الاستمرار	2014	2015	2016	2017
الفئة الأولى	المؤسسة مهددة بالتعثر المالي	أقل من أو يساوي 1,21				
الفئة الثانية	المؤسسة مستمرة وغير معرضة لخطر التعثر المالي	أكبر من أو يساوي 2,9	✓	✓	✓	✓
الفئة الثالثة	صعوبة الحكم على الحالة	من 1,21 إلى 2,9				

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال نتائج نموذج Altman Z-Score المطبق على مؤسسة سوناريك، أنه يمكن ملاحظة قيمة Z خلال فترة الدراسة (2014-2017) أكبر من 2,9، وهذا يعني أن المؤسسة مستمرة وغير معرضة لخطر التعثر المالي، بسبب وجود علاقة قوية بين قيمة Z وقيمة المتغير X_4 والملاحظ أن قيمة Z مرتفعة في مؤسسة سوناريك، وهذا راجع أن المؤسسة تعتمد على مصادرها الداخلية لتغطية ديونها.

ملاحظة:

لقد تم استخدام نموذج Altman Z-Score للفترة (1969-1975) على مؤسسة سوناريك، وكان من المفروض أنه يوجد متوسط الصناعة من أجل المقارنة لكن نظرا لقلّة الدراسات في الجزائر لم نستطع الحصول عليه.

تم استعمال القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في حساب هذا النموذج نظرا لعدم توفر القيمة السوقية.

الفرع الثاني: نموذج Springate

وتحسب قيمة مؤشر التعثر المالي وفق المعادلة التالية:

$$Z=1.03X_1+ 3.07X_2+ 0.66X_3+ 0.4X_4$$

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-21): يبين كيفية تطبيق نموذج Springate على مؤسسة سوناريك للفترة

(2014-2017)

النسبة المالية	2014	2015	2016	2017
X_1 = رأس مال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.	0,66	0,72	0,71	0,72
X_2 = الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة.	0,05	0,05	0,04	0,05
X_3 = الأرباح قبل الضرائب إلى الخصوم المتداولة .	0,9	1,17	0,61	0,6
X_4 = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.	0,66	0,74	0,96	0,75
قيمة Z	1,69	1,96	1,64	1,59

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول السابق نصنف مؤسسة سوناريك إلى متعثرة وغير متعثرة حسب نموذج Springate وذلك بناءا على قيمة Z والتي يجرى تصنيف المؤسسات إلى فئتين حسب قدرتها على الاستمرار، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-22): تصنيف مؤسسة سوناريك حسب نموذج Springate للفترة (2014-2017)

الفئة	درجة المخاطرة	دليل الاستمرار	2014	2015	2016	2017
الفئة الأولى	مهدة بالتعثر المالي	$z < 0.862$				
الفئة الثانية	حالة أمان	$z > 0.862$	✓	✓	✓	✓

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال نتائج Springate المطبق على مؤسسة سوناريك يمكن ملاحظة أن قيمة Z خلال فترة الدراسة (2014-2017) أكبر من 0,862، وهذا يعني أن المؤسسة في حالة أمان نتيجة اعتمادها على الأصول الملموسة، حيث أن قيمة Z مرتفعة نسبة إلى النسبة المعيارية، وهذا راجع إلى ارتفاع في قيمة المتغيرات X_1 و X_3 و X_4 ، بالنسبة للمتغير X_1 ، ويتبين أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الملموسة، أما قيمة المتغير X_3 يبين لنا قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل باستخدام أرباحها وهذا خلال سنتي 2014 و 2015، في حين نجد أن قيمة المتغير X_4 يبين لنا قدرة المؤسسة على تمويل الأصول الملموسة من خلال مبيعاتها خلال سنتي 2016 و 2017.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

الفرع الثالث: نموذج Kida

وتحسب قيمة مؤشر التعثر المالي وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

جدول رقم (3-23): يبين كيفية تطبيق نموذج Kida على مؤسسة سوناريك للفترة (2014-2017)

النسبة المالية	2014	2015	2016	2017
X_1 = صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول	0.02	0.03	0.02	0.02
X_2 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الخصوم	0.9	0.87	0.85	0.87
X_3 = صافي الأصول السائلة / الخصوم المتداولة.	2.72	6.003	2.67	3.48
X_4 = المبيعات / إجمالي الأصول.	0.35	0.4	0.37	0.39
X_5 = الأصول النقدية / إجمالي الأصول.	0.09	0.15	0.1	0.16
قيمة Z	2.03	3.39	1.81	2.21

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول السابق نصنف مؤسسة سوناريك إلى متعثرة وغير متعثرة حسب نموذج Kida وذلك بناء على قيمة Z والتي يجرى تصنيف المؤسسات إلى فئتين حسب قدرتها على الاستمرار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-24): تصنيف مؤسسة سوناريك حسب نموذج Kida للفترة (2014-2017)

الفئة	درجة المخاطرة	دليل الاستمرار	2014	2015	2016	2017
الفئة الأولى	احتمالية تعثر المؤسسة مرتفعة	Z سالبة				
الفئة الثانية	احتمالية تعثر المؤسسة ضعيفة	Z موجبة	✓	✓	✓	✓

المصدر: من إعداد الطالبتين

يتبين لنا من خلال نتائج نموذج Kida المطبق على مؤسسة سوناريك أن قيمة Z خلال فترة الدراسة (2014-2017) موجبة، مما يبرز أن المؤسسة في حالة أمان واحتمالية تعثرها ضعيف نتيجة ارتفاع في

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسسات محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

قيمة المتغيرين X_2 و X_3 ، فالنسبة للمتغير X_2 يبين لنا أن المؤسسة مستقلة ماليا لأنها تعتمد على أموالها الخاصة لتغطية ديونها، أما بالنسبة للمتغير X_3 يبين أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة.

من خلال النتائج المتوصل لها بتطبيق كل من نموذج Altman Z-Score ونموذج Springate ونموذج Kida في مؤسسة سوناريك نلاحظ أن:

- مؤسسة سوناريك في حالة أمان وفق كل من نموذج Altman Z-Score ونموذج Springate و نموذج Kida وهذا يتطابق مع المؤشرات المالية السابقة التي تم التطرق إليها بخصوص الوضع الاقتصادي للمؤسسة.

ومن خلال ما سبق نتوصل إلى أن المؤسسة تتمتع بوضع اقتصادي جيد رغم بعض المؤشرات السلبية.

المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركة الفرعية سيريال قسنطينة للفترة (2014-2017)

سنقوم في هذا المطلب إلى بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركة الفرعية سيريال قسنطينة للفترة (2014-2017)

الفرع الأول: نموذج Altman Z-Score

وتحسب قيمة مؤشر التعثر المالي وفق المعادلة التالية:

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-25): يبين كيفية تطبيق نموذج Altman Z-Score على الشركة الفرعية سيريال قسنطينة للفترة (2014-2017)

النسب المالية	2014	2015	2016	2017
$X_1 = \text{رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.}$	0,18	0,14	0,07	0,09
$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول.}$	0,01	4,63	0,01	0,01
$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.}$	0,009	-0,001	0,01	0,02
$X_4 = \text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الديون.}$	6,76	7,37	3,15	3,76
$X_5 = \text{صافي المبيعات إلى مجموع الأصول.}$	0,3	0,26	0,39	0,4
قيمة Z	3,30	7,37	1,80	2,11

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول السابق نصنف الشركة الفرعية سيريال قسنطينة إلى متعثرة وغير متعثرة حسب نموذج Altman Z-Score وذلك بناء على قيمة Z والتي يجرى تصنيف المؤسسات إلى ثلاث فئات حسب قدرتها على الاستمرار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-26) : تصنيف الشركة الفرعية سيريال قسنطينة حسب نموذج Altman Z-Score للفترة (2014-2017)

الفئة	درجة المخاطرة	دليل الاستمرار	2014	2015	2016	2017
الفئة الأولى	المؤسسة معرضة لخطر التعثر المالي	أقل من أو يساوي 1,21				
الفئة الثانية	المؤسسة مستقرة وغير معرضة لخطر التعثر المالي	أكبر من أو يساوي 2,9	✓	✓		
الفئة الثالثة	صعوبة الحكم على الحالة	من 1,21 إلى 2,9			✓	✓

المصدر: من إعداد الطالبتين

لاحظنا من خلال نتائج نموذج Altman Z-Score المطبق على الشركة الفرعية سيريال قسنطينة يمكن ملاحظة قيمة Z خلال 2014، 2015 أكبر من 2,90 مما يعني أن الشركة مستقرة وغير معرضة لخطر التعثر المالي، وهذا راجع إلى أن الشركة تعتمد على مصادرها الداخلية للتغطية على ديونها.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

أما في سنة 2016 و 2017 فنلاحظ أن قيمة Z محصورة بين 1,23 و 2,9 وهذا يدل على صعوبة الحكم على الشركة، وهذا نتيجة تراجع مساهمة الأرباح المحتجزة في تمويل الموجودات وضعف في ربحية أصول الشركة.

يمكن القول من خلال النتائج المتوصل إليها أن الشركة الفرعية سيريل قسنطينة تتمتع باستقرار نسبي نتيجة تراجع بعض المؤشرات في السنوات السابقة للدراسة.

الفرع الثاني: نموذج Springate

وتحسب قيمة مؤشر التعثر المالي وفق المعادلة التالية:

$$Z=1.03X_1+ 3.07X_2+ 0.66X_3+ 0.4X_4$$

جدول رقم (3-27): يبين كيفية تطبيق نموذج Springate على الشركة الفرعية سيريل قسنطينة للفترة (2014-2017)

النسبة المالية	2014	2015	2016	2017
X_1 = رأس مال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.	0,33	0,27	0,14	0,14
X_2 = الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة.	0,02	-0,002	0,02	0,02
X_3 = الأرباح قبل الضرائب إلى الخصوم المتداولة.	0,51	-0,05	0,11	0,16
X_4 = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.	0,54	0,48	0,61	0,6
قيمة Z	0,95	0,43	0,52	0,55

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول السابق نصنف الشركة الفرعية سيريل قسنطينة إلى متعثرة وغير متعثرة حسب نموذج Springate وذلك بناء على قيمة Z والتي يجرى تصنيف المؤسسات إلى فئتين حسب قدرتها على الاستمرار كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-28): تصنيف الشركة الفرعية سيريال قسنطينة حسب نموذج Springate للفترة
(2014-2017)

2017	2016	2015	2014	دليل الاستمرار	درجة المخاطرة	الفئة
✓	✓	✓		$z < 0.862$	مهددة بالتعثر المالي	الفئة الأولى
			✓	$z > 0.862$	حالة أمان	الفئة الثانية

المصدر: من إعداد الطالبتين

تعتبر نتائج Springate المطبق على الشركة الفرعية سيريال قسنطينة أن قيمة Z خلال سنة 2014 كانت أكبر من 0.862 وهذا يعني أن الشركة في أمان من التعثر المالي، بسبب الارتفاع الحاصل في المتغيرين X_3 و X_4 ، ويبين لنا المتغير X_3 المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الأرباح، أما المتغير X_4 يبين مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الملموسة بواسطة مبيعاتها.

أما خلال السنوات المتبقية 2015، 2016، 2017 فنلاحظ أن قيمة Z أقل من 0.862 وهذا يعني أن المؤسسة مهددة بالتعثر المالي نتيجة أن الشركة غير قادرة على تمويل أصولها الملموسة وتغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة أرباحها نتيجة تراجع في قيمة الأصول الملموسة.

وعليه يمكن القول من خلال النتائج المتوصل إليها حسب نموذج Springate فإن الشركة الفرعية سيريال قسنطينة مهددة بالتعثر المالي.

الفرع الثالث: نموذج Kida

وتحسب قيمة مؤشر التعثر المالي وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

جدول رقم (3-29): يبين كيفية تطبيق نموذج Kida على الشركة الفرعية سيريل قسنطينة للفترة (2014-2017)

النسبة المالية	2014	2015	2016	2017
X_1 = صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول.	0,01	4,63	0,12	0,01
X_2 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الخصوم.	0,92	0,88	0,76	0,79
X_3 = صافي الأصول السائلة / الخصوم المتداولة.	6,59	3,79	0,87	0,99
X_4 = المبيعات / إجمالي الأصول.	0,3	0,26	0,39	0,4
X_5 = الأصول النقدية / إجمالي الأصول.	0,11	0,08	0,1	0,1
قيمة Z	3,6	7,08	1	1,01

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول السابق نصنف الشركة الفرعية سيريل قسنطينة إلى متعثرة وغير متعثرة حسب نموذج Kida وذلك بناء على قيمة Z والتي يجرى تصنيف المؤسسات إلى فئتين حسب قدرتها على الاستمرار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-30): تصنيف الشركة الفرعية سيريل قسنطينة حسب نموذج Kida للفترة (2014-2017)

الفئة	درجة المخاطرة	دليل الاستمرار	2014	2015	2016	2017
الفئة الأولى	احتمالية تعثر المؤسسة مرتفعة	Z سالبة				
الفئة الثانية	احتمالية تعثر المؤسسة ضعيفة	Z موجبة	✓	✓	✓	✓

المصدر: من إعداد الطالبتين

يتبين لنا من خلال نتائج نموذج Kida المطبق على الشركة الفرعية سيريل قسنطينة يمكن ملاحظة أن قيمة Z خلال فترة الدراسة (2014-2017) موجبة، وهذا يعني أن الشركة في حالة أمان واحتمالية تعثر الشركة ضعيف، وهذا نتيجة ارتفاع في قيمة المتغير الأول خلال سنة 2015 بسبب المساهمة الكبيرة

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج

التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

لأصول الشركة في نتيجتها الصافية، وهذا يعكس الارتفاع الكبير في قيمة Z ، بالإضافة إلى ارتفاع في قيمة المتغيرين X_2 و X_3 ، فالنسبة للمتغير X_2 يبين لنا أن الشركة مستقلة ماليا لأنها تعتمد على أموالها الخاصة لتغطية ديونها، أما بالنسبة للمتغير X_3 يبين أن الشركة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة.

من خلال النتائج المتوصل لها بتطبيق كل من نموذج Altman Z-Score ونموذج Springate ونموذج Kida في الشركة الفرعية سيريل قسنطينة نلاحظ أن:

المؤسسة تتمتع باستقرار في بداية فترة الدراسة إلا أن هناك تراجع في بعض المؤشرات على الرغم من أن نموذج Kida يقر باستقرارها خلال فترة الدراسة، وهذا نتيجة تساهل نموذج Kida مقارنة بالنموذجين السابقين.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسستين محل الدراسة باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للفترة (2014-2017)

خلاصة:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة حيث تم من خلاله التطرق لكل من مؤسستي سوناريك والشركة الفرعية سيريال قسنطينة من حيث التطور والنشأة وعرض الهيكل التنظيمي الخاص بهما وأبرز وحداتهما ومهامها، بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسستين من خلال حساب بعض النسب المالية وتحليلها وذلك بالاعتماد على القوائم المالية (الميزانية و حسابات النتائج) للفترة (2014-2017)، واتضح من خلال ذلك أن المؤسستين تمكنتا من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة ذلك من خلال تحقيقهما لخزينة صافية موجبة وهذا لا يمنع من تعرض المؤسستين لبعض الاختلالات.

وحتى نتعرف على مدى قدرة المؤسستين على الاستقرار قمنا باستخدام ثلاث نماذج على كل مؤسسة والمتمثلة في نموذج (Kida، Springate، Altman Z-score) للتنبؤ المبكر بالتعثر المالي للمؤسستين وتبين أن مؤسسة سوناريك في حالة مستقرة بينما الشركة الفرعية سيريال قسنطينة تتمتع باستقرار نسبي.

الخاتمة

بعد تناولنا للجوانب النظرية لكل من التعثر المالي والتنبؤ به من خلال نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، واستنادا للدراسات المرتبطة بالموضوع، تبين لنا مدى خطورة ظاهرة التعثر المالي على المؤسسة الاقتصادية لما لها من تأثيرات سلبية تقف في طريق استمراريته وتطورها، وهذا ناجم عن سلسلة من المشاكل التي تقع فيها المؤسسة، وقد تبين لنا أن التنبؤ بالتعثر المالي له دور كبير في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التعثر في مراحله المبكرة وتجنب الوصول إلى حالة الإفلاس والتصفية، وطبعا يتم هذا التنبؤ عن طريق مجموعة من النماذج الكمية التي تلعب دور المنبه باقتراب حدوث التعثر التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مختلف المؤسسات.

وانطلاقا من الدراسة الميدانية التي جاءت لإسقاط المفاهيم النظرية على الواقع العملي، و تطبيق كل من نموذج Altman Z-score ونموذج Springate ونموذج Kida على مؤسستي سوناريك والشركة الفرعية سيرال قسنطينة للتعرف على مدى قدرة المؤسستين على الاستقرار والقدرة على الاستمرار.

أولاً: اختبار صحة الفرضيات

فيما يلي سيكون اختبار صحة الفرضيات على ضوء النتائج الميدانية، وذلك على النحو التالي:

أ- **إختبار صحة الفرضية الأولى:** من خلال دراستنا الميدانية تم التوصل بأن مؤسسة سوناريك في حالة أمان من التعثر المالي وفق كل من نموذج (Altman Z-score، Springate، Kida) أما الشركة تتمتع باستقرار نسبي وفق نموذج Altman Z-score لأنها انتقلت من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة صعوبة الحكم على الحالة، بينما مهددة بالتعثر المالي حسب نموذج Springate وفي حالة أمان حسب نموذج Kida، مما يبين أن الشركة مستقرة نسبيا وهذا ما يثبت أن الفرضية الأولى صحيحة.

ب- **إختبار صحة الفرضية الثانية:** من خلال دراستنا الميدانية للمؤسستين محل الدراسة والنتائج المتوصل إليها نلاحظ وجود اختلاف في نتائج التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام كل من نموذج (Altman Z-score Kida Springate) في المؤسستين عينة الدراسة وهذا ما يثبت أن الفرضية الثانية صحيحة.

ثانياً: نتائج الدراسة

للإلمام بجوانب الموضوع وتحقيق الأهداف المتوخاة من الدراسة تم استخلاص العديد من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي، ويمكن إدراجها فيما يلي:

أ- نتائج الدراسة النظرية

- تشكل المؤسسة كيانا ماليا مستقلا تهدف لخلق قيمة مضافة، بحيث تعتمد في نشاطها على مجموعة من الوظائف لتطوير عملها وتحقيق أهدافها.
- تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة مليئة بالمخاطر وهذا يؤثر سلبا على استمراريته.

- التعثر المالي خلل يصيب المؤسسة قد يؤدي بها إلى الإفلاس في حالة عدم مقدرتها على معالجته خاصة وأن حدوثه لا يكون مفاجئاً، بل نتيجة التفاعل بين العديد من العوامل المختلفة.
- توجد أعراض مالية وأخرى غير مالية تظهر على المؤسسة المتعثرة.
- للحد من خطورة التعثر المالي وآثاره تستخدم المؤسسة أكثر من وسيلة للعلاج من بينها (الاندماج، تغيير الشكل القانوني، البيع).
- التنبؤ هو استقراء للمستقبل بالاعتماد على المعلومات التاريخية لتحقيق الأهداف المرجوة.
- التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة يشكل عنصراً ضرورياً لتجنبها مختلف المخاطر التي تواجهها، وعدم وصول المؤسسة إلى حالة الإفلاس والتصفية.
- استخدام المؤشرات المالية لتقييم وضعية المؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة.
- تعتبر مؤشرات التوازن المالي من بين الأدوات والأساليب المتبعة لترشيد قرارات المؤسسة.
- تعتبر النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي إنذارات مبكرة باقتراب حدوث التعثر من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.

ب- نتائج الدراسة التطبيقية

- حققت المؤسستين محل الدراسة نتيجة صافية موجبة وهذا دليل على تحقيقهما لأرباح خلال سنوات الدراسة.
- رأس المال العامل موجب للمؤسستين خلال سنوات الدراسة، وهذه الوضعية تعتبر إيجابية لأن المؤسستين استطاعتا تحقيق توازن مالي، مما يؤكد امتلاكهما لهامش أمان.
- حققت كل من مؤسسة سوناريك والشركة الفرعية سيريل قسنطينة خزينة موجبة خلال فترة الدراسة، أي أن المؤسستين لديهما السيولة الكافية التي تستطيع تغطية احتياجات دورة الاستغلال.
- تتمتع المؤسستين محل الدراسة بسيولة مالية موجبة، وهذا يدل على قدرة المؤسستين على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل.
- إن مهلة تحصيل الزبائن في مؤسسة سوناريك أكبر من مهلة دوران الموردين وهذا ما يعكس عدم فعاليتها في تسيير مواردها.
- مؤسسة سوناريك والشركة الفرعية سيريل قسنطينة تتمتعان باستقلالية مالية لاعتمادهما على التمويل الذاتي بشكل كبير.
- مؤسسة سوناريك في حالة أمان من التعثر المالي وفق كل من نموذج Altman Z-score ونموذج Springate ونموذج Kida .
- الشركة الفرعية سيريل قسنطينة تتمتع باستقرار نسبي وفق نموذج Altman Z-score لأنها انتقلت من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة صعوبة الحكم على الحالة.

- الشركة الفرعية سيريل قسنطينة مهددة بالتعثر المالي وهذا وفق نموذج Springate.
- الشركة الفرعية سيريل قسنطينة في حالة أمان من التعثر المالي وهذا وفق نموذج Kida.
- مؤسسة سوناريك تتمتع بوضع اقتصادي جيد رغم بعض المؤشرات السلبية.
- الشركة الفرعية سيريل قسنطينة تتمتع باستقرار نسبي.

ثالثا: التوصيات

- في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة وتأكيدا على الدور الذي تلعبه النسب المالية ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسستين محل الدراسة نورد مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة في النقاط التالية:
- ضرورة الاهتمام بتحليل نسب السيولة لأنها تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، ومدى قدرتها على الاستمرار.
 - إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات التي تخص التعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لإحداث تطور مستمر في النماذج.
 - ضرورة الكشف المبكر عن التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية، وهذا من خلال توجيه المؤسسات إلى ضرورة استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.
 - ضرورة قيام المؤسسة بعقد دورات تدريبية دورية في مجال التعثر المالي بمختلف جوانبه الذي قد يصيب المؤسسة بغية التعرف على كيفية التعامل معه.
 - مواكبة التطورات العلمية وتجارب البلدان في مجال التحليل والتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية للاستفادة منها وتفاذي الوقوع بنفس الأخطاء.
 - توعية متخذي القرار بالمؤسسات بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به نماذج التنبؤ.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال بحثنا في موضوع دراستنا الذي يعتبر بالغا في الأهمية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية والاقتصاد الوطني تبين لنا أن هناك بعض الجوانب المكملة لازالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والبحث، إذ يمكن دراسة التعثر المالي من عدة جوانب وفي ظروف مختلفة وفق الزمان والمكان، وبالتالي يمكن اقتراح العديد من المواضيع:

- بناء نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية الجزائرية.
- تطوير نماذج التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام أحدث النسب المالية.
- التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية باستخدام بعض النماذج الكمية دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية.



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- المعاجم:

1. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، 2006.
2. معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق ، بيروت، لبنان، 2001.

ب- الكتب:

1. أكرم ياملكي، القانون التجاري الشركات دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. إلياس بن ساسي ويوسف القريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2011.
3. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان، الأردن، 2011.
4. إياد عبد الفتاح النسور، أساليب التحليل الكمي مدخل لدراسة التسويق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2014.
5. جليل كاظم مدلول العارضي وارشيد عبد الأمير جاسم الشمري، استراتيجيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر ، عمان، الأردن، 2012.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
7. حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
8. حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
9. خضير كاظم حمود وهائل يعقوب فاخوري، إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
10. رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
11. زكريا الدوري وآخرون، وظائف وعمليات منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

12. سامح عبد المطلب عامر وعلاء محمد سيد قنديل، تخطيط ومراقبة الإنتاج في المؤسسات الصناعية والخدمية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
13. سعاد نائف برونوطي، الإدارة أساسيات إدارة الأعمال، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
14. سهيلة عبد الله سعيد، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
15. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
16. طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
17. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009.
18. عبد الرؤوف أحمد على محمد، إدارة المخاطر والأزمات، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، مصر، 2016.
19. عبد الستار الصياح وسعود العماري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات علمية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
20. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
21. عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة في شركات الأشخاص والأموال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
22. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية أزمة الرهن العقاري الأمريكي، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
23. عبد المعطي ارشيد وحسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
24. عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005.
25. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

26. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.
27. علاء فرحان طالب وآخرون، إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
28. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
29. عمري صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
30. فاتح ساحل ويوسف بومدين، تسيير التسيير المالي للمؤسسة، الطبعة الأولى، دار بلقيس دار البيضاء، الجزائر، 2016.
31. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
32. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SEM Financial، رام الله، فلسطين، 2008.
33. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي التمويل-الاستثمار-التخطيط-التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.
34. مجيد الكرخي، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
35. محفوظ جوده وآخرون، منظمات الأعمال المفاهيم والوظائف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
36. محمد المبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
37. محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر تطبيقات على التأمينات العامة، زهران للنشر، عمان، الأردن، 2009.
38. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2009.
39. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
40. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

41. محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
42. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
43. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
44. محمود أحمد فياض وعيسى يوسف قداد، إدارة الإنتاج والعمليات (مدخل نظري)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
45. محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الإعصار العلمي ومكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
46. مليكة زغيب و ميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
47. منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2007.
48. مؤيد عبد الحسين الفضل، تخطيط ومراقبة الإنتاج (منهج كمي مع دراسة الحالة)، الطبعة الأولى، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
49. نادية فضيل، شركات الأموال في القانون التجاري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
50. ناصر دادى عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، دس.
51. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الاولى، دار البادية ناشرون وموزعون، وسط البلد، عمان، 2012.
52. نوري منير، تسيير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
53. ياسر السكران وموسى مطر، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

ت - الأطروحات والرسائل:

- أطروحات الدكتوراه:

1. أمنية دربال، محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية العربية باستعمال النماذج القياسية دراسة حالة مؤشر سوق دبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014
 2. انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2016.
 3. حنان بوطغان، السياسة المالية ودورها في اختيار مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017.
 4. حيزية بنية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مصلحة صيدال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2017.
 5. رضوان باصور، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2018.
 6. سيف الدين قحاييرة، التمويل بالسندات أثره على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة سونلغاز الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016.
 7. طبيب سارة، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2017.
- رسائل الماجستير:

1. أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك -دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

2. إناس بليام، دور المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة نفطال مقاطعة الوقود، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجباية وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2015.
3. أوكاشبي صونيا، دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي دراسة حالة شركة إنجاز المنشآت الأساسية INERGA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية جباية وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2016.
4. جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
5. رضوان باصور، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مركب أنتيبوتيك الصيدال المدية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009.
6. سمية تبة، دور المعايير المحاسبية والمعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (GCB) من (2009-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014.
7. سهيلة بن الموفق، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006.
8. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة (2000-2002)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.
9. عبد الجبار علوان جبر الجياشي، دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تخصص قسم المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، 2017.
10. عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
11. عقبة قطاف، أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة- للفترة ما بين (2003-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

12. عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
13. لمجد بوزيدي، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة (DOUDAH)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.
14. محمد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) مؤسسة مدبغة ومراطة الروبية (TAMEG)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2011.
15. محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
16. مريم بن يوسف، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليلة 2، الجزائر، 2014.
17. مهني بوريش، مساهمة في تخفيض تكاليف المؤسسة من خلال التحكم في وظيفة التمويل دراسة حالة مؤسسة تصنيع وتوزيع الحليب Candia/Tchin-Lait -بجاية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
18. نسيم بروال، إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص استراتيجيات مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011.
19. هاشم أحمد (محمد علي) الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان دراسة على حالة شركات الصناعة المدرجة في سوق بوضة عمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.
20. هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004.

21. ولد عبد الجليل الشيخ ، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية حالة (الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير SONIMEK)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008.
 22. ياسر دلوان، استخدام النسب المالية في التنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على عينة من الشركات التجارية السورية، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على رخصة محاسب قانوني، جمعية المحاسبين القانونيين، سوريا، 2014.
- ث - المجالات:
1. أحمد فارس القيسي، هل تملك النماذج المبنية على النسب المالية قدرة تنبؤية على التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة دراسة مقارنة بين نموذج مشتق من النسب المالية للشركات الصناعية الأردنية ونموذج ألتمان، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 43، العدد 01، 2016.
 2. آشتي عبد الستار عبد الغني البريفكاني، أنموذج Altman بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 01، العدد 37، دس.
 3. ايت محمد مراد وعساوس موسى، التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة عمومية اقتصادية دراسة حالة مؤسسة "جن جن"، جامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد الثاني، 2018.
 4. إيمان رزافي وصبري مقيم، فعالية التنبؤ باستخدام نموذج التمهد الأسّي في ترشيد قرارات الإنتاج دراسة حالة مؤسسة صناعة الاسمنت بحجر السود سكيكدة، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 11، 2018.
 5. بشرى نجم عبد الله المشهداني وضمياء محمد جواد الشذر، مفهوم وأهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة انموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 20، العدد 75، 2014.
 6. بلقوم فريد وخليفة الحاج، دراسة تطبيقية لأسلوب التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات السليمة باستخدام التحليل الاحصائي العاملي AFD حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، المجلد 05، العدد 09، 2015.
 7. الخموسي أحمد الحليوي وأحمد الشريف أحمد، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2015.

8. رافعة إبراهيم عبد الله الحمداني، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Zeta-3&Kida / دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 03، العدد 43، 2018.
9. رضوان العمار وحسين قصري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، المجلد 37، العدد 05، 2015.
10. زهراء صالح الخياط، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بفشل المصارف دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوى (2008-2009)، مجلة تنمية الرافدين، كلية الحدباء الجامعة، العراق، المجلد 37، العدد 115، 2014.
11. زهرة حسن علوي ومحمد عباس نهود، انموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المختلطة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 103، 2015.
12. سامي محمد أحمد غنيمي، دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر المالي والفشل المالي في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، دس.
13. سعود جايد مشكور العامري وعبد الجبار علوان جبر، البيانات المحاسبية المعدلة وأثرها في الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد الخامس عشر، العدد 01، 2018.
14. الشريف ربحان، التعثر المالي المراحل الأسباب وطرق وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عنابة، الجزائر، المجلد 08، العدد 16، 2007.
15. عباس علوان وشريف المرشدي، استعمال أنموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة بابل، كلية العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، العراق، المجلد 26، العدد 01، 2017.
16. عبد الرحمن عبيد جمعة وإياد حماد عبد، استخدام نموذج الانحدار بروييتي في التنبؤ بفشل الشركات (سوق العراق المالي أنموذجاً)، مجلة جامعة أنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 08، العدد 15، 2016.

17. عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت-دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت باستخدام نموذج ALTMAN Z-SCORE 2000 و نموذج springate 1978، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد السابع، 2017.
18. عثمان عبد القادر حمد أمين وآخرون، أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة(دراسة ميدانية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة جامعة التنمية البشرية، الكلية التقنية الإدارية/جامعة السليمانية التقنية، العدد 03، دس.
19. علي شاهين وجاهد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، المجلد 25(4)، 2011.
20. عمر شريقي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 المنشأة المستمرة والتشريع الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 10، العدد التاسع عشر، 2016.
21. غالب شاكر بحيت، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 19، 2015.
22. ليندة آيت بشير، أساليب التنبؤ في إطار النظرية الحديثة للمحفظة للأوراق المالية، مجلة دولية علمية محكمة، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، دس.
23. ماجد عبد المجيد أحمد و هلال يوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية 2012-2014، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 17(2)، 2016.
24. محمد فيصل حسن، نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للمصارف (دراسة حالة قطاع المصارف والخدمات المالية)، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، جامعة الملك فيصل، السعودية، العدد 20، 2017.
25. منال خلخال و مليكة زغيب، تحليل نتائج عض الدراسات المطبقة لنموذج ألتمان في قياس درجة فشل المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 07، العدد السابع، 2013.

26. وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 32، العدد 100، 2010.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب:

1. John B. Caouette and others, **Managing Credit Risk: The Great Challenge for Global Financial Markets**, JohnWiley & Sons, USA, 1998.
2. John B. Guerard, Jr, Eli Schwartz, **Quantitative Corporate Finance**, Springer Science& Business Media, USA, 2007.

ب- المجلات:

1. Edward I. Altman and others , **Financial distress prediction in an International context :A Review and Empirical Analysis of Altman's Z-Score Model** , jornal of international Financial Managemen, vol 28, issue2, 2017.
2. Islam S.T.Babela, **Renas I.Mohamed, Business Failure Prediction using Sherrod and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011 - 2014)**, humanities journal of university of Zakho, Universityof Zakho, Kurdistan region, Iraq, Vol 4, No 2, september 2016.
3. Ivica Pervan, Tamara Kuvek, **The Relative Importance of Financial. Ratios and Nonfinancial Variables in Predicting of Insolvency**, creation operational research (CRORR), Croatia, Vol 4, 2013.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. <https://alphabeta.argaam.com/article/detail/19934>.
2. <https://www.provenmodels.com/597/z-score/edward-i.-altman>.

الملاحق

ملحق رقم (01): الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سوناريك لسنة 2013

1

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F. 0 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 6 6 3

Désignation de l'entreprise: EPE SONARIC SPA

Activité: STE DE REALISAT. GESTION IND.CONNEXES

Adresse: MCE 2 LOT EL-IDRISSI BOUZAREAH ALGER

Exercice clos le: 31/12/13

BILAN (ACTIF)

ACTIF	Montants Bruts	2013	2012
		Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIFS NON COURANTS			
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			
Immobilisations incorporelles	3 994 993	3 837 944	157 049
Immobilisations corporelles			243 393
Terrains	449 885 945		449 885 945
Bâtiements	783 578 220	244 238 715	539 341 505
Autres immobilisations corporelles	803 354 181	692 689 656	110 704 525
Immobilisations en concession			118 205 443
Immobilisations en cours			
Immobilisations financières			
Titres mis en équivalence			
Autres participations et créances rattachées			
Autres titres immobilisés			
Prêts et autres actifs financiers non courants	108 130 934		108 130 934
Impôts différés actif	8 170 318		8 170 318
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 155 134 593	540 764 319	1 214 370 277
ACTIF COURANT			1 236 939 879
Stocks et encours	487 256 893	3 966 504	483 300 389
Créances et emplois assimilés			406 441 584
Clients	363 036 320	90 159 638	272 876 682
Autres débiteurs	27 323 421	33 343	27 290 077
Impôts et assimilés	356 520		356 520
Autres créances et emplois assimilés			360 252
Disponibilités et assimilés			
Placements et autres actifs financiers courants			
Trésorerie	388 421 811		388 421 811
TOTAL ACTIF COURANT	1 266 406 788	34 159 486	1 172 247 221
TOTAL GENERAL ACTIF	3 421 541 381	1 034 923 807	2 386 617 508

ملحق رقم (02): الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سوناريك لسنة 2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		NIF 099902090259663													
Designation de l'entreprise:		EPE SONARIC SPA													
		BOUZAREAH ALGER													
Activité:		SOCIETE INDUSTRIELLE													
Adresse:		MCE 2 LOT EL-IDRISSI BOUZAREAH													
		Exercice clos le		31/12/14											
BILAN (ACTIF)															
				2014				2013							
ACTIF		Montants		Acquisitions		Provisions et		Net		Net					
		Bruts		pertes de		valeurs									
ACTIFS NON COURANTS															
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif															
Immobilisations incorporelles		4 109 560		3 953 476		156 104		157 049							
Immobilisations corporelles															
Terreins		449 865 945				449 865 945		449 865 945							
Bâtimens		783 578 220		272 840 112		510 738 107		539 341 805							
Autres immobilisations corporelles		606 259 323		715 065 158		91 194 165		110 704 525							
Immobilisations en concession															
Immobilisations encours															
Immobilisations financières															
Titres mis en équivalence															
Autres participations et créances rattachées															
Autres titres immobilisés															
Prêts et autres actifs financiers non courants		110 946 569				110 946 569		108 130 934							
Impôts différés actif		9 205 004				9 205 004		6 170 318							
Comptes de liaison															
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 163 963 644		991 865 749		1 172 196 899		1 214 370 277							
ACTIF COURANT															
Stocks et encours		594 062 465		3 523 528		590 536 036		483 300 189							
Créances et emplois assimilés															
Clients		498 036 321		95 558 938		402 479 381		272 876 682							
Autres débiteurs		48 525 523		33 343		48 492 179		27 280 077							
Impôts et assimilés		1 635 650				1 635 650		356 520							
Autres créances et emplois assimilés															
Disponibilités et assimilés															
Placements et autres actifs financiers courants															
Trésorerie		313 157 708				313 157 708		388 421 811							
TOTAL ACTIF COURANT		1 456 417 650		99 115 812		1 369 303 867		1 172 247 281							
TOTAL GENERAL ACTIF		3 619 383 295		1 090 972 560		2 541 496 764		2 386 617 559							

ملحق رقم (03): الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سوناريك لسنة 2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N° F099902090259653

Désignation de l'entreprise: EPE SONARIC SPA
BOUZAREAH ALGER

Activité: SOCIETE INDUSTRIELLE

Adresse: MCE 2 LOT EL-DRISSI BOUZAREAH

Exercice clos le: 31/12/14

BILAN (PASSIF)

	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 786 304 967	1 796 304 967
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	251 270 721	200 043 148
Ecart de réévaluation	38 236 361	38 236 361
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	76 417 716	116 067 572
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	2 153 229 765	2 140 652 050
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	130 361 590	64 938 195
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	129 860 855	118 560 094
TOTAL II	260 222 454	183 498 289
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	37 958 315	20 157 651
Impôts	50 669 837	20 444 433
Autres dettes	26 132 290	21 894 633
Trésorerie passif		
TOTAL III	114 758 543	62 476 618
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	2 528 410 764	2 386 617 559

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ملحق رقم (04): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك لسنة 2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 8 8 3

Désignation de l'entreprise:

EPE SONARIC SPA

BOUZAREAH ALGER

Activité:

SOCIETE INDUSTRIELLE

Adresse:

MCE 2 LOT EL-IDRISSI BOUZAREAH

Exercice du

01/01/14

au

31/12/14

COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES		2014		2013	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
		(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)
Ventes de marchandises			53 192 581		31 132 410
Production vendue	Produits fabriqués		1 187 511 928		1 182 238 773
	Prestations de services		20 720 957		20 873 392
	Vente de travaux				
Produits annulés					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Surplus d'affaires net des Rabais, ristournes ristournes			1 261 425 468		1 234 244 576
Production stockée ou déstockée			79 205 112	3 512 597	
Production immobilisée			502 475		102 050
Subventions d'exploitation					
E-Production de l'exercice			1 341 135 056		1 236 634 080
Achats de marchandises vendues		45 487 093		25 499 955	
Matériaux premières		680 033 021		601 556 519	
Autres approvisionnements		34 658 150		39 001 710	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		8 260 982		495 435	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats			1 205 430		
Services extérieurs	Sous-traitance générale	5 181 357		5 208 209	
	Locations	4 218 238		2 888 940	
	Entretien, réparations et maintenance	3 023 607		4 452 013	
	Primes d'assurances	4 336 494		4 705 697	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	10 549 709		13 487 227	
	Publicité	5 229 144		5 232 581	
Autres services	Déplacements, missions et réceptions	11 207 862		8 957 058	
		8 994 356		6 959 180	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
E-Consommations de l'exercice		302 983 408		718 444 820	
I- Valeur ajoutée d'exploitation (VAP)			538 149 650		511 389 448
Charges de personnel		365 721 953		332 409 981	

... la suite sur la page suivante

5

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 099902090255883

Désignation de l'entreprise: EPE SONARIC SPA
BOUZAREAH ALGER

Activité: SOCIETE INDUSTRIELLE

Adresse: MCE 2 LOT EL-IDRISSI BOUZAREAH

Exercice du 01/01/14 au 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	21 045 652		21 002 450	
(IV)-Excédent brut d'exploitation		151 382 044		157 977 013
Autres produits opérationnels		10 470 340		36 370 400
Autres charges opérationnelles	3 058 389		13 620 439	
Dotations aux amortissements	71 809 036		65 500 366	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 809 309		18 517 393
V-Résultat opérationnel		102 766 265		113 344 003
Produits financiers		3 471 050		1 498 886
Charges financières	3 176 434		4 817 163	
VI-Résultat financier		294 616	3 318 276	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		103 060 885		116 662 279
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	29 698 655		1 128 472	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire		3 036 686		6 170 316
IX-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		76 417 715		115 667 672

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ملحق رقم (05): الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سوناريك لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 099902080259853

Designation de l'entreprise: EPE SONARIC SPA

BOUZAREAH

Activite: FABRICATION PRODUITS ELECTRO-MENAGERS

Adresse: MCE 2 LOT EL IDRISSI BOUZAREAH ALGER

Exercice clos le 31/12/15

BILAN (ACTIF)

ACTIF	Montants Bruts	2015		2014	
		Amortissements	Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	4 653 765	4 115 911	545 574		150 104
Immobilisations corporelles					
Terrains	443 855 558		443 855 558		449 885 945
Batiments	737 581 451	293 010 625	444 570 825		510 738 107
Autres immobilisations corporelles	540 743 527	595 820 345	143 923 582		91 184 165
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	512 820		512 820		
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	149 082 720		149 082 720		110 945 559
Immobil. créées actif	38 913 285		38 913 285		9 205 004
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 215 154 549	990 947 862	1 221 205 980		1 172 108 896
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	597 769 195	5 510 151	592 259 043		580 538 836
Créances et emplois assimilés					
Clients	357 747 522	43 535 446	313 804 076		422 479 381
Autres débiteurs	21 516 875	655 801	20 860 273		49 492 179
Impôts et assimilés	278 898		278 898		1 635 860
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie	575 338 966		575 338 966		313 157 708
TOTAL ACTIF COURANT	1 592 646 357	60 105 198	1 532 541 159		1 355 303 887
TOTAL GENERAL ACTIF	3 767 800 906	1 044 053 061	2 721 747 129		2 528 410 784

ملحق رقم (06): الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سوناريك لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 6 8 3

Désignation de l'entreprise:

EPE SONARIC SPA

BOUZAREAH

Activité

FABRICATION PRODUITS ELECTRO-MENAGERS

Adresse

MCE 2 LOT EL IDRISSI BOUZAREAH ALGER

Exercice clos le

31/12/15

BILAN (PASSIF)

2015

2014

CAPITAUX PROPRES

Capital émis

1 786 304 967

1 786 304 967

Capital non appelé

Primes et réserves - Réserves consolidées (1)

286 766 437

251 270 721

Ecart de réévaluation

39 236 361

39 236 361

Ecart d'équivalence (1)

Résultat net - Résultat net part du groupe (1)

107 473 621

70 417 715

Autres capitaux propres - Report à nouveau

Part de la société consolidante (1)

Part des minoritaires (1)

TOTAL I

2 219 781 686

2 163 329 766

PASSIFS NON-COURANTS

Emprunts et dettes financières

214 454 157

130 361 596

Impôts (différés et provisionnés)

Autres dettes non courantes

Provisions et produits constatés d'avance

193 669 723

129 860 655

TOTAL II

408 123 880

260 222 454

PASSIFS COURANTS:

Fournisseurs et comptes rattachés

33 719 821

37 968 315

Impôts

27 780 430

50 859 937

Autres dettes

34 339 804

26 132 280

Treasury passif

TOTAL III

95 840 156

114 958 543

TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)

2 723 747 725

2 628 410 764

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ملحق رقم (07): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N° F 0 9 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 6 8 3				
Designation de l'entreprise:	EPE SONARIC SPA			
	BOUZAREAH			
Activité:	FABRICATION PRODUITS ELECTRO-MENAGERS			
Adresse:	NICE 2 LOT EL IDRISSI BOUZAREAH ALGER			
Exercice du	01/01/15	au	31/12/15	
COMPTE DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises:		90 576 451		53 192 681
Produits fabriqués		1 398 668 132		1 187 511 928
Production vendue		13 222 056		20 720 957
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordées				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		1 502 484 840		1 281 425 468
Production stockée ou déstockée	45 598 710			79 205 112
Production immobilisée		116 861		502 475
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		1 456 981 791		1 341 133 056
Achats de marchandises vendues	82 503 162		45 487 893	
Matériaux premières	657 455 932		660 033 021	
Autres approvisionnements	32 953 450		34 958 150	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	9 390 219		8 260 982	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		808 586		1 206 430
Sous-traitance générale	6 369 900		8 181 357	
Location	6 313 102		4 210 236	
Services				
Entretien, réparations et maintenance	3 837 683		3 023 607	
Primes d'assurances	4 955 802		4 336 494	
extérieurs				
Personnel extérieur à l'entreprise	12 267 186			
Remunération d'intermédiaires et honoraires	3 521 795		10 549 709	
Publicité	7 358 857		5 229 144	
Déplacements, missions et réceptions	9 508 460		11 207 662	
Autres services	17 615 035		8 994 366	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	865 241 882		802 983 406	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		593 739 908		538 149 650

la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 9 9 9 0 2 0 0 0 2 5 9 6 8 3

Désignation de l'entreprise: EPE SONARIC SPA
BOUZAREAH

Activité: FABRICATION PRODUITS ELECTRO-MENAGERS

Adresse: MCE 2 LOT EL IDRISSI BOUZAREAH ALGER

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT J..

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	372 972 903		365 721 953	
Impôts et taxes et versements assimilés	21 512 695		21 045 652	
IV-Excédent brut d'exploitation		199 164 305		191 382 044
Autres produits opérationnels		44 898 243		10 470 340
Autres charges opérationnelles	59 809 719		3 066 389	
Dotations aux amortissements	126 296 289		71 909 036	
Provision				
Perdes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		61 819 427		15 809 309
V-Résultat opérationnel		119 575 972		102 766 266
Produits financiers		1 440 916		3 471 050
Charges financières	8 764 336		3 176 434	
VI-Résultat financier	7 333 419			254 616
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		112 252 562		103 080 885
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	34 485 912		29 688 856	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		29 707 281		3 035 686
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		107 473 921		76 417 715

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ملحق رقم (08): الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سوناريك لسنة 2016

16

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F. 0 9 0 9 0 2 0 9 0 2 5 9 6 8 3

Désignation de l'entreprise: EPE SONARIC SPA
CUMULE
Activité: FABRICATION DES PRODUITS ELECTROMENAGERS
Adresse: BOUZAREAH

Exercice clos le 31/12/16

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2016			2015
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	5 583 785	4 330 717	1 253 068	546 874
Immobilisations corporelles				
Terrains	443 858 556		443 858 556	443 858 556
Bâtimens	737 581 451	234 893 025	502 688 425	444 570 825
Autres immobilisations corporelles	888 720 416	728 526 128	143 098 287	143 925 582
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				512 320
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	146 017 410		146 017 410	149 082 720
Impôts différés actif	41 113 943		41 113 943	38 013 285
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 242 873 583	964 946 872	1 277 924 891	1 221 206 506
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	64 089 338	5 495 419	758 593 916	592 258 043
Créances et emplois assimilés				
Clients	430 044 024	44 874 253	385 169 770	313 804 075
Autres débiteurs	5 559 919	33 343	5 526 575	20 850 273
Impôts et assimilés	15 369 953		15 588 963	276 698
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	409 618 521		409 618 521	675 338 966
TOTAL ACTIF COURANT	1 624 701 756	50 403 017	1 674 208 739	1 502 641 088
TOTAL GENERAL ACTIF	3 867 575 329	1 015 251 099	2 952 133 431	2 723 747 725

ملحق رقم (09): الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سوناريك لسنة 2016

11

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 6 8 3

Désignation de l'entreprise: EPE SONARIC SPA
CUMULE
Activité: FABRICATION DES PRODUITS ELECTROMENAGERS
Adresse: BOUZAREAH

Exercice clos le 31/12/16

BILAN (PASSIF)

	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 786 304 987	1 786 304 987
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	331 762 358	286 768 437
Ecart de réévaluation	39 236 381	39 236 381
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	66 050 276	107 473 921
Autres capitaux propres - Report à nouveau	83 170 942	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	2 262 524 907	2 219 783 698
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	205 430 120	214 454 157
Impôts (différés et provisionnés)	18 094 089	
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	188 685 248	193 069 723
TOTAL II	410 209 457	405 123 880
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	59 489 082	33 719 821
Impôts	53 554 116	27 780 430
Autres dettes	40 345 853	34 338 004
Tresorerie passif		
TOTAL III	153 389 051	95 840 155
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	2 852 123 415	2 723 747 728

(1) Utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ملحق رقم (10): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك لسنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 6 8 3

Désignation de l'entreprise:

EPE SONARIC SPA

CUMULE

Activité:

FABRICATION DES PRODUITS ELECTROMENAGERS

Adresse:

BOUZAREAH

Exercice du

01/01/16

au

31/12/16

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2016		2015	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			128 894 117		90 576 451
Production vendue	Produits fabriqués		1 278 685 246		1 398 666 132
	Prestations de services		12 930 617		13 222 056
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			1 420 509 981		1 502 464 640
Production stockée ou déstockée			36 320 436	45 599 710	
Production immobilisée			92 217		116 861
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice					1 456 931 791
Achats de marchandises vendues		113 578 692		82 503 162	
Matières premières		700 144 656		667 455 932	
Autres approvisionnements		29 767 314		32 953 490	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		10 263 758		9 390 219	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					808 586
Services extérieurs	Sous-traitance générale	7 923 249		6 369 900	
	Locations	3 532 120		6 313 102	
	Entretien, réparations et maintenance	4 191 750		3 637 563	
	Primes d'assurances	6 573 448		4 965 802	
	Personnel extérieur à l'entreprise	1 896 221		12 267 186	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	4 537 290		3 521 795	
	Publicité	5 865 711		7 358 657	
Déplacements, missions et réceptions		6 937 186		9 608 460	
Autres services		21 802 030		17 615 035	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		916 995 431		863 241 692	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			539 927 203		593 739 098
Charges de personnel		409 199 975		372 972 903	

... la suite sur la page suivante

13

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F. 090902090259683

Désignation de l'entreprise: EPE SONARIC SPA

CUMULE

Activité: FABRICATION DES PRODUITS ELECTROMENAGERS

Adresse: BOUZAREAH

Exercice du 01/01/16 au 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT .J..

RUBRIQUES	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	19 212 989		21 612 695	
IV-Excédent brut d'exploitation		111 514 238		199 154 309
Autres produits opérationnels		36 811 872		44 698 243
Autres charges opérationnelles	4 714 634		59 809 719	
Dotations aux amortissements	69 735 872		126 286 289	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		25 514 032		61 619 427
V-Résultat opérationnel		98 089 637		119 575 972
Produits financiers		3 489 938		1 440 916
Charges financières	9 528 955		8 764 386	
VI-Résultat financier	8 039 021		7 323 418	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		93 350 616		112 252 552
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	24 555 482		34 485 912	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	744 857			28 707 281
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		68 050 276		107 473 921

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ملحق رقم (11): الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سوناريك لسنة 2017

14

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 6 9 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 6 8 3

Désignation de l'entreprise: EPE SONARIC SPA

SONARIC

Activité: Sté N° Réalisation/Gestion Ind. Connexes

Adresse: MCE 2 LOT EL-IDRISSI BOUZAREAH Alger

Exercice clos le: 31/12/17

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2017		2016	
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et autres réserves Net	Montants Bruts	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	5 964 539	4 544 656	1 018 883	1 253 066
Immobilisations corporelles				
Terrains	443 656 556		443 656 556	443 656 556
Bâtiments	719 883 264	243 912 837	475 780 447	502 688 425
Autres immobilisations corporelles	847 903 258	710 212 576	137 690 630	143 095 287
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	1 368 411		1 368 411	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	160 803 434		160 803 434	160 017 410
Impôts différés actif	37 071 811		37 071 811	41 113 943
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 215 051 047	858 670 072	1 267 386 815	1 277 624 691
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	658 227 828	16 824 772	642 403 046	758 593 916
Créances et emplois assimilés				
Clients	309 754 528	32 493 019	277 261 509	385 163 770
Autres créances	3 796 691	33 343	3 763 347	5 526 578
Impôts et assimilés	22 486 202		22 486 202	18 389 952
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	630 905 513		630 905 513	406 618 521
TOTAL ACTIF COURANT	1 625 472 684	49 351 142	1 373 821 722	1 574 295 738
TOTAL GENERAL ACTIF	3 840 523 731	908 021 214	2 641 208 537	2 851 920 429

ملحق رقم (12): الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سوناريك لسنة 2017

15

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 9 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 6 8 3	
Désignation de l'entreprise:	EPE SONARIC SPA		
	SONARIC		
Activité:	Sté Nle Réalisation/Gestion Ind.Connexes		
Adresse:	MCE 2 LOT EL-IDRUSSI BOUZAREAH Alger		
Exercice clos le	31/12/17		
BILAN (PASSIF)			
	2017	2016	
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	1 786 304 967	1 786 304 967	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	353 402 635	331 762 358	
Ecart de réévaluation	39 236 361	39 236 361	
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	80 283 616	68 050 276	
Autres capitaux propres - Report à nouveau	64 920 542	63 170 942	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I	2 324 146 123	2 288 524 907	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	146 000 000	205 430 120	
Impôts (différés et provisionnés)	13 524 179	16 094 089	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	167 322 856	166 655 248	
TOTAL II	326 847 035	410 209 458	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	33 417 462	59 489 092	
Impôts	86 678 752	53 554 118	
Autres dettes	61 113 290	40 345 853	
Trésorerie passif			
TOTAL III	181 207 505	153 389 064	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	2 834 202 697	2 852 123 431	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ملحق رقم (13): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوناريك لسنة 2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 6 8 3

Désignation de l'entreprise:

EPE SONARIC SPA

SONARIC

Activité:

Sté Nie Réalisation/Gestion Ind.Connexes

Adresse:

MCE 2 LOT EL-IDRISSI BOUZAREAH Alger

Exercice du

01/01/17

au

31/12/17

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
	(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)
Ventes de marchandises		148 383 621		128 894 117
Produits fabriqués		1 356 566 229		1 278 685 246
Production vendue		7 201 012		12 930 617
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Différence entre les Rabais, remises, ristournes		1 512 150 863		1 420 509 981
Production stockée ou déstockée		73 082 634		36 320 436
Production immobilisée		65 525		92 217
Subventions d'exploitation				
Production de l'exercice		1 585 239 023		1 456 922 534
Achats de marchandises vendues	128 014 852		113 678 692	
Matières premières	766 578 787		700 144 656	
Autres approvisionnements	36 268 915		29 767 314	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	11 599 453		10 253 758	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale	4 385 850		7 923 249	
Locations	4 785 600		3 532 120	
Services: Entretien, réparations et maintenance	4 100 872		4 191 750	
Primes d'assurances	7 117 857		6 573 446	
Personnel extérieur à l'entreprise	3 526 138		1 898 221	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 316 599		4 537 290	
Publicité	5 600 815		5 855 711	
Déplacements, missions et réceptions	8 210 845		6 937 186	
Autres services	18 998 763		21 802 030	

/ la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 5 8 3

Désignation de l'entreprise: EPE SONARIC SPA

SONARIC

Activité: Sté Nle Réalisation/Gestion Ind.Connexes

Adresse: MCE 2 LOT EL-IDRISSI BOUZAREAH Alger

Exercice du 01/01/17 au 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	1 002 705 342		916 995 431	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		562 593 680		539 927 203
Charges de personnel	405 456 072		409 199 975	
Impôts et taxes et versements assimilés	21 012 297		19 212 989	
IV-Excédent brut d'exploitation		156 125 310		111 514 238
Autres produits opérationnels		35 325 998		36 811 872
Autres charges opérationnelles	6 645 863		4 714 634	
Dotations aux amortissements	89 251 661		68 735 872	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		19 157 728		25 514 032
V-Résultat opérationnel		114 711 512		99 389 637
Produits financiers		1 902 389		3 489 934
Charges financières	7 490 572		9 528 955	
VI-Résultat financier	5 568 483		5 039 021	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		109 123 029		93 350 616
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	25 084 867		24 555 482	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	3 754 547		744 857	
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		80 283 615		68 050 276

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ملحق رقم (14): الميزانية المالية لجانب الأصول للشركة الفرعية سيربال قسنطينة لسنة 2014

18
GROUPE SMIDE
CONSOLIDE GROUPE
Exercice 2014

DATE: 06/04/2015
HEURE: 07:58
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 099925006280489

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	3 896 222,73	1 788 015,27	2 108 207,46	1 624 595,01
Immobilisations corporelles	02	16 683 991 099,18	11 240 436 245,07	5 443 554 854,09	5 380 164 880,49
Immobilisations en cours	03	195 784 141,63		195 784 141,63	75 003 834,92
Immobilisations financières					
Titres filiales					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés "DAT > 1 an"	04	5 650 000 000,00		5 650 000 000,00	4 280 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	05	14 017 442,28	802 917,50	13 214 524,78	8 602 283,95
Impôts différés actif	06	89 106 242,63		89 106 242,63	88 435 665,60
Groupe d'actifs destinés à la cession	07	1 412 984 853,09	1 154 020 286,66	258 964 554,43	258 964 554,43
TOTAL ACTIF NON COURANT	08	24 049 780 001,52	12 397 047 476,50	11 652 732 525,02	10 092 795 514,40
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	09	877 523 680,31	144 107 424,08	733 416 456,23	693 797 096,83
Créances et emplois assimilés					
Créance de parafiscalité créatiore					
Clients	10	1 241 818 981,43	635 556 995,99	606 261 985,44	521 052 589,64
Groupe et associés					
Autres débiteurs	11	186 858 968,64	18 759 926,40	170 099 040,44	167 434 771,88
Impôts et assimilés	12	219 247 455,69	22 576 558,29	195 670 899,40	186 616 652,29
Autres créances et emplois assimilés	13	8 071 786,31		8 071 786,31	10 134 266,13
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	14	1 189 000 000,00		1 189 000 000,00	2 817 000 000,00
Trésorerie	15	2 284 993 243,12	4 391 544,36	2 280 601 698,76	1 098 723 029,87
TOTAL ACTIF COURANT	16	6 006 514 325,70	823 392 549,12	5 183 121 776,58	5 469 760 508,64
TOTAL GENERAL ACTIF	17	30 056 294 327,22	13 220 440 025,62	16 835 654 301,60	15 562 556 321,04

الرئيس العام
ل. حسيبوش



المعيد : مهدي أحمد
مدير المحاسبة والمصاريف

Handwritten signature.

ملحق رقم (15): الميزانية المالية لجانب الخصوم للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2014

19
GROUPE SMIDE
CONSOLIDE GROUPE
Exercice 2014

DATE: 06/04/2015
HEURE: 07:56
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 099925006280489

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis	01	1 700 000 000,00	1 700 000 000,00
Dotations définitive de l'état en fonds propres	02	6 447 363 086,85	5 156 684 398,33
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))	03	4 398 206 193,86	3 645 206 066,55
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	04	306 043 436,05	209 699 163,66
Autres capitaux propres - Report à nouveau	05	-1 159 312 738,48	-464 223 919,00
Autre fonds propres (différences de consolidation)	06	2 646 000 000,00	2 646 000 000,00
Subventions reçues, charges, produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	07	14 336 299 978,28	12 893 365 709,54
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières	08	1 169 907 059,43	1 340 290 607,32
Emprunts d'investissement	09	1 169 907 059,43	1 340 290 607,32
Crediteurs financiers- passif non courant	10		
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participations			
Impôts différés passif	11	388 081 836,08	405 835 564,43
Provisions et produits constatés d'avance	12	432 576 593,20	463 410 512,80
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	13	1 970 567 488,71	2 209 536 684,55
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Parafiscalité cagellière			
Fournisseurs et comptes rattachés	14	297 388 616,75	224 643 461,39
Operation Groupe			
Impôts	15	118 065 182,41	127 603 570,27
Autres dettes	16	111 513 035,45	107 406 895,29
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III	17	526 966 834,61	459 653 926,95
TOTAL GENERAL PASSIF	18	16 835 854 301,60	15 562 556 321,04

(1) : à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الرئيس المدير العام
ل. حليم ش.
المعيد : هبة أحمد
مدير المحرر

ملحق رقم (16): جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيربال قسنطينة لسنة 2014

GROUPE SMIDE
CONSOLIDE GROUPE
Exercice 2014

DATE: 08/04/2015
HEURE: 07:57
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 099925006280489

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	01	8 958 691 866,66	8 094 413 356,49
Variation stocks produits finis et en cours	02	-14 977 035,65	42 489 210,11
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions inter unités			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	03	8 943 714 831,01	8 136 902 566,60
Achats consommés	04	7 302 942 338,41	6 698 660 869,61
Servicés extérieurs et autres consommations	05	237 429 100,90	194 475 190,68
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	06	7 540 371 439,31	6 893 136 060,29
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	07	1 403 343 391,70	1 243 766 506,31
Charges du personnel	08	1 037 230 930,13	983 815 714,43
Impôts, taxes et versements assimilés	09	39 208 408,52	27 942 424,65
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	10	326 904 053,05	232 008 367,23
Autres produits opérationnels	11	112 137 856,03	92 494 188,10
Autres charges opérationnelles	12	63 512 337,06	92 331 669,83
Dotations aux amortissements et aux provisions	13	409 978 326,60	384 163 453,44
Reprise sur pertes de valeur et provisions	14	105 327 648,33	88 047 171,37
V. RESULTAT OPERATIONNEL	15	70 878 895,73	-33 945 396,67
Produits financiers	16	199 917 717,86	193 263 120,67
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER	17	199 917 717,86	193 263 120,67
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	18	270 796 613,59	159 317 724,10
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	19		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	20	-35 248 822,46	-50 361 439,66
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	21	9 361 098 055,23	8 510 707 046,74
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	22	9 055 054 619,18	8 301 007 883,08
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	23	306 043 436,05	209 699 163,66
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	24	306 043 436,05	209 699 163,66
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الرئيس المدير العام
ل. حيتوش

المراقب : محمد أحمد
مدير المراقبة والمسابح

ملحق رقم (17): الميزانية المالية لجانب الأصول للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2015

2014

Unité : Dinars

-Etats financiers 2015: ACTIF

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
immobilisations incorporelles	A1	4 071 221,23	2 473 368,30	1 597 852,93	2 108 207,46
immobilisations corporelles	A2	16 872 448 217,36	11 380 200 035,25	5 492 248 182,11	5 443 554 854,09
- Groupe d'actifs corporels à externaliser	A8	1 516 835 697,39	1 257 798 353,32	259 037 344,07	258 964 554,43
immobilisations en cours	A3	2 217 326 222,39		2 217 326 222,39	195 784 141,63
immobilisations financières					
Titres filiales					
Autres participations et créances rattaché	A4	2 000 000,00	2 000 000,00		
Autres titres immobilisés « DAT > 1 AN »	A5	5 480 000 000,00		5 480 000 000,00	5 650 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	A6	10 593 107,61	802 917,50	9 790 190,11	13 214 524,78
Impôts différés actif	A7	85 404 536,88		85 404 536,88	89 106 242,63
TOTAL ACTIF NON COURANT	A9	26 188 679 002,86	12 643 274 674,37	13 545 404 328,49	11 652 732 525,02
ACTIF COURANT					
Stocks et en-cours	A10	109 814 232,52	144 962 186,54	748 052 105,78	733 416 456,23
Créances et emplois assimilés					
Clients	A11	1 324 702 476,41	631 207 303,10	693 495 173,31	606 261 985,44
Groupe et associés					
Autres débiteurs	A12	216 843 687,16	16 786 346,06	200 057 341,10	170 099 040,44
Impôts et assimilés	A13	234 136 675,32	22 576 656,29	211 560 020,03	195 670 809,40
Autres créances et emplois assimilés	A14	6 787 374,43		6 787 374,43	8 071 786,31
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	A15	698 000 000,00		698 000 000,00	1 189 000 000,00
Trésorerie	A16	1 908 692 052,33	4 391 544,36	1 904 300 507,97	2 280 601 698,70
TOTAL ACTIF COURANT	A17	5 282 176 559,97	819 924 036,35	4 462 252 523,62	5 183 127 776,51
TOTAL GENERAL ACTIF	A18	31 470 855 562,83	13 463 198 710,72	18 007 656 852,11	16 835 854 301,53



ملحق رقم (18): الميزانية المالية لجانب الخصوم للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2015

2015

Unité : Dinars

2014

-Etats financiers 2015 Consolidé : Passif

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	P1	1 700 000 000,00	1 700 000 000,00
Dotations définitives de l'Etat	P2	6 447 363 086,85	5 156 684 398,33
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))	P3	4 519 586 049,57	4 398 206 193,86
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	P4	14 559 551,25	306 043 436,05
Autres capitaux propres - Report à nouveau	P5	- 1 080 782 193,97	- 1 159 312 738,48
Autre fonds propres (différences de consolidation)	P6	2 646 000 000,00	2 646 000 000,00
Subventions reçues, charges, produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Unions inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	P 7	14 246 726 493,70	14 338 295 978,28
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	P8	2 112 966 510,56	1 169 907 059,43
Emprunts d'investissement	P9	2 112 966 510,86	1 169 907 059,43
Créditeurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participations			
Impôts différés passif	P10	318 334 718,51	368 081 836,08
Provisions et produits constatés d'avance	P11	441 340 440,97	432 578 593,20
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	P12	3 072 641 670,34	1 970 567 488,71
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	P13	292 017 249,01	297 388 616,75
Opération Groupe			
Impôts	P14	144 255 242,43	118 085 185,41
Autres dettes	P15	252 016 196,63	111 513 035,45
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III	P16	688 288 688,07	526 986 834,61
TOTAL GENERAL PASSIF	P17	18 007 656 852,11	16 835 854 301,60

ملحق رقم (19): جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيربال قسنطينة لسنة 2015

23

SMIDE / Annexe aux états financiers Consolidé Groupe exercice clos 31 Dec 2015

Etats financiers 2015 Consolidé : Comptes de Résultats

Unité : Dinars

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	CR1	8 140 439 355,70	8 958 691 866,86
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	-72 769 542,72	-14 977 035,85
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions Inter unités			
I, PRODUCTION DE L'EXERCICE	CR3	8 067 669 812,98	8 943 714 831,01
Achats consommés	CR4	6 569 397 218,91	7 302 942 338,41
Services extérieurs et autres consommations	CR5	249 336 013,17	237 429 100,90
I, CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	CR6	6 818 733 232,08	7 540 371 439,31
II VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	CR7	1 248 936 580,90	1 403 343 391,70
Charges du personnel	CR8	1 222 240 138,08	1 037 230 930,13
Impôts, taxes et versements assimilés	CR9	39 714 542,37	39 208 408,52
IV, EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	CR10	-13 018 099,55	326 904 053,05
Autres produits opérationnels	CR11	109 642 497,50	112 137 858,03
Autres charges opérationnelles	CR12	88 740 206,35	63 512 337,08
Distributions aux aménagements et aux provisions	CR13	415 196 437,21	409 978 326,60
Reprise sur perte de valeur et provisions	CR14	164 005 781,95	105 327 648,33
V, RESULTAT OPERATIONNEL	CR15	-247 306 463,66	70 878 895,73
Produits financiers	CR16	214 340 941,95	199 917 717,86
Charges financières	CR17	157 556,70	
VI, RESULTAT FINANCIER	CR18	214 183 385,25	199 917 717,86
VII, RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	CR19	-33 123 078,41	270 796 613,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	CR20		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	CR21	-47 682 629,66	-35 246 822,46
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR22	8 555 659 034,38	9 361 098 055,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR23	8 541 099 483,13	9 055 054 619,18
VIII, RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR24	-14 559 551,25	-306 043 436,05
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX, RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X, RESULTAT NET DE L'EXERCICE	CR25	-14 559 551,25	-306 043 436,05

ملحق رقم (20): الميزانية المالية لجانب الأصول للشركة الفرعية سيربال قسنطينة لسنة 2016

FILIALE CEREALES CONSTANTINE
FILIALE CEREALES CONSTANTINE-CONSOLIDE-
Exercice 2016

DATE: 08/03/2018
HEURE: 10.33
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 001725007165659

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	4 837 376,32	2 081 690,09	2 755 686,23	
Immobilisations corporelles	02	14 259 606 993,76	8 735 480 258,08	5 524 126 735,68	
Terrains		1 901 789 545,48		1 901 789 545,48	
Bâtiments		5 539 358 736,71	3 694 811 681,53	1 844 547 055,18	
Autres immobilisations Corporelles		6 818 458 711,57	5 040 668 576,55	1 777 790 135,02	
Immobilisations en cours	03	1 735 753 159,31		1 735 753 159,31	
Immobilisations financières					
- Titres filiales					
- Titres mis en équivalence					
- Autres participations et créances rattachées					
- Autres titres immobilisés	04	1 510 000 000,00		1 510 000 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	05	200 344 748,66		200 344 748,66	
Impôts différés actif	06	65 809 621,45		65 809 621,45	
TOTAL ACTIF NON COURANT		17 776 351 899,50	5 737 561 948,17	9 038 789 951,33	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	07	620 664 551,04	58 082 792,63	562 581 758,41	
Créances et emplois assimilés					
- Clients	08	1 067 983 908,36	746 591 554,61	321 392 353,75	
- Autres débiteurs	09	522 520 259,53	15 451 248,35	507 069 011,18	
- Impôts et assimilés	10	94 887 560,49		94 887 560,49	
- Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants	11	390 000 000,00		390 000 000,00	
- Trésorerie	12	1 972 769 415,69	342 115,29	1 972 427 300,40	
TOTAL ACTIF COURANT		4 668 825 595,11	820 467 710,88	3 848 357 884,23	
TOTAL GENERAL ACTIF		22 445 177 594,61	9 558 029 659,05	12 887 147 935,5	



ملحق رقم (21): الميزانية المالية لجانب الخصوم للشركة الفرعية سيرال قسنطينة لسنة 2016

FILIALE CEREALES CONSTANTINE
FILIALE CEREALES CONSTANTINE-CONSOLIDE-
Exercice 2016

DATE: 06/03/2019
HEURE: 10:33
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 001725007165659

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis	01	600 000 000,00	
Dotation Définitive de l'Etat en fonds propres	02	494 015 501,15	
Prime de Fusion	03	4 296 525 943,36	
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	04	1 817 800 605,12	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	05	277 458 102,64	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Autre fonds propres(différences de consolidation)			
Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités		0,00	
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		7 485 810 152,27	
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		2 136 877 682,10	
Emprunts d'investissement	06	2 136 877 682,10	
Crediteurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participation			
Impôts différés passif	07	146 395 552,21	
Provisions et produits constatés d'avance	08	390 037 202,64	
Crediteurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 673 310 436,95	
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés	09	351 322 839,27	
Impôts	10	180 441 155,71	
Autres dettes	11	2 142 100 335,21	
Trésorerie Passif	12	54 163 016,15	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 728 027 346,34	
TOTAL GENERAL PASSIF		12 887 147 935,56	
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



ملحق رقم (22): جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيربال قسنطينة لسنة 2016

FILIALE CEREALES CONSTANTINE
FILIALE CEREALES CONSTANTINE-CONSOLIDE-
Exercice 2016

DATE: 06/03/2019

HEURE: 10:34

PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 001725007165659

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	01	8 760 530 681,19	
Variation stocks produits finis et en cours	02	36 993 669,93	
Production immobilisée	03	5 589 153,10	
Subventions d'exploitation	04	2 234 727,28	
Cessions inter unités			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 805 348 231,50	
Achats consommés	05	7 066 416 426,83	
Services extérieurs et autres consommations	06	146 484 100,44	
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		7 212 900 527,27	
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		1 592 447 704,23	
Charges du personnel	07	1 066 514 323,66	
Impôts, taxes et versements assimilés	08	22 492 555,30	
IV. EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		503 440 825,27	
Autres produits opérationnels	09	102 398 456,43	
Autres charges opérationnelles	10	20 374 522,12	
Dotations aux amortissements et aux provisions	11	357 451 244,44	
Reprise sur pertes de valeur et provisions	12	31 481 823,12	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		259 495 338,26	
Produits financiers	13	39 416 307,81	
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		39 416 307,81	
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		298 911 646,07	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	14	62 133 620,51	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	15	-40 690 077,08	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 978 644 818,86	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 701 175 716,22	
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		277 468 102,64	
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		277 468 102,64	
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ملحق رقم (23): الميزانية المالية لجانب الأصول للشركة الفرعية سيربال قسنطينة لسنة 2017

FILIALE CEREALES CONSTANTINE

EDITION_DU:08/03/2019 10:44
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		7 544 476,32	2 980 456,30	4 564 020,02	
Immobilisations corporelles		15 912 692 163,02	10 026 821 317,95	5 886 070 845,07	
Terrains		1 887 827 351,48		1 887 827 351,48	
Bâtiments		5 547 138 447,44	3 006 579 045,83	1 740 159 401,61	
Autres immobilisations corporelles		8 477 726 364,10	6 219 542 272,12	2 258 084 091,98	
Immobilisations encours		1 401 613 828,30		1 401 613 828,30	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)		1 600 000 000,00		1 600 000 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 878 653,42		3 878 653,42	
Impôts différés actif		79 714 114,65		79 714 114,65	
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 005 443 235,71	10 026 591 774,25	8 975 861 461,46	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		678 942 719,01	128 298 988,86	550 644 150,15	
Stocks matières premières et fournitures		222 963 041,91	14 842 545,71	208 120 496,20	
Produits finis et encours		51 216 796,46	14 219 160,90	36 997 635,56	
Autres stocks		404 762 880,64	99 236 862,25	305 526 018,39	
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 082 299 601,25	717 974 067,41	364 325 533,84	
Groupes et Associés		185 399 148,16		185 399 148,16	
Impôts et assimilés		193 822 650,15		193 822 650,15	
Autres débiteurs		112 716 325,01	854 365,50	111 861 959,51	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		200 000 000,00		200 000 000,00	
Trésorerie		2 133 554 540,55		2 133 554 540,55	
TOTAL ACTIF COURANT		4 586 734 984,13	847 127 001,77	3 739 607 982,36	
TOTAL GENERAL ACTIF		23 592 178 219,84	10 873 709 776,02	12 715 469 443,82	



ملحق رقم (24): الميزانية المالية لجانب الخصوم للشركة الفرعية سيريل قسنطينة لسنة 2017

FILIALE CEREALES CONSTANTINE

EDITION_DU:06/03/2019 10:45

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		600 000 000,00	
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres		494 015 501,15	
Autres Apports		539 629,00	
Prime de Fusion		4 296 525 943,36	
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		2 095 266 707,76	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		278 123 950,58	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités			
TOTAL I		7 764 473 731,85	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 155 711 688,65	
Impôts différés-Passif		129 607 094,63	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		310 245 005,57	
Prov.p/pensions et oblig.similaires		308 952 778,55	
Autres Provisions		1 292 227,02	
TOTAL II		2 595 563 788,85	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		112 643 754,63	
Opérations Groupe		1 653 694 082,91	
Impôts		124 869 533,68	
Autres dettes		464 224 551,90	
Trésorerie passif			
TOTAL III		2 355 431 923,12	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		12 715 469 443,82	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



ملحق رقم (25): جدول حسابات النتائج للشركة الفرعية سيربال قسنطينة لسنة 2017

FILIALE CEREALES CONSTANTINE

EDITION_DU:06/03/2019 10:45
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Chiffres d'Affaires		9 570 576 053,75	
Ventes de marchandises		24 075 243,69	
Ventes Produits Finis		9 456 608 704,67	
Ventes Produits Intra-Groupe			
Prestation de Services		56 299 909,40	
Autres Ventes		33 592 195,99	
Variation stocks produits finis et en cours		-31 218 810,60	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cession Inter Unités			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		9 539 357 243,15	
Achats consommés		-7 694 617 427,09	
Services extérieurs et autres consommations		-149 085 343,88	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-7 843 702 770,97	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 695 654 472,18	
Charges de personnel		-1 123 789 477,24	
Impôts, taxes et versements assimilés		-24 967 655,78	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		546 897 339,16	
Autres produits opérationnels		84 157 768,48	
Autres charges opérationnelles		-256 201 448,26	
Dotations aux Amortissements		-327 198 072,65	
Dotations aux Provisions		-55 234 677,20	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		295 336 612,60	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		287 757 522,13	
Produits financiers		92 730 630,85	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		92 730 630,85	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		380 488 152,98	
Participation des travailleurs au résultat		-70 070 000,00	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-62 987 153,18	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		30 692 950,78	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 011 582 255,08	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-9 733 458 304,50	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		278 123 950,58	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		278 123 950,58	





ملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الوضعية المالية المستقبلية للمؤسسات محل الدراسة باستخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وذلك لإعطاء تنبيه مبكر لاحتمال وجود التعثر بها، مما يساعدها على اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام كل من نموذج Altman Z-score ونموذج Springate ونموذج Kida التي تتوافق مع طبيعة ونشاط كل من مؤسسة سوناريك و الشركة الفرعية سيريل قسنطينة بالاعتماد على القوائم المالية لهما خلال الفترة الممتدة (2014-2017).

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مؤسسة سوناريك في حالة أمان من التعثر المالي وفق النماذج الثلاثة السابقة الذكر، أما الشركة الفرعية سيريل قسنطينة مهددة بالتعثر المالي حسب نموذج Springate، وفي حالة أمان من التعثر وفق نموذج Kida، أما حسب نموذج Altman Z-score سجلت استقرارا نسبيا.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، التعثر المالي، التنبؤ، نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

Abstract:

The study aimed to determine the future financial situation of some institutions using financial impairment prediction models to give an early warning of the possibility of stumbling, which helps them to make the right decisions in a timely manner. For achieving the objectives of the study both Altman Z - score model, Springate model and the kida model are employed. As they are in line with the nature and activity of Sonaric Corporation and the subsidiary Cyril Constantine based on their financial statements for the period 2014-2017.

The study found that SONARIC is in a safe state of financial stumbling in accordance with the above three models. However, the subsidiary Cyril Constantine is threatened by financial defaults according to the springate model, in the case of safety of stumbling according to the Kida model, and relatively stable according to Altman W-score Model.

Keywords: Financial Statements, Financial stumbling , corporation, springate, cyril, sonaric.